النسب

دراسة نحوية

د/ جمال محمد أحمد عوض

أستاذ اللغويات المساعد في الكلية

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير البشر، الذي انشقَّ له القمر، وسلَّم عليه الحجر، ما طلعت الشمس على أشرقَ منه وجهًا ولا أنور، فاللهمَّ صلِّ عليه وعلى آله وصحبه ومَنِ اهتدى بهديه واستنَّ بسنته إلى يوم الدين .. أما بعد:

فلن أكون مبالغاً إذا قلت : إنَّ فكرة هذا الموضوع ظلت تطاردني عدة سنوات ، وكان من المفترض – كما هو مخطط له – أن يكون إعداده في مرحلة مبكرة من تاريخ حصولي على درجة العالمية (الدكتوراه) ، فشاءت الظروف أنه كلما هممت بالكتابة في هذا الموضوع أخذتني فكرة موضوع آخر ، فأنجزت بحوثي التي رقيت بها إلى درجة (أستاذ مساعد) دون أن يكون هذا البحث واحداً منها ، وظلت عملية التسويف في إنجازه مستمرة بعد شروعي في إعداد البحوث المطلوبة للحصول على درجة (أستاذ) حتى رأيت أنه حان الوقت لإنجاز هذا البحث الذي جعلته بعنوان :(النسب دراسة نحوية) مدفوعاً في هذا بالأسباب الآتية :

أولاً – الصدى الطيب الذي أحدثه البحث الذي كنت قد أعددته عن الآثار النحوية للتصغير لدى أساتذتي وزملائي .

ثانياً – ما يدل عليه هذا الموضوع من العلاقة القوية بين النحو والصرف بصفة عامة ، وبين النسب والنحو بصفة خاصة .

ثالثاً – ما رصدته من خلال اطلاعي على أمهات الكتب النحوية من آثار متصلة بالنسب في في عدة أبواب نحوية .

رابعاً – ما يحمله هذا الموضوع من طرافة وغرابة وتعجب إذ كيف يكون للنسب– وهو جزء مهم من أجزاء علم الصرف – هذا الدور المحوري والأثر الفعال في مسائل متعددة متعلقة بعلم النحو ؟!

خامساً – قناعتي الشخصية بأن النسب لا يقل قيمة عن التصغير الذي سبق أن أعددت عنه بحثاً متصلاً بآثاره النحوية .

لكل هذه الأسباب وغيرها وقع اختياري على هذا الموضوع والكتابة فيه .

وقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن يكون في مقدمة ، وثلاثة فصول ، وخاتمة ، وفهارس.

* أمَّا المقدمة فقد أشرت فيها إلى قيمة هذا الموضوع ، وأسباب اختياره ، وخطة السير فيه ، وطريقتي في تناوله .

* وأمَّا الفصل الأول ، فقد جاء بعنوان : (النسب: تعريفه وأركانه ، وما يتصل بهما) وقد تناولت فيه تعريف النسب لغة واصطلاحاً ، مشيراً إلى أركانه ، وأغراضه ، وتغييراته ، وبعض المسائل المتعلقة بأركانه .

* وأمَّا الفصل الثاني ، فقد جاء بعنوان (الآثار النحوية للنسب باعتباره جارياً مجرى الوصف) وقد تناولت فيه الآثار النحوية للنسب بالنظر لطبيعته التي جعلته يعامل معاملة الوصف.

* وأمَّا الفصل الثالث ، فقد جاء بعنوان (الآثار النحوية للنسب باعتباره سبباً في هدم البنية أو تغييرها) وقد تناولت فيه الآثار النحوية للنسب بالنظر لدوره في هدم البنية اللغوية.

* وأمَّا الخاتمة فقد أشرت فيها إلى أهم النتائج التي تمَّ استخلاصها من دراسة هذا الموضوع.

* وأمَّا الفهارس فقد أعددت فهرساً لمصادر البحث ومراجعه ، كما أعددت آخر لمحتوياته.

وأمَّا عن طريقتي في دراسة هذا الموضوع فقد ارتكزت على الآتي :

أولاً – قمت بجمع الآثار النحوية للنسب سواء تلك التي تعود إلى طبيعته كواحد من الأمور التي تؤول بالمشتق ، أو التي تعود إلى دوره في هدم بنية الكلمة، مراعياً ترتيبها حسب ورودها في ألفية ابن مالك – قدر الإمكان –.

ثانياً – قمت بدراسة تلك الآثار دراسة نحوية مركزاً على دور النسب فيها ؛ للوقوف على الأسباب التي أدت إلى تأثير النسب في علم النحو ، والوقوف على الآثار المترتبة على هذا الدور ، مع تصنيف تلك الآثار.

والله –سبحانه– أسأل أن ينال هذا البحث القبول، وأنْ ينتفعَ به، إنه على ما يشاء قدير

د / جمال محمد أحمد عوض

أستاذ اللغويات المساعد – جامعة الأزهر

الفصل الأول

النسب: تعريفه وأركانه وما يتصل بهما

أولاً – تعريف النسب لغة واصطلاحاً

النسب في اللغة : مصدر نسبه ينسبه ، إذا عزاه إليه ، والنِّسبة والنَّسب :القرابة ، والنسب يكون بالآباء ، ويكون إلى البلاد ويكون في صناعة[١] ، وجمع النسب : أنساب[٢]

وفي الاصطلاح : إلحاق ياء مشددة في آخر الاسم لتدل على نسبته إلى المجرد منها[٣]

أو هو إضافة ياءين إلى الاسم المنسوب إليه وكسر ما قبل الآخر ، كما ألحقت التاء علامة التأنيث ، كالنسبة إلى حي أو قبيلة أو بلد أو صنعة[٤] وعَرَّفه العكبريّ بقوله : " أنْ تضيف شيئاً إلى بلدٍ أو قبيلة أو صناعة إضافة معنويّة كقولك : مكّيّ وتميميّ ، وإنما سُمّي نسباً ، لأنّك عرّفته بذلك كما تُعرّفُ الإنسان بآبائه "[٥]

قال الشاطبي : " وإنما أطلق الناظم عليها ياءً واحدة ، وهما ياءان في الحقيقة أدغمت إحداهما في الأخرى ؛ توسعاً في العبارة لارتفاع اللسان بهما ارتفاعة واحدة ، وذلك في باب التغيير قريب "[٦]

---

(١) ينظر ،مقاييس اللغة ٤٢٣/٥ ، ولسان العرب (نسب) ٧٥٥/٢

(٢) لسان العرب (نسب) ١ / ٧٥٥ ، ٧٥٦

(٣) ينظر ، المفصل للزمخشري ٢٠٦ ، والمقدمة الجزولية للجزولي ٢٣٥

(٤) التعريفات ٢٦ ، وينظر ، الأنموذج ٩٤ ، والمفصل /٢٠٦ ، وأمالي ابن الحاجب ٧٧٠/٢ ، وشرح المفصل ٥ /١٤٥

(٥) اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ٢/ ٥٤٣

(٦) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي ٧ / ٤٣٣

ثانياً – الخلاف في المصطلح

لهذا الباب عند العلماء تسميتان : باب النَّسب ، وباب الإضافة ، وجمع سيبويه بينهما فقال: " هذا باب الإضافة ، وهو باب النسب "(١)

وقد استعمل الخليل بن أحمد مصطلح (النسبة) أو (المنسوب) . ويدل على هذا قوله في معجم (العين) : "النِّسبة إلى القبائل العربية نحو : جنابيّ منسوب لأهل جناب "(٢)

أما سيبويه – كما سبق القول – فقد اصطلح عليه بمصطلح (الإضافة) الذي تكون صورته الأساسية متمثلة في إلحاق المفردة ياءً مشددة لتكون بذلك دالة على المعاني الكثيرة للإضافة لفظا وحكما(٣) ليبدأ كلامه عنه بباب منفرد بدايته : "هذا باب الإضافة ، وهو باب النسبة"(٤)

فقال سيبويه :"اعلم إنك إذا أضفتَ رجلاً إلى رجلٍ فجعلته من آل ذلك الرجلِ، ألحقت ياءي الإضافة، فإنْ أضفته إلى بلد فجعلته من أهله، ألحقت ياءي الإضافة، وكذلك إن أضفت سائر الأسماء إلى البلاد أو إلى حي أو قبيلة، واعلم أنَّ ياءي الإضافة إذا لحقتا الأسماء فإنهم ممَّا يغيرونه عن حاله، قبل أن تلحقَ ياءي الإضافة"(٥)

وقد تابعه بعض اللغويين في ذكر هذا المصطلح للدلالة على النسبة(٦)

---

(١) الكتاب ٢ / ٦٩ ، وينظر ، المقتضب ٣ / ١٣٣

(٢) العين للخليل بن أحمد الفراهيدي ١٥٠/٦

(٣) ينظر ، معجم المصطلحات النحوية والصرفية للدكتور . محمد سمير نجيب اللبدي ص ٢٢٣

(٤) الكتاب ٣٣٥/٣ ، وينظر ، المساعد ٣ / ٣٥١

(٥) الكتاب٣٣٥/٣، وينظر، التكملة للفارسي تحقيق د . حسن شاذلي فرهود ٤٩،٥٠، واللمع لابن جني٣١٧ ، وشرح الشافية للرضي٤/٢، وارتشاف الضرب٢٧٩/١، وهمع الهوامع١٥٤/٦، والمناهل الصافية١٧٦/١.

(٦) ينظر ، المقتضب ١٣٣/٣ ، و الأصول ٦٣/٣ .

في الوقت الذي ظل آخرون متمسكين بثنائية المصطلح الذي تداوله سيبويه مثل: المبّـرد[١]، وابن جني[٢] ، والسيوطي[٣] وغيرهم ، غير أنهم كانوا أكثر ميلاً لمصطلح النسبة الذي ساد بشكل واسع في الدراسات الحديثة[٤]

قال ابن يعيش : " اعلم أنَّ النسبة التي يقصدها النحويون ، ويسميها سـيبويه الإضـافة ، وهو ما يُنسب إلى قبيلة أو بلدة أو صنعة أو غير ذلك . يقال : نسبته إلى بنـي فـلان ، إذا عزوته إليهم ، فهي إضافة من جهة المعنى ، وإن كانت مخالفة لها من جهة اللفظ ؛ وذلـك أنك في الإضافة تذكر الاسمين ، وتُضيف أحدهما إلى الآخر ، نحو : غلامُ زيـدٍ ، وصـاحبُ عمروٍ ، وفي النسب إنما تذكر المنسوب إليه وحده ، ثم تزيد عليه زيادة تدل على النسـب ، وتكتفي بتقدم الموصوف عن ذكر المنسوب ، وذلك أن يزاد في آخر المنسـوب إليـه يـاء مشددة ، ويُكسر ما قبل الياء فيما قلَّت حروفه أو كثرت ؛ وذلك نحو قولك في النسـب إلـى هاشم : هاشميٌّ ، وإلى قيس : قيسيٌّ ، وإلى بغداد : بغداديٌّ ، وإلى واسط : واسطيٌّ ، وإلى من يبيع الدقيق : دقيقيٌّ ، وإلى من يبيع الثياب المُلحَمة : مُلحميٌّ "[٥]

وقال ابن عصفور : " اختلف النحويون في تسمية هذا الباب ، فمنهم من سمَّاه بالنسب ، ومـنهم من يُسميه بالإضافة ؛ وهو الصحيح ؛ لأنَّ الإضافة أعمُّ من النسب ؛ ولأنَّ النسب فـي العـرف إنما هو إضافة الإنسان إلى آبائه وأجداده يقال ذلك عالم بالأنساب ، والإضافة في هذا الباب قـد تكون إلى غير الآباء والأجداد فلذلك كانت تسميته إضافة أجود من تسميته نسباً[٦]

وسماه ابن مالك في بعض كتبه باب (الاسم المنسوب إليه)[٧]

---

(١) ينظر ، الكتاب ٣/ ، والمقتضب ١٣٣/٣٣٥٣ ، وشرح المفصّل لابن يعيش ٥/ ١٤١

(٢) والمنصف ١٤٥/١ ، ١٦٣ ، ١٧٢/٢-١٧٩ ، ١١٤/٣

(٣) ينظر ، التكملة ٢٣٤- ٢٤٩ ، ٢٥١ ، وهمع الهوامع ١٤٥/٦.

(٤) ينظر ، تيسير النحو لشوقي ضيف/٣٧، ٣٨ ، ١٤٩ ، ١٣٨

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٤٣٨

(٦) شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٣٠٩ ، وينظر شرح المفصل لابن يعيش ٥ /١٤٣

(٧) ينظر ، سبك المنظوم وفك المختوم لابن مالك ٢٤٤

وقال ابن عقيل : " وبعضهم يقول : النسب في العُرف إنما هو إضافة الإنسان إلى آبائه وأجداده ، وهذا الباب تكون الإضافة فيه إلى الحِرَف أيضاً ، فتسميته باب الإضافة أجود من النسب؛ لعمومها وقصوره ، وقيل : الإضافة تعمُّ إضافة الخبر إلى المخبر عنه ، وغير ذلك، فالنسب أخص بهذا الباب "[١]

هذا ، وبالنظر إلى أصحاب كتب معاني القرآن نجد أنَّ الأخفش – في معانيه – لا يتفق مع سيبويه ؛ لأنه كان يصرح بمصطلح (النسب) وكان في أحيان أخرى يذكر مصطلح (ياء النسبة) ، وكان أيضاً يصرح بمصطلح (صاحب) .

ومما يدل على استعماله مصطلح (ياء النسبة) قوله عند قوله تعالى : " وغيض الماء "[٢]؛ لأنك تقول : غضته فأنا أغيضه ، وتقول : غاضته الأرحام ، فهي تغيضه ، وقال : " وما تغيض الأرحام"[٣] . وأما الجوديّ ، فثقل لأنها ياء النسبة ، فكأنه أضيف إلى الجود ، كقولك : البصريّ والكوفيّ[٤]

كما كان الأخفش يستعمل النسب بغير ياء ، ومن ذلك قوله عند إيراد قوله تعالى :" لاغية"[٥] أي : لا تسمع كلمة لغو وجعلها لاغية،والحجة بهذا أنك تقول (فارس) لصاحب الفرس ، و(دارع) لصاحب الدرع ، و(شاعر) لصاحب الشعر وقال الشاعر :

أغررْتني وَزعمْتَ أنـــــك لابنٌ بالصيفِ تامر[٦]

أي : صاحب لبن وصاحب تمر[٧]

---

(١) المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ٣ / ٣٥١

(٢) سورة هود : من الآية ٤٤

(٣) سورة الرعد : من الآية ٨

(٤) معاني القرآن للأخفش ٢ / ٣٥٣

(٥) سورة الغاشية : من الآية ١١

(٦) البيت من مجزوء الكامل، وهو للحطيئة في ديوانه ٣٣، والكتاب ٢٨/٣، والخصائص٢٨٢/٣، وأدب الكاتب ٣٢٧ ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢ / ٢٣٠ ، وشرح الأشموني ٣ / ٤٥٣

(٧) معاني القرآن للأخفش ٥٣٦/٢ ، وينظر، الكتاب ٣٨١/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ١٣/٦، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي ٢ / ٨٤ ، ٨٥

أمَّا الفراء فنلاحظ أنه – في معانيه – كان يصرح بمصطلح (النسب) وفي أحيان أخرى كان لا يصرح بشيء ، وإنما كان يذكر الكلمات التي تدل على النسب.

وقد كان الفراء يستعمل مصطلح (النسب) كثيراً ، ومن ذلك قوله عند إيراد قوله تعالى : " ولو نزلناه على بعض الأعجمين"[١] الأعجم في لسانه ، والأعجمي المنسوب إلى أصله إلى العجم وإن كان فصيحاً . ومن قال : أعجم قال للمرأة عجماء إذا لم تحسن العربية ، ويجوز أن تقول عجمي تريد أعجمي تنسبه إلى أصله[٢]

ومما يلاحظ على الفراء – أيضاً – أنه كان في بعض الأحيان لا يصرح بذكره لمصطلح النسب وإنما كان يذكر الكلمات فقط ، ومن ذلك قوله عند قوله تعالى : " يا أيتها النفس المطمئنة"[٣] بالإيمان والمصدقة بالثواب والبعث (ارجعي) تقول لهم الملائكة إذا أعطوا كتبهم بإيمانهم : (ارجعي إلى ربك) ... وأنت تقول للرجل : ممن أنت ؟ فيقول : مضريّ . فتقول : كنْ تميمياً أو قيسياً"[٤]

ومن خلال ما تقدم ذكره يتبين لنا أن القدماء قد أطلقوا على النسب المصطلحين معاً ، ونص بعضهم – كابن عصفور – على أفضلية تسميته إضافة ؛ لأنَّ الإضافة أعمُّ من النسب.

أمَّا المحدثون فلم يطلقوا عليه مصطلح إضافة قط ، بل كلهم يسميه " نسباً ، ونسبة ، ومنسوباً" ، ولا أعلم أحداً من المحدثين أطلق مصطلح الإضافة على عنوان الباب نفسه ، لكن بعضاً منهم قد أشار إلى مصطلح الإضافة عند القدماء دون تبنيه.

ومع التسليم بأن مصطلح الإضافة أشمل من مصطلح النسب ؛ لأنَّ النسب خاص بالآباء والقرابات ، والإضافة تشمل غير ذلك كالحرفة ، والصفة والمذهب وغيرها ، إلا أنني أميل إلى إطلاق مصطلح النسب لا الإضافة مستنداً في ذلك لسببين:

---

(١) سورة الشعراء : الآية ١٩٨

(٢) معاني القرآن للفراء ٢ / ٢٨٣

(٣) سورة الفجر : الآية ٢٧

(٤) معاني القرآن للفراء ٣ / ٢٦٢ ، ٢٦٣

أحدهما – أنَّ مصطلح النسب أكثر شيوعاً من مصطلح الإضافة ؛ إذ لو أطلقنا عليه مصطلح الإضافة لحدث لبسٌ في مصطلح معروف أو شبه معروف لدى طلاب اللغة ودارسيها.

والآخر – أنَّ في اللغة العربية باباً آخر يُسمى باب الإضافة ، وهو باب مشهور شهرة تُغني عن تعريفه ، وبالتالي سيحدث خلط في المفهوم لو أُطلق مصطلح الإضافة على النسب.

لهذا كان إطلاق مصطلح (النسب) على هذا الباب أفضل من إطلاق مصطلح (الإضافة).

هذا ، وقد لفت نظري من خلال مطالعتي للكتب النحوية أنَّ النحويين لم يَقصروا استعمال هذه المصطلحات على باب النسب بل استعملوها في أكثر من موضع في غير هذا الباب ، ومن النماذج الدالة على ذلك:

١ – قول الرضي – بعد أن ذكر أقوال النحاة في العامل في التابع مطلقاً – : " المنسوب إلى المتبوع في قصد المتكلم منسوب إليه مع تابعه ؛ فإن المجيء في " جاءني زيدٌ الظريفُ " ليس في قصده منسوباً إلى زيد مطلقاً ، بل إلى (زيد) المقيد بقيد الظرافة ، وكذا في " جاءني العالمُ زيدٌ " ، و " جاءني زيدٌ نفسه " فلمَّا انسحب على التابع حكم العامل المننسوب معنى ، حتى صار التابع والمتبوع معاً كمفرد منسوب إليه ، وكان الثاني هو الأول في المعنى – كان الأوْلى انسحاب عمل المنسوب عليهما معاً ؛ تطبيقاً للفظ بالمعنى"[١]

٢– كذلك عند حديثهم عن الإسناد استعملوا مصطلحات (النسبة) ، و(المنسوب) ، و(المنسوب إليه) في غير باب النسب ، يقول الحسن بن أحمد الجلال : " كل ما اقتضى الوضع نسبته إلى شيء فهو موضوع لماهيته نوع (النسبة) ، فإنَّ (ضرب) مثلاً موضوع لنسبة الضرب الذي هو صفة التأثير إلى مبداه ، وهذه النسبة نوع من مطلق النسبة الشاملة لنسبة الضرب وغيره ، وإن كانت النسبة معنى اعتبارياً فقد علمت أنه لا يمتنع الوضع للمعاني الاعتبارية. فيتضح لك أن الفعل أداة لنسبة مصدره ، كالحرف أداة لنسبة حال مخصوص إلى متعلقه لا فرق بينهما ، إلا بأن حروف (المنسوب) داخلة في لفظ الفعل ، وتقييده بالزمان دون الحرف ، ومن ذلك توهم النحاة أن الفعل موضوع للحدث نفسه أو الشخص منه ... وأما شخص النسبة والمنسوب فاستعماله بواسطة شخص

(١) شرح الرضي على الكافية ٢ / ٢٧٩

(المنسوب إليه) الذي لا تستغني النسبة في وجودها عقلاً ولا خارجاً عن وجوده ؛ لأنه قيد وتشخيص القيد يوجب تشخيص المقيد ، إلا أن يكون القيد كلياً ، فتقييد الكلي بالكلي لا يشخصه "[١]

ثالثاً – أركان النسب

النسب شأنه شأن كثير من أبواب الصرف يرتكز على أركان يقوم عليها ، وهي ثلاثة:

الأول – المنسوب ، وهو الاسم الملحق بآخره ياء مشددة ليدل على نسبته إلى المجرد منها ، نحو : مغربيّ ، وأندلسيّ ، مصريّ .

الثاني – المنسوب إليه، وهو الاسم المجرد من علامة النسب ، نحو : مغرب ، وأندلس ، ومصر

الثالث – علامة النسب ، وهي الياء المشددة[٢]

والملاحظ أن العلامة المختصة بالنسب ياء مشددة .

وإنما كانت علامة النسب ياء دون غيرها من الحروف ؛ لأنَّ القياس يقتضي أن تكون علامة النسب أحد حروف المد واللين ؛ لخفتها ، ولأنَّ زيادتها مألوفة ، فلم يزيدوا الألف ؛ لئلا يصير الاسم مقصوراً فيكون الإعراب تقديرياً ، ولا الواو لثقلها ، فاختيرت الياء لأنها أخف من الواو[٣]

وإنما كانت ياءً مشددة ؛ لئلا تلتبس بياء المتكلم ؛ وليجري عليها وجوه الإعراب الثلاثة ؛ إذ لو كانت خفيفة لثقل عليها الضمة والكسرة كما ثقلتا على نحو: القاضي والداعي ، وكانت

---

(١) الإغراب في تيسير الإعراب للحسن بن أحمد الجلال ١٠٥ ، ١٠٦ دراسة وتحقيق أحمد بن عبد الله القاضي. إشراف د. أسامة طه الرفاعي. ط دار الإيمان للطبع والنشر والتوزيع ٢٠٠٥م.

(٢) ينظر ، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ٩ / ٤٦٧٩

(٣) كشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب للحريري ١ / ٥٠١ للفاكهي ، درسه وحققه د / عبد المقصود محمد عبد المقصود . الناشر مكتبة الثقافة الدينية ط الأولى ١٤٢٦ – ٢٠٠٦ م ، وينظر ، شرح المفصل لابن يعيش ٥ / ١٤١ ، ١٤٢

معرضة للحذف إذا دخل عليها التنوين ، فخصوا ياء النسب بالتضعيف ؛ ولأنَّ الخفيفة تحذف لالتقاء الساكنين[١]

قال ابن يعيش: "وإنما كانت ياء النسب مشددة لأمرين: أحدهما أن لا تلتبس بياء المتكلم ، والثاني أنها لو لحقت خفيفة ، وما قبلها مكسور؛ لثقل عليها الكسرة والضمة ، كما ثقلتا على القاضي والداعي ، وكانت معرضة للحذف إذا دخل عليها التنوين ، فحصنوها بالتضعيف ، ووقع الإعراب على الثانية ، فلم تُثقل عليها ضمة ولا كسرة ؛ لسكون الياء الأولى"[٢]

وإنما كان ما قبلها مكسوراً لأمرين :

أحدهما – أنها مدة ساكنة ، وإنما ضُوعفت خوف اللبس ، وحرف المد لا تكون حركة ما قبله إلا من جنسه.

والآخر – أنه لمَّا وجب تحريك ما قبلها لسكونها ، لم يُفتح لئلا يلتبس بالمثنى ، فكانت الكسرة أخف من الضمة ، فعدلوا إليها[٣]

* مسألة – الخلاف بين البصريين والكوفيين في محل ياء النسب:

اختلف البصريون والكوفيون في محل ياء النسب : أما البصريون فيرون أنها حرف لا محل له من الإعراب ، فهي مثل تاء التأنيث بينما الكوفيون والبغداديون يرون أنها في محل جر بالإضافة .

وقد نسب أبو علي الفارسي للبغداديين القول بكون الاسم الواقع بعد الياءين المشددتين بدلاً منهما، فقال:" وقد تلحق الياء الصفات على هذا الحد نحو : أحمر وأحمريّ ودَوَّار ودواريّ، فصارت الياءان في هذا كتاء التأنيث في نحو : قرية وغرفة وظلمة لا يراد بذلك معنى تأنيث كما لم يرد بالياءين معنى نسب ، وليس ما يتأوله بعض البغداديين من قولهم : رأيت التيميَّ تيم عَديّ على أنَّ (تيم) المجرور بدل من الياءين اللتين للنسب بصحيح عندنا ، ولكن لمَّا

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٤ / ١٧٦

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٤٣٩

(٣) المصدر السابق ٣ / ٤٣٩

ذكر التيميَّ دلَّ ذكره إياه على صاحب ، فأضمر للدلالة عليه ، فكأنه قال : رأيت صاحبَ تيم عديّ أو ذا تيم عدي ، وجعله وإن كان محذوفاً من اللفظ بمنزلة المثبت فيه ، كما أن الهاء في نحو : " أهذا الذي بعث الله رسولاً "[١] كذلك "[٢]

وقد فسر الشيخ عبد القاهر كلام أبي علي الفارسي فقال : " اعلمْ أنَّ الياءين في نحو : هاشميّ حرف جاء لمعنى كتاء التأنيث في قولك : ضارب وضاربة ، وقد يجيء ولا يدل على ما وضع له في الأصل كقولهم : كرسيّ ألا ترى أنه ليس هنا شيء منسوب إليه يسمي كُرساً ، فهذا بمنزلة غرفة وظلمة ؛ لأن تاء التأنيث لا تفيد معنى كما لا يفيد الياءان النسب هنا ، وإذا قلت : هاشميّ لم يكن للياءين موضع من الإعراب كما لا يكون لتاء التأنيث ، ولذلك جرى الإعراب على الياء ، كما يجري على التاء ، فقلت : جاءني هاشميٌّ ، ورأيت هاشمياً ، ومررت بهاشميّ كما تقول : جاءتني ضاربةٌ، ورأيت ضاربةً ، ومررت بضاربةٍ ، وكان ما قبل الياءين على حالة واحدة في جميع أحوال الإعراب ، كما أنَّ ما قبل التاء في قائمة كذلك ، فكيف يكون للياءين في هاشميّ إعراب ، وهما لا يدلان على اسم ، كما يدل الياء في غلامي ، وأيضاً فلو جاز أن يكون الياءان في موضع جر بإضافة هاشم إليه ، لوجب أن يقع في موقعهما اسم مجرور ، فيقول : هاشمُ زيدٍ مثلاً كما تقول في قولك : غلامي غلامُ زيدٍ ، وإذا كان كذلك ، كان ما يقوله البغداديون من أنَّ قولهم : رأيت التيميّ تيم عديٍّ قد أبدل من الياءين في التيمي تيم عدي محالاً ، ولو جاز البدل من الياءين، لوجب أن يجوز قولك : رأيت تيم تيمِ عديّ ، فتضع الذي يعتقدون فيه البدل من الياءين موضع الياءين ، كما أنك إذا قلت : رأيت غلامه زيدٍ فأبدلت زيداً من الهاء أمكنك أن تضعه موضعه ، فتقول : رأيت غلام زيدٍ ، وقولك : رأيت تيمَ تيمِ عديّ لا شبهة في استحالته ؛ لأنه إضافة الشيء إلى نفسه بمنزلة أن تقول : رأيت زيدَ زيدِ الخيل ، وزيد الثاني هو الأول، وإذا كان كذلك علمت أن الجر في تيم عدي على ما ذكره أبو علي من أن المضاف مقدر ، فكأنه قال : رأيت التيميَّ صاحب تيم عديّ ، ثم حذف صاحب ولم يجعل بمنزلة المضاف في قوله : " واسأل القرية "[٣] فيكتسب المضاف إليه إعرابه ، فيقال : تيمَ عديّ بالنصب ، ونزل منزلة الملفوظ به كحروف الجر إذا أضمرت نحو : قولهم: وبلدٍ يريدون ورُبَّ بلدٍ"[٤]

---

(١) سورة الفرقان : من الآية ٤١

(٢) التكملة للفارسي ٥٠ ، ٥١ تحقيق د. حسن شاذلي فرهود

(٣) سورة يوسف : من الآية ٨٢

(٤) المقتصد في شرح التكملة ١ / ٤١١ ، ٤١٢

وذهب ابن يعيش المذهب نفسه فياء النسب – عنده – حرف مثلها مثل تاء التأنيث فقال : " فإن قيل : فهل هذه الياء حرف أو اسم ؟ فالجواب أنها حرف كتاء التأنيث ، لا موضع لها من الإعراب . وذهب الكوفيون إلى أنها اسم في موضع مجرور بإضافة الأول إليه ، واحتجوا بما يحكى عن العرب : " رأيت التيميَّ تَيْمِ عَديٍّ " بجر (تيم) الثاني ، وجعلوه بدلاً من الياء في(التيمي) . وإذا كان بدلاً منه ، كان اسماً ؛ لأن حكم البدل حكم المبدل منه . وهو فاسد من قِبل أن الياء حرف معنى دالٌّ على معنى النسب ، كما أن تاء التأنيث حرف دالٌّ على معنى التأنيث ، وليست كناية عن مسمى ؛ فيكون لها موضع من الإعراب ، مع أن الاسم الذي له موضع من الإعراب هو الذي يتعذر ظهور الإعراب في لفظه ، فيحكم على محله . وإنما حكوه من قولهم : " رأيت التيميَّ تيمِ عديّ " فإن صحت الرواية ، فهو محمول على حذف مضاف ، كأنه لمَّا ذكر(التيميّ) دلَّ ذكره إياه على (صاحب) ، فأضمره للدلالة عليه ، فكأنه قال : " صاحب تيمِ عديٍّ " أو " ذا تيمِ عديّ " ثم حذف المضاف ، وأبقى المضاف إليه على حاله من الإعراب ، وجعله ، وإن لم يُذكر، بمنزلة الثابت الملفوظ به، ونظيره قوله:

أكلَّ امرئٍ تَحسبينَ امرَأً ونارٍ تَوَقَّدُ بالليلِ نَارا[1]

فإنه خفض (ناراً) على تقدير : وكلَّ نار ، ومثله قولهم : " ما كلُّ سوداء تمرةٌ ، ولا بيضاءَ شحمةٌ"[2]

---

(١) البيت من المتقارب ، وهو لأبي دؤاد الأيادي في ديوانه ٣٥٣ ، والأصمعيات ١٩١ ، والكتاب ١ / ٦٦ وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٢٦ ، وأمالي ابن الحاجب ١ / ١٣٤ ، ٢٩٧ ، والتصريح ٢ / ٥٦ ، وخزانة الأدب ٩ / ٥٩٢ ، ١٠ / ٤٨١

ولعدي بن زيد في ملحق ديوانه ١٩٩ ، وبلا نسبة في المحتسب ١ / ٢٨١ ، ورصف المباني ٣٤٨ ، والإنصاف ٢ / ٤٧٣ ، والمقرب ١ /٢٣٧ ، وأوضح المسالك ٣ / ١٦٩ ، وهمع الهوامع ٢ / ٥٢ ، والبيت في المعجم المفصل لشواهد اللغة العربية ٣ / ٨٦ ، ٨٧

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، وقولهم : ما كلُّ سوداء .... " من أمثال العرب وقد ورد في لسان العرب ١١ / ٥٩١ (كلل) ، ومجمع الأمثال ٢ / ٢٨١ ، وهو يضرب في اختلاف أخلاق الناس وطباعهم ، وقيل : يُضرب في موضع التهمة.

وقال القواس : " ولا موضع لها من الإعراب بدليل ظهور إعراب الكلمة فيها خلافاً للكوفيين، فإنهم ذهبوا إلى أنها اسم في محل جر بإضافة الأول إليها. واحتجوا بما جاء عن العرب نحو : رأيت التميمي تيم عديّ بجر الثاني على البدل من الياء في التميمي ، ولا يبدل الاسم إلا من مثله"(١)

قال أبو حيان : " وقالت العرب : رأيت التميمي تيمَ عديّ وتيمَ قريش ، ورأيت العبديَّ عبد مناف ، بالنصب والخفض في كل قبيلة يكونُ فيها اشتراك ، فقال أبو علي : كأنه قال : صاحبُ تيم عَديّ دلَّ ذكرُ التميمي على ذكر " صاحب " ، فأضمر للدلالة ، وقال السيرافي : الخفض على إضمار (مِنْ) التقدير : مِنْ تَيم عدي ، ودلَّ على (مِنْ) معنى النسب ؛ لأنك إذا قلت : زيدٌ تميميٌّ ، فكأنك قلتَ : من تميم ، وقال أبو عبد الله محمد بن مسعود " المعروف بابن أبي ركب " : هو على إضمار مضاف تقديره مِنْ لفظ الأول أي : تيمي تيم عديّ كانهم استقبحوا تكرير الأول ، فأغنى الأولُ عن الثاني... سقال ابن مالك : الجر على تقدير : أَحَد تيم عنده ، حكاه الفارسي"(٢)

وهو قول عربي ، وصوابه : رأيت التيم تيم عدي ، ويمكن لـ(تيم) الثانية أن تكون منصوبة على البدلية من (تيم) الأولى ،ويمكن أن تكون مجرورة على البدلية من الضمير (الياء) في التيمي ، وهذا نادر ؛ إذ لا يبدل الاسم إلا من مثله. وشبيه لهذا القول قول الشاعر (وهو جرير) :

يا تيمَ تيمَ عديٍّ لا أبا لكمُ

لا يلقينَّكمُ في سوءةٍ عمرُ(٣)

---

(١) شرح ألفية ابن معطي للقواس ٢ / ١٢٤٨ ، ١٢٤٩ ، وينظر ، شرح اللمع في النحو للو اسطي ٢٤٢ ، و البيان في شرح اللمع للشريف عمر ٦٢١ ، ٦٢٢

(٢) ارتشاف الضرب ٤ / ١٨٤٠ ، ١٨٤١ ، وينظر ، التكملة للفارسي ٢٣٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٧١ ، والاشموني ٢ / ٢٧٣

(٣) البيت من البسيط ، وهو لجرير بن عطية في ديوانه ٢١٢ ، والكتاب ١ / ٥٣ ، ٢٠٥ ، والنوادر لأبي زيد ١٣٩ ، والمقتضب ٤ / ٢٢٩ ، والخصائص ١ / ٣٤٥ ، وخزانة الأدب ٢ / ٢٩٨ ، ٤ / ٩٩ ، ١٠٧ ، وبلا نسبة في رصف المباني ٢٤٥ ، وأمالي ابن الحاجب ٢ / ٧٢٥ ، وشرح المفصل ٢ / ١٠٥ ، ٣ / ٢١ ، ومغني اللبيب ٢ / ٤٥٧ ، وهمع الهوامع ٢ / ١٢٢ ، وشرح الأشموني ٢ / ٤٥٤ ، والبيت في المعجم المفصل لشواهد اللغة العربية ٣ / ٣٠٧ =

ومما لا شك فيه أن جميع النصوص السابقة تؤيد مذهب البصريين في أنَّ ياء النسب حرف لا محل له من الإعراب ، ولا حجة للكوفيين والبغداديين فيما ذهبوا إليه ؛ إذ أمكن ردُّ أدلتهم. فهي حرف معتقب الإعراب مفيد معنى النسب عند الغالبية العظمى من النحويين ، وقد تبين من خلال ما سبق أن النحويين يكادون يُجمعون على حرفية ياء النسب سواء أكان هذا الإجماع صراحة بنصهم على حرفيتها أم إيماء من خلال حديثهم عن معناها وعن كونها معتقبة الإعراب في الاسم(١)

وبالنظر إلى موقف المحدثين نجد أنَّ معظمهم تبنَّى الرأي القائل بحرفيتها ، في حين نرى بعضهم يُوميء باسميتها دون تصريح بذلك ، يقول اليازجي : " واعلم أنَّ النسبة إضافة معكوسة باعتبار ترتيب المنسوب والمنسوب إليه ، فإن المضاف هو الغلام في قولك : غلامُ زيدٍ ، هو المنسوب ، وهو مقدم ، والمضاف إليه ، وهو زيد ، هو المنسوب إليه ، وهو مؤخر ، والنسبة بالعكس ، فإنَّ تغلب في " التغلبيّ " هو المنسوب إليه وهو مقدم ، والياء قائمة مقام الرجل المنسوب ، وهي مؤخرة"(٢)

فالياء في الاسم المنسوب رغم كونها حرفاً ملازماً للاسم معتقباً لإعرابه ، إلا أنها – في المعنى – تحمل مدلول الاسم ؛ لأنها قائمة مقامه ، فلذلك نستطيع أن نوفق بين رأي القائلين بحرفيتها ، ورأي القائلين باسميتها أنها حرفٌ لفظاً اسم معنى ، فهي حرف وضعاً ، اسم في المعنى ، وأنها تقوم مقام الحرف من حيث لزومها للمنسوب ، وجعْل الإعراب عليها ، وتقوم مقام الاسم في المعنى.

= وسيبويه والمبرد يستعملان عبارة : يا تيم تيم عدي ، ويقول المبرد في ذلك : " فالأجود في هذا أن تقول : يا تيمُ تيم عدي ، فترفع الأول ، لأنه مفرد ، وتنصب الثاني لأنه مضاف ، وإن شئت كان بدلاً من الأول ، وإن شئت كان عطفاً عليه عطف بيان فهذا أحسن الوجوه " (المقتضب ٤ / ٢٢٧)

(١) ينظر ، اللباب في البناء والإعراب للعكبري ٢ / ١٤٥ ، والتصريح للشيخ خالد الأزهري ٢ / ٣٢٧ ، والمناهل الصافية في كشف معاني الشافية لابن الغياث ١ / ١٢٧

(٢) الجمانة في شرح الخزانة لليازجي ٧٥

مسألة – حذف ياء النسب وزيادتها في القراءات القرآنية :

تقدمتِ الإشارة إلى أنَّ الأصل في ياء النسب أن تكون مشددة ، وذلك لأمرين:

أحدهما– **أن لا تلتبس بياء المتكلم .**

والآخر– **أنها لو لحقت خفيفة، وما قبلها مكسور لثقل عليها الضمة والكسرة كما ثقلت على الاسم المنقوص كـ(القاضى) و(الداعى) ، وكانت معرضة للحذف إذا دخل عليها التنوين، فحصنوها بالتضعيف، ووقع الإعراب على الثانية، فلم تثقل عليها ضمة ولا كسرة لسكون الياء الأولى[١]**

ومع هذا – فإذا كانت شواذ النسب قد حملت لنا زيادة ياء النسب أو حذفها – فقد حملت لنا القراءات القرآنية ظاهرتين متعلقتين بعلامة النسب (أو الياء المشددة) ؛ إذ ورد في بعض القراءات القرآنية حذف إحدى ياءي النسب ، وفي بعضها الآخر زيادتهما

فمن القراءات التي ورد فيها حذف إحدى ياءي النسب تخفيفاً ، قوله تعالى : " ومنهم أميُون "[٢] بتخفيف الياء[٣]

وقد حكم أبو البقاء العكبري على القراءة بالبعد لأمرين :

أحدهما – أنه حذف إحدى ياءي النسبة في غير الأواخر وهذا لم يُسمع.

والآخر – تحريك الياء بالضم .

وأقرب ما يُقال فيه إنه حذف إحدى الياءين في الواحد فقال : أُمِّي ، فجمع على ذلك ، وحرَّكه ليدل على المحذوف[٤]

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٥ / ١٤٢

(٢) سورة البقرة : من الآية (٧٨)

(٣) إعراب القراءات الشواذ للعكبر ي ١٨٠ ، وهذه القراءة ذكرها العكبري دون عزوها ، وجاء في البحر المحيط ١ / ٢٧٥ : وقرأ أبو حيوة وابن أبي عبلة (أميون) بتخفيف الميم.

(٤) إعراب القراءات الشواذ للعكبري ١٨٠

ومن ذلك – أيضاً قوله تعالى : " الحواريون"[١] بتخفيف الياء[٢]

قال ابن جني – معلقاً على هذه القراءة – : " ظاهر هذه القراءة يُوجب التوقف عنها والاحتشام منها ؛ وذلك لأنَّ فيها ضمة الياء الخفيفة المكسور ما قبلها وهذا موضع تعافه العرب وتمتنع منه"[٣]

ومن ذلك – أيضاً – قوله تعالى : " واستوت على الجوديّ"[٤] بتخفيف الياء ساكنة[٥] قال الفراء : " الجوديّ ياؤه مشددة ، وقد حُدثت أن بعض القراء قرأ على الجوديْ بإرسال الياء، فإنْ تكن صحيحة فهي مما كثر به الكلام عن أهله فخففت"[٦]

ومن الملاحظ أن تخفيف ياء النسب في جمع المذكر السالم جاء جرياً وراء التخفيف اللفظي؛ لأن الاسم يزداد ثقلاً بالجمع والياء على نحو ما هو ظاهر في القراءات القرآنية السابقة.

أما تخفيف الياء في الشعر فكثير ، قال ابن جني : " تخفيف ياءي الإضافة قليل إلا في الشعر ، وروي عنهم : لا أكلمك حِيريْ دهر بتخفيف الياء ، وهذا في النثر وعليه قراءة الأعمش " الجوديْ " خفيفة"[٧]

وقد نص أبو حيان على أن تخفيف ياء النسب بابه الشعر لشذوذه[٨]

ومن الأبيات التي وقفت عليها وقد ورد فيها تخفيف ياء النسب في جمع المذكر قول الشاعر :

---

(١) سورة آل عمران : من الآية ٥٢

(٢) القراءة لإبراهيم النخعي ، وأبو بكر الثقفي ، ورويت عن ابن عامر . ينظر ، المحتسب لابن جني ١ / ١٦٢ ، ومختصر شواذ القراءات ٢١

(٣) المحتسب ١ / ١٦٢

(٤) سورة هود : من الآية ٤٤

(٥) القراءة للأعمش . ينظر ، مختصر شواذ القراءات ٦٠

(٦) معاني القرآن للفراء ٢ / ١٦ ، ١٧

(٧) المحتسب ١ / ٣٢٣

(٨) ينظر ، البحر المحيط ٥ / ٢٢٧

ولو جهَّزْتُ قافيةً شَروداً لقد دَخلتْ بُيوتَ الأشْعَرِيْنَ[١]

فقد أراد بيوت الأشْعَرِيِّيْنَ ، ولكنه خفف ياء النسب في جمع السلامة لثقل الاسم بالجمع وبالياء ، كما أنها لا يمكن أن تكون جمع أَشْعَرٍ – دون ياء النسب – لأنه لا يجمع جمع سلامة ، فمؤنثه شعراء ، وليس أشعرة ، وهو غير صالح لدخول التاء ، وذلك ما دفع اللغويين لتأويلها على حذف ياء النسب أو تخفيفها.

وخلاصة الأمر أنه من الشاذ حذف إحدى ياءي النسب ، وحذفها في حالة التوسط أشد شذوذاً من حذفها متطرفة.

هذا ما يتصل بتخفيف ياء النسب بعد حذف إحدى الياءين .

أمَّا القراءات التي حملت لنا ظاهرة زيادة ياءي النسب فمنها قوله تعالى : " حتى إذا كنتم في الفلك"[٢] بياء مشددة مجرورة[٣]

قال ابن جني : " ومن ذلك قراءة أم الدرداء " الفلكيّ " . قال : اعلم أن العرب زادت ياء الإضافة فيما لا يحتاج إليها من ذلك قولهم : في الأحمر أحمريّ ، وفي الأشهر أشْهريّ...فإن قيل : فإن هذا أمر يختص بالصفات ، وليس (الفلك) بصفة فتلحقه ياء النسب ، قيل : قد جاء ذلك في الاسم أيضاً ، ألا ترى إلى قول الصلتان :

أنا الصلتانيّ الذي[٤]

---

(١) البيت من الوافر ، وهو منسوب للكميت بن زيد الأسدي في تفسير روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ١٩ / ١٢٧ ، واللباب في علوم الكتاب للدمشقي الحنبلي ١٥ / ٨٤ ، ولم أجده في " شعر الكميت بن زيد الأسدي " جمعه د. داود سلوم ، مكتبة الأندلس ، بغداد العراق ، ومكتبة النعمان ، النجف ، العراق ١٩٦٩ م.

(٢) سورة يونس : من الآية ٢٢

(٣) القراءة لأم الدرداء . ينظر ، المحتسب ١ / ٣١٠

(٤) هذا بعض بيت ، وهو قوله : أنا الصلتانيُّ الذي قد علمتمُ متى ما يُحكَّم فهو بالحقِّ صادعُ والبيت من الطويل ، وهو مطلع قصيدة نظمها الصلتان حين جعلوا إليه الحكم بين الفرزدق وجرير : أيهما أشعر؟

وهو للصلتان في شعر الصلتان العبدي ٦٤ ، والمحتسب ١ / ٣١١ ، والأمالي للقالي ٢ / ١٤١ ، وشرح الأشموني ٣ / ٧٤٧ ، والبيت في المعجم المفصل لشواهد اللغة العربية ٤ / ٢٧٦

... الفلك عندنا اسم مكسر ، وليس عندنا كما ذهب إليه الفراء فيه : من أنه اسم مفرد يقع على الواحد والجمع كالطاغوت ونحوه ، وإذا كان جمعاً مكسراً أشبه الفعل من حيث كان التكسير ضرباً من التصرف ، وأصل التصرف للفعل .. وإذا أشبه التكسير الفعل من حيث وصفنا قاربَ الصفة لشدة ملابسة الصفة للفعل لفظاً ومعنى وعملاً ، فهذا عندي هو العذر في إلحاق " الفُلك " ياءي الإضافة" في هذه القراءة[١]

وقال الزمخشري : " فإن قلت : ما وجه قراءة أم الدرداء في " الفلكيّ " بزيادة ياءي النسب؟ قلت : قيل هما زائدتان كما في الخارجيّ والأحمريّ ، ويجوز أن يراد به اللُّج والماء الغَمْرُ الذي لا تجري الفُلك إلا فيه"[٢]

وقال أبو حيان : " وقرأ أبو الدرداء ، وأم الدرداء " في الفلكي" وخُرِّج ذلك على زيادة الياء ، أو على إرادة النسب يراد به اللُّج كأنه قيل : في اللج الفلكيّ"[٣]

والخلاصة أنه من الشاذ أن تُزاد ياء النسب المشددة في آخر الاسم لغرض المبالغة في لفظ ذلك العلم لا لغرض النسبة؛ لأنَّ الياء مشددة تفيد شدة وقوة في المعنى.

* **مسألة** – النسب غير الحقيقي

هذا المسألة متصلة بسابقتها ، فإذا كانت القراءات القرآنية قد حملت لنا ظاهرة زيادة ياء النسب لغرض المبالغة لا لغرض النسبة ، فإن ظاهرة زيادة ياء النسب في اللغة العربية ظاهرة كبيرة ، ولها أقسام متعددة .

فعلامة النسب – كما هو معروف – هي الياء المشددة ، وهي تدخل على الاسم – أو المنسوب إليه – فتفيد معنى، وفي هذه الحالة يسمى النسب نسباً حقيقياً ؛ لأنَّ الاسم قبل دخولها له معنى وبعد دخولها له معنى آخر ، فـ " عراق " يدل على القطر العربي الشقيق، و" عراقيّ " يدل على فرد منسوب إلى هذا البلد.

---

(١) المحتسب ١ / ٣١٠ ، ٣١١

(٢) الكشاف ٢ / ٢٣١

(٣) البحر المحيط ٥ / ٢٣١

أمَّا إذا دخلت الياء على الاسم ولم تُفد نسباً حقيقياً فإنه يسمى " نسباً غير حقيقي " ، قال ابن يعيش : " النسب الحقيقي ما كان مؤثراً في المعنى ، وغير الحقيقي ما تعلق باللفظ فحسب ، نحو كرسيّ وبُرديّ كالتأنيث الحقيقي وغير الحقيقي ، وكما جاءت التاء فارقة بين الجنس وواحده فكذلك الياء نحو روميّ وروم ومجوسيّ ومجوس ... فالحقيقي ما كان مؤثراً أي دالاً على نسبة إلى جهة من الجهات المذكورة كالأب والبلدة والصناعة ... وغير الحقيقي ما لا يدل على نسبة شيء مما ذُكر، بل يكون اللفظ كلفظ المنسوب، بأن يكون في آخره زيادة النسب كقولنا : كرسيّ وبُرديّ وقُمريّ وبُختيّ ، ألا ترى أن كرساً من كرسيّ ليس بأبٍ ولا بلدة ، ولا شيء مما ينسب إليه ، وإنما هو شيء تعلق باللفظ ، ويؤيد ذلك عندك أن كرسياً وبُرديا اسمان كما ترى ، ولو كانا منسوبين حقيقة لخرجا إلى حيز الصفة كما خرج هاشم وقيس إلى حيز الصفة في قولك: "رجلٌ هاشميٌّ وقيسيٌّ"(١)

ويمكن تقسيم الياءات المشددة اللاحقة الاسم ولا تفيد معنى النسب إلى خمسة أقسام :

* **القسم الأول** – الياء الزائدة اللازمة التي تلحق الاسم لا لمعنى.

وفي هذا القسم تدخل على الاسم ياء لازمة له ، دون أن تضيف له معنى ، ولا يمكن أن تنفصل عنه كالياء في كرسيّ وقمريّ وبختيّ.

وقد تلزم العَلَم ولا تنفصل عنه وهي ليست من أصوله ، ومن ذلك جعفيّ ، قال الشاعر:

قبائلُ جُعفيّ بنِ سعدٍ كأنما سقى جمعَهم ماءَ الزُّعافِ مُنيمُ(٢)

* **القسم الثاني** – الياء التي تلحق الصفات لإفادة معنى المبالغة

وفي هذا القسم تدخل الياء المشددة على الصفات ، ومعلوم أن الصفات لا يُنسب إليها ، فتدل على المبالغة في الصفة ، مثل : أحمريّ ودُوَّاريّ ، قال الشاعر :

أطرباً وأنتَ قِنَّسريُّ

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٥ / ١٤٣

(٢) البيت من الطويل ، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ١٩٦ ، ولسان العرب ٩ / ٢٧ (جعف) برواية رفع " ماء " ، وتاج العروس للزبيدي ٢٣ / ٨٦ (جعف).

والدَّهرُ بالإنّسانِ دوَّاريٌّ[١]

فقد دخلت الياء المشددة على " دوَّار " ، وهي صيغة مبالغة ، فزادت معنى المبالغة ، والياء هنا ليست لازمة لـــ " دوَّاريّ " كلزومها " كرسيّ " ، ولكنها لم تفد معنى النسب إلـــى أب أو مهنة أو قبيلة أو صنعة ، بل زادت المبالغة في الصفة.

* **القسم الثالث** – الياء الزائدة على العلم زيادة غير لازمة.

وفي هذا القسم تزاد الياء المشددة على العلم غير لازمة له ، لا لمعنى سوى زيادة التوكيـــد لفظاً ؛ مما يؤدي إلى التوكيد معنًى كما في " صلَتَانٌ " ، و" صلتانيّ " في قول الشاعر :

أَنا الصَّلتانيُّ الذي قد َعلمتمُ إذا ما تحكَّمَ فهْو بالحكمِ َصادعُ[٢]

فقد أراد : أنا الصلتان – وهو اسمه – ولكنه زاد الياء المشددة زيادة غير لازمة لتدل على المبالغة في اللفظ ، ومن ثَمَّ تقود إلى مبالغة في المعنى، وهو كثير في مقام الفخر والمدح .

* **القسم الرابع** – الياء الزائدة زيادة عارضة على " أفعليّ " خاصة

وهذا القسم شبيه بسابقه ، إذ تزاد الياء المشددة في العربية زيادة غير لازمة على الصفات، وعلى " أفعليّ " خاصة ، فالعرب تصوغ كثيراً من الصفات على " أفعليّ " باطراد ، فهي تفيد التوكيد ، لكنها تختلف عن سابقتها بكونها تزاد على وزن " أفعليّ " خاصة ، قال الزبيـــدي : " الأريحيُّ : الواسعُ الخلق المنبسط إلى المعروف... كما يقال للمنصلت أصلتيّ ، وللمجتنـــب أجنبيّ ، والعرب تحمل كثيراً من النعت على أفعليّ ، فيصير كأنه نسبة"[٣]

---

(١) الرجز للعجاج في ديوانه ٣١٠ ، ومعجم الأدباء لياقوت الحموي ١٢ / ٥١ برواية :
أطرباً وأنت قنسري
وإنما يأتي الصبا الصَّبيُّ ، وفي تاج العروس للزبيدي ١١ / ٣٣٢ (دور) برواية :
والدهر بالإنسان دوَّاريّ
أفنى الدهر وهو قَعْسريّ
(٢) سبق تخريج البيت
(٣) تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي ٦ / ٤٣٣ (روح)

* القسم الخامس– الياء الزائدة لإفادة معنى الواحد في اسم الجنس.

وفي هذا القسم تزاد الياء على الجنس ؛ فيكون الاسم جمعاً دونها ، وعندما تدخل عليه تجعله مفرداً ، وذلك نحو : روميّ واحد الروم ، ومجوسيّ واحد المجوس ، وعربي واحد العرب[١]

وإذا كانت زيادة الياء في الأقسام السابقة لم تفد معنى النسب بلا خلاف ، إلا إنني أرى أن الياء في هذا القسم – وإن نص بعض النحاة على أنها ليست للنسب – تفيد نسباً حقيقياً بالإضافة إلى إفادة معنى المفرد؛ لأنَّ " العربيّ " منسوب إلى العرب وإن كان واحدهم ، والروميّ منسوب إلى الروم وإن كان واحدهم ، وكذلك مجوسيّ وغيرها مما نسب إلى اسم الجنس.

وسيأتي الحديث– إن شاء الله تعالى – مرة أخرى عن هذا القسم عند تناول إجراء ياء النسب مجرى تاء التأنيث في الفصل الثاني من هذا البحث.

رابعاً – دلالات النسب وأغراضه

المقصود من النسب توضيح المنسوب أو تخصيصه وذلك بنسبته إلى موطنه أوصنعته أو قبيلته أو العلم الذي اختص به أو عمله أو صفة من صفاته[٢]

وعلى هذا فللنسب دلالات متعددة منها :

الدلالة على الجنس ، مثل : عربيّ ، صينيّ ، هنديّ ، فرنسيّ .

أو الموطن ، مثل : مصريّ ، مدنيّ ، مكيّ ، دمشقيّ ، قدسيّ .

أو الدين ، مثل : إسلاميّ ، مسيحيّ ، يهوديّ .

أو الحرفة ، مثل : زراعيّ ، تجاريّ ، صناعيّ ، هندسيّ .

أو صفة من الصفات ، مثل : ذهبيّ ، فضيّ ، أرضيّ ، بحريّ ، جويّ

أو العلم الذي اختص به نحو : نحويّ ، شرعيّ ، ونحو ذلك[٣]

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٥ / ١٤٣

(٢) ينظر ، المقرب ٢ / ٥٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٤٣٨

(٣) ينظر ، شرح ابن عقيل ٤ / ١٥٢ ، والتصريح ٢ / ٥٨٧

خامساً – تغييرات النسب

ستأتي الإشارة في الفصل الثالث من هذا البحث إلى أنَّ النسب بابُ تغيير . والنسب له تغييرات عامة ، وأخرى خاصة.

(أ) التغييرات العامة

التعييرات العامة منها اللفظي ، والمعنوي ، والحكمي .

*** أمَّا التغييرات اللفظية فهي : إلحاق ياء مشددة ، وكسر ما قبلها ، ونقل حركة الإعراب إليها قال سيبويه : " واعلم أنَّ ياءَي الإضافة إذا لحقتا الأسماء فإنهم مما يغيرونه عن حاله قبل أن تلحقه ياءي الإضافة . وإنما حملهم على ذلك تغييرهم آخر الاسم ومنتهاه فشجعهم على تغييره إذا أحدثوا فيه ما لم يكن"(١)**

قال الشيخ عبد القاهر الجرجاني– مشيراً إلى التغييرات اللفظية – : "هو أنك تلحقه ياءين الأول يدغم في الثاني ، وتكسر آخره فتقول : هاشميّ في هاشم ..."(٢)

وقال ابن يعيش – أيضاً– : " اعلم أنَّ النسب يُحدث في الاسم المنسوب تغييرات منها زيادة ياءي النسب في آخره ، وكسر ما قبلها ، وجعل الياءين منتهى الاسم وحرف الإعراب ، فهذا أول تغيير تطرَّق إلى اللفظ بسبب النسب "(٣)

*** وأمَّا التغيير المعنوي فهو صيرورة المنسوب فرداً من أفراد المنسوب إليه ،فـ (مغرب) – مثلاً – يدل على القطر العربي الشقيق ، لكنه بعد النسب أصبح يدل على فرد ينتسب إلى هذا البلد الشقيق ، ويسمى الاسم المتصل بياء النسب (منسوباً) ، ويسمى قبل اتصاله بها (منسوباً إليه) ، وتسمى الياء المشددة (ياء النسب).**

قال الشيخ عبد القاهر الجرجاني : " وأما التغيير المعنوي ، فهو أن الاسم يصير صفة ، ألا ترى أنك إذا قلت : هاشميّ لم يكن كقولك : هاشم في الاسمية ، ألا ترى أنك تجري هذا

---

(١) الكتاب ٣ / ٣٣٥

(٢) المقتصد في شرح التكملة ١ / ٤٠٧

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٥ / ١٤٣ ، وينظر ، الأصول ٣ / ٦٣

مجرى ضاربٍ وظريفٍ ، وما أشبههما من الصفات ، فتقول : مررت برجلٍ هاشميٍّ وامرأة هاشميةٍ ، كما تقول : برجلٍ ظريفٍ ، وامرأةٍ ظريفةٍ "[١]

وقال الإمام الشاطبي : " وصيرورته واقعاً على غيره ؛ إذ كان قبل لحاق الياء واقعاً على المنسوب إليه ،فلمَّا وقعت صار واقعاً على المنسوب ، فغرناطة اسم واقع على المدينة المعروفة ، وغرناطيّ واقع على الرجل المنسوب إليها"[٢]

وقال في موضع آخر : " ...أن النسب يُزيل الاسم عن مسماه فيصير المنسوب غيرَ المنسوب إليه ، ألا ترى أن البصريّ مدلوله غير مدلول البصرة"[٣]

* وأمَّا التغيير الحكمي فهو معاملة المنسوب معاملة الصفات من اسم الفاعل واسم المفعول إلخ في رفعه لما بعده على الفاعلية كـ (الصفة المشبهة)، مثل : محمد مكيّ أبوه .

فـ أبوه فاعل مرفوع للصفة المشبهة " مكيّ " وهو المنسوب .أو : محمد مكيٌّ . الفاعل ضمير مستتر في كلمة " مكيّ "[٤] . قال سيبويه : " وكذلك أقرشيٌّ قومك ؟ وأقرشيٌّ أبواك ؟ إذا أردت الصفة جرى مجرى حَسَن وكريم"[٥]

وقال أبو علي الفارسي : " ويصير الاسم للحاق الياءين له صفة للّذي تنسب إليه بعد أنْ لم يكن كذلك ، فلهذا ألحقت التاء للمؤنث ، وأعمل إعمال الصفات في نحو : هذه امرأةٌ تميميةٌ ، وتلك عِمامةٌ كوفيةٌ ، ومررت برجلٍ هاشميٍّ أبوهُ ومصريٍّ حمارُه"[٦]

وقال الشيخ عبد القاهر الجرجاني : "وترفع به الأسماء الظاهرة فتقول : مررت برجلٍ هاشميٍّ أبوه وبامرأةٍ مصريٍّ غلامُها ، كما تقول : ظريفٌ غلامُها ، ولا يكون شيء من هذا في هاشم ومصر قبل النسب ، وإنما سرت هذه الوصفية في الأسماء الأعلام وغيرها مما ليس بوصف من

---

(١) المقتصد في شرح التكملة ١ / ٤٠٨

(٢) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي ٧ / ٤٣٣

(٣) المصدر السابق ٧ / ٥١٤

(٤) ينظر، همع الهوامع٦/١٥٤

(٥) الكتاب ١ / ٢٣٤

(٦) التكملة لأبي علي الفارسي ص ٥٠ تحقيق د. حسن شاذلي فرهود

حيث إنَّ الأصل : مررت برجلٍ ينسب إلى مصرَ أو ينتمي إلى هاشم ، ثم أقيم العلامة التي ذكرت مقام هذا الكلام ، وامتزج بالاسم معنى الفعل فصار يُوصفُ به ، ويُؤنثُ ويَرفعُ الأسماء كما يكون ذلك في الفعل ، وفي الاسم المشتق منه الجاري عليه أعني يُعامل معاملة منسوب أي يُرفع به ، كما يُرفع بمنسوب إذا قلت : هذا رجل منسوبٌ أخوه إلى تميم"(١)

وقال أبو حيان : " ... وحكمي : وهو رفعه لما بعده على الفاعلية كالصفة المشبهة إما ظاهراً نحو : مررت برجلٍ قرشيٍّ أبوه ، أو مضمراً نحو : مررت برجلٍ قرشي"(٢)

وقال الإمام الشاطبي(ت ٧٩٠ هـ) : " ...صيرورة الاسم صفة ، يرفع الفاعل كما ترفعه الصفة المشبهة باسم الفاعل ، تقول : مررت برجلٍ تميمي أبوه ، وتميميٌّ الأبَ ، وتميميٌّ الأبِ ، وجميع ما ذكر في باب (الصفة المشبهة) من الأحكام جارٍ هنا في المنسوب"(٣)

وبناء على رأي الإمام الشاطبي فالمنسوب يعامل معاملة الصفة المشبهة في الإعمال ، فيرفع فاعلاً ، وينصب على التشبيه بالمفعول به ، ويجر بالإضافة كالصفة المشبهة تماماً مع السببي .

وقال الشيخ خالد : " ... وحكمي : وهو معاملته معاملة الصفة المشتقة في رفعه المضمر والظاهر باطراد"(٤)

وقال الفاكهي(ت ٩٧٢ هـ) : " وحكمي : وهو رفعه لما بعده على الفاعلية كالصفة المشبهة ، كمررت برجلٍ قرشيٍّ أبوه كأنك قلت : منسوبٌ إلى قريشٍ أبوه ، ويطرد ذلك وإن لم يكن مشتقاً "(٥)

والشيخ أحمد الحملاوي يعامل المنسوب معاملة الصفة المشبهة في رفعه الظاهر والمضمر باطراد كقولك : زيدٌ قرشيٌّ أبوه ، وأمه مصرية(٦)

---

(١) المقتصد في شرح التكملة للجرجاني ١ / ٤٠٨
(٢) ارتشاف الضرب لأبي حيان ٢ / ٥٩٩
(٣) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي ٧ / ٤٣٣
(٤) التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد ٥ / ١٨٦
(٥) كشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب للحريري تأليف الفاكهي النحوي ٥٠١
(٦) شذا العرف في فن الصرف للشيخ أحمد الحملاوي ١٨١

فهذه النصوص المتعددة تدل على أن المنسوب يعامل معاملة الصفة المشبهة ، فيكون ما بعد المنسوب مرفوعاً على الفاعلية ، أو يجري عليه ما يجري على السببي الواقع بعد الصفة المشبهة.

غير أنَّ هناك توجهاً آخر يرى أنَّ الاسم المنسوب اكتسب الوصفية بعد أَن كان جامداً لكنه يعمل عمل اسم المفعول في رفعه نائبَ فاعلٍ ظاهراً أَو مضمراً مثل: هذا نسجٌ دمشقيٌّ صنعُه، وهذا نسجٌ دمشقيّ ؛لأَن معنى دمشقي (منسوب إلى دمشق)، فنائب الفاعل في المثال الأول (صنعُه) وفي المثال الثاني ضمير مستتر تقديره (هو) يعود على (نسج)، كما لو قلت (يُنْسَب إِلى دمشق).

قال الواسطي : " وياء النسب يتغير معها حكم الاسم ألا ترى أنك تقول : زيدٌ ، فهذا اسم علم ، فإذا زدت الياء أخرجته على معنى الصفة ، وكان علماً فصار مشتركاً"(١)

والمقصود بصيرورته مشتركاً أن يتنكر بعد أن كان معرفة(٢)

وقال الرضي : " واعلم أن علامة النسبة ياء مشددة في آخر الاسم المنسوب إليه يصير بسببها الاسم المركب منها ومن المنسوب إليه شيئاً واحداً منسوباً إلى المجرد عنها فيدل على ذات غير معينة موصوفة بصفة معينة وهي النسبة إلى المجرد عنها فيكون كسائر الصفات : من اسم الفاعل واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، فإنَّ كلاً منها ذات غير معينة موصوفة بصفة معينة ، فيحتاج إلى موصوف يخصص تلك الذات ، إما هو أو متعلقه نحو : مررت برجلٍ تميميّ ، وبرجلٍ مصريٌّ حماره ، فيرفع في الأول ضمير الموصوف وفي الثاني متعلقه ، مثل سائر الصفات المذكورة .

ولا يعمل في المفعول به ، إذ هو بمعنى اللازم أي : مُنتسَب أو منسوب ، ولعدم مشابهته للفعل لفظاً لا يعمل إلا في مخصص تلك الذات المبهمة المدلول عليها إما ظاهراً كما في : رجل مصريٍّ حمارُه أو مضمراً كما في : برجلٍ تميميٍّ ، ولا يعمل في غيره إلا في الظرف الذي يكفيه رائحة الفعل نحو : أنا قرشيّ أبداً أو في الحال المشبه له...

---

(١) شرح اللمع في النحو ٢٤٢ للواسطي ، وينظر البيان في شرح اللمع للشريف عمر ٦٢١ ،
(٢) البيان في شرح اللمع ٦٢١ ، ٦٢٢

أما سائر الصفات المذكورة فلمشابهتها للفعل لفظاً – أيضاً – تتعدى في العمل إلى غير مخصص تلك الذات المدلول عليها من الحال والظروف وغيرهما"[١]

قال القواس : " وهذه الياء تنقل الاسم من المعرفة إلى النكرة ، ومن الجمود إلى الاشتقاق حتى يتحمل الضمير ، ويرفع الظاهر"[٢]

وعلى هذا فالمنسوب يرفع ما بعده على الفاعلية كالصفة المشبهة ، وهذا ما درج عليه العلماء ، ويكون ذلك على وجهين :

أ – رفعه الظاهر نحو : مررت برجلٍ قرشيّ أبوه.

ب – رفعه المضمر نحو : مررت برجل قرشي أي : هو

وقد ذكر الرضي لعمل المنسوب وجهين :

أحدهما – أن يكون رافعاً لفاعل على تقدير (مُنتسِب)

والآخر– أن يكون رافعاً لنائب عن الفاعل ؛ لأنه على تقدير (منسوب) ، وهذا هو الراجح والمعمول به، قال الرضي : " ولا يعمل في المفعول به ؛ إذ هو بمعنى اللازم ، أي : منتسِب أو منسوب"[٣]

ونلحظ أنه لم يصرح برفعه نائباً عن الفاعل ، ولكن تقديره بقوله : (أو منسوب) يدل على هذا ، وهو الأثبت من تقدير اسم فاعل ، ورفعه فاعلاً.

(ب) التغييرات الخاصة

والتغييرات الخاصة هي عبارة عن الأحكام الفرعية المتصلة بالنسب ، والتي يتم تناولها من قبل علماء الصرف بالدرس والتحليل .

---

(١) شرح الشافية للرضي ٢ / ١٣ :١٥

(٢) شرح ألفية ابن معطي للقواس ٢ / ١٢٤٨ ، ١٢٤٩

(٣) المصدر السابق ٢ / ١٣

سادساً – أسباب تأثير النسب في علم النحو :

من المعروف أنَّ النسب باب كبير في علم الصرف يستوعب بمسائله مساحة كبيرة من هذا العلم ، فالنسب محسوب على علم الصرف ؛ والسؤال الذي يعتمل في الفكر ، ويتردد في الذهن هو : إذا كان النسب محسوباً على علم الصرف فما الأسباب التي جعلت له دوراً وتأثيراً في علم النحو ؟!

وللإجابة عن هذا السؤال يمكن القول بأن هناك أسباباً متعددة أدت إلى هذا الدور الذي يؤديه النسب في عدة مواضع متعلقة بعلم النحو ؛ وهذه الأسباب منها ما هو عام ، ومنها ما هو خاص

*** السبب العام**

أمَّا السبب العام فإنه يعود إلى العلاقة الوثيقة بين علمي : النحو والصرف ، فقد نشأ العلمان معاً ضمن الدراسات اللغوية ، وكان المتقدمون ينظرون إلى الصرف على أنه قسم من أقسام النحو ، ولذا طغت شخصية النحو على الصرف ، وليس أدل على ذلك من قول الرضي – وهو من علماء القرن السابع الهجري – : " واعلم أَنَّ التصريف جزء من أجزاء النحو بلا خلاف من أهل الصناعة "[(١)]

ويقرر ذلك أبو حيان فيقول : " علم النحو مشتمل على أحكام الكلمة ، والأحكام على قسمين : قسم يلحقها حالة التركيب ، وقسم يلحقها حالة الإفراد ، فالأول قسمان : قسم إعرابي ، وقسم غير إعرابي ، وسمي هذان القسمان :(علم الإعراب) تغليباً لأحد القسمين ،

والثاني – أيضاً – قسمان : قسم تتغير فيه الصيغ لاختلاف المعاني ، نحو : ضَرَب ، وضاربٌ ، وتضارب ، واضطرب ، وكالتصغير والتكسير ، وبناء الآلات ، وأسماء المصادر ، وغير ذلك . وهذا ما جرت عادة النحويين بذكره قبل علم الصرف وإن كان منه . وقسم تتغير فيه الكلمة لاختلاف المعاني ، كالنقص ، والإبدال ، والقلب ، والنقل ، وغير ذلك "[(٢)]

فهذا اتجاه يرى أن الصرف قسم من النحو .

---

(١) شرح الشافية للرضي ٦/١

(٢) ينظر ، التصغير وآثاره النحوية . إعداد . د . جمال محمد أحمد عوض ص ٣ ، ٤ بحث منشور في مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين في قنا . العدد (٧)

وهناك اتجاه آخر يرى أن الصرف قسيم النحو (أي مقابل له) ، وهذا الاتجاه بُني على اعتبار أن غاية الصرف إنما هي : معرفة ذوات الكلمة في أنفسها من غير تركيب ، وأن هدف النحو هو دراسة تلك الظواهر الناتجة عن تركيب الكلمات في نطاق الجملة ، أي أنه يقتصر على دراسة ما بين الكلمات من علاقات، وقد قرر ذلك ابن عصفور في الممتع[١]

ومن الواضح الجلي أن مَردَّ هذا الاختلاف بين الاتجاهين يرجع إلى عدم تحديد وظيفة كل من النحو والصرف بدقة كافية ، الأمر الذي حدا ببعض النحويين إلى تصور قدر من الاتفاق بين وظيفتهما ، باعتبار أنَّ كلاً منهما يختلف بالضرورة عن تناولها نحوياً ، إذ إن التناول الصرفي للكلمة يقتصر على دراسة بنيتها وما يعرض لها أو يطرأ عليها باعتبارها وحدة مستقلة .

أما التناول النحوي فإنه لا يقف عند شيء من ذلك ، وإنما يدرس ما يستلزمه التركيب اللغوي من ظواهر ، أي ما بين الكلمات في داخل الجملة من علامات[٢] وبالنظر إلى الاتجاهين السابقين يمكن القول بأن الصرف نشأ في كنف النحو واطرد اندراج مسائله في كتبه بالرغم من انفصاله عن النحو في عصور متأخرة ، بحيث أصبح علماً مستقلاً بذاته له شخصيته المميزة ، وسماته الواضحة[٣]

ولعلَّ هذه العلاقة القوية بين النحو والصرف تفسر لنا الدور الذي يؤديه النسب في علم النحو ؛ إذ يحمل النسب في داخله ما يجعله مؤهلاً للقيام بهذا الدور .

أضف إلى ذلك أن بعض المتقدمين – كما سبق القول – توسع في مدلول النحو بحيث جعله شاملاً لشطريْ العربية : الإعراب والتصريف فجعل النسب جزءاً من النحو يقول ابن جني في تعريف النحو : " هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية

---

(١) الممتع لابن عصفور ٣٣ ، ٣٤ تحقيق د . فخر الدين قباوة ط مكتبة لبنان ناشرون ط الأولى ١٩٩٦ م

(٢) خلاصة الأقوال على شرح لامية الأفعال لبدر الدين بن مالك تحقيق وتعليق أحمد بن إبراهيم بن عبد المولى المغيني ص ٩ . الناشر المكتبة الإسلامية .

(٣) ينظر ، المنصف لابن جني ٤/١ تحقيق : إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين ط وزارة المعارف العمومية ط الأولى ١٣٧٣ هـ = ١٩٥٤م .

والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك ليلحق مَنْ ليس مِنْ أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة لينطق بها ، وإنْ لم يكن منهم ، وإنْ شذَّ بعضهم عنها رُدَّ به إليها "[١] . وبهذا المعنى الواسع لعلم النحو لا يكون مستغرباً الدور الذي يؤديه النسب فيه. حتى مع التسليم باستقلال شخصية الصرف عن النحو – فيما بعد – تبقى العلاقة المتينة بين العلميْن جواز مرور يبيح للنسب هذا الدور الذي نلحظه .

هذا عن السبب العام الذي يعود للعلاقة القوية بين النحو والصرف ؛ إذ نشأة علم التّصريف سارت جنباً إلى جنب مع نشأة النّحو؛ لأنّ الأسباب التي اقتضت نشوءهما أسباب مشتركة ، ولم يكن دارسو اللغة يفرقون بين لحن في الإعراب ولحن في بناء الكلمة ، لأنّ مسائل اللّحن الصّرفية كانت تعالج مع مسائل اللحن النّحويّة ، لذا وجدْنا في أوّل عهد التّصنيف في العربية وعلومها إدراج مباحث علم التّصريف في أثناء مباحث علم اللّغة من دون تمييز بين مبحث وآخر لأنّ الفصل بين هذه الدّراسات لم تتهيّأ له أذهان العلماء بعدُ ، فعلماء النّحو والصّرف كانوا علماء اللّغة[٢]

يزاد على ذلك أنّ النّحو والصّرف يجمعهما غرضٌ واحد ، وهدف مشترك هو ضبط الألفاظ بناءً وإعراباً، وما تقتضيه صحّة الاستعمال اللّغوي وسلامته من اللحن والخطأ[٣]

وبسببٍ من ذلك نشأ الدّرس اللّغوي عند العرب شاملاً فروع هذا العلم، على اختلاف بين العلماء في الاهتمام بمعالجة جانب معيّن من جوانب اللّغة .

فمن العلماء من جمع بين فروع الدّرس اللّغوي ، ومنهم من اهتمّ باللّغة بموضوعاتها المختلفة ، كالغريب والنّادر والمترادف والمشترك ، وغيرها من الظواهر اللّغويّة. ومنهم من اهتمّ بالتّصريف فشغل حيزاً كبيراً من دراسته ، لأنّ الكتب التي أرّخت لهذه العلوم لم تُبدِ تمييزاً واضحاً بين النّحو والتّصريف وقد بقي اندراج التصريف في النّحو قائماً منذ أيّامه

---

(١) الخصائص لابن جني ٣٥/١ تحقيق محمد علي النجار . الهيئة المصرية العامة للكتاب ط الثالثة ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م .

(٢) ينظر ، مفتاح العلوم للسكاكي ٢، ٣

(٣) ينظر ، الدراسات الصّرفية عند العرب منذ نشأتها حتى القرن الرابع الهجري د. نهاد فليح ص ١٢ ط العراق ١٩٦٠ م

الأولى ؛ لأنّ المتقدمين كانوا يعرّفون النحو بأنّه "علم يبحث عن أحوال الكلم العربي إفراداً وتركيباً "[١] ، وأرّخ بعضهم للعلمين معاً، إذ قال:" أوّل من وضع النّحو أبو الأسود الدّؤلي ، ثم ميمون الأقرن ثمّ عنبسة الفيل ، ثمّ عبد الله بن أبي إسحاق ، ثم عيسى بن عمر "[٢]

*** السبب الخاص**

أما عن السبب الخاص فهو يعود إلى النسب نفسه ، إذ يمسك بمجموعة من المؤهلات التي دفعته للقيام بهذا الدور منها :

أولاً : أن المنسوب يعامل معاملة الصفات ، وسبب هذه المعاملة أن المنسوب يدل على ذات غير معينة موصوفة بصفة معينة ، وهي النسبة إلى المجرد عنها فيكون كسائر الصفات ، فإن كلاً منها ذات معينة موصوفة بصفة معينة فيحتاج إلى موصوف يخصص تلك الذات ، إما هو أو متعلقه نحو : مررت برجلٍ أذدي ، أو برجلٍ مصريٍّ أبوه ، فيرفع في الأول ضمير الموصوف ، وفي الثاني متعلقه مثل سائر الصفات المذكورة .

ومن المعروف أن الوصف باب كبير في علم النحو ، ومما لا شك فيه أن دلالة النسب على معنى الوصفية أهلَّه للقيام بدور في علم النحو كالقيام بدور القيد البديل عند انعدام الوصفية الأصلية[٣]

ثانياً : أن النسب يقوم أساساً على التغيير في البنية أو هدم شيء منها ، فالمتتبع لأحكام النسب الخاصة يلحظ أن ثمة تغييرات تطرأ على الكلمة بسبب النسب من تغيير حركة ، أو قلب حرف ، أو هدم جزء من البنية ، وقد ترتب على هذا أحكام نحوية متعددة كان النسب سبباً فيها[٤]

هذه هي أهم الأسباب التي جعلت للنسب دوراً مؤثراً في علم النحو .

---

(١) دروس التّصريف لمحمد محيي الدين عبد الحميد ص ٨

(٢) نزهة الألبّاء : ص ١٦

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٧٤/١ ، ٧٩/١ ، ٤١/٣

(٤) المساعد لابن عقيل ١٩٢/٢ ، وينظر ، الأشموني ٤٢٩/٣

الفصل الثاني

الآثار النحوية للنسب باعتبار المنسوب

جارياً مجرى الصفات

أشرت في الفصل السابق إلى الأسباب التي جعلت للنسب أثراً في النحو ، وأرجعت ذلك – بعيداً عن علاقة الصرف بالنحو – إلى أمرين يعودان إلى النسب نفسه .

أحدهما – أنَّ المنسب يُعامل معاملة الصفات ، وسبب هذه المعاملة أن المنسوب يدل على ذات غير معينة موصوفة بصفة معينة ، وهي النسبة إلى المجرد عنها فيكون كسائر الصفات ، فإنَّ كلاً منها ذات معينة موصوفة بصفة معينة فيحتاج إلى موصوف يُخصص تلك الذات.

والآخر – أن النسب يقوم – أساساً– على التغيير في البنية أو هدْم شيء منها ، فالمتتبع لأحكام النسب الخاصة يلحظ أن ثمة تغييراتٍ تطرأ على الكلمة بسبب النسب من تغيير حركة، أو قلب حرف ، أو هدم جزء من البنية . ومعاملة المنسوب معاملة الصفات أعطته دوراً وتأثيراً في بعض الأبواب النحوية .

وفي هذا الفصل دراسة لأهم المواضع التي كان للنسب دورٌ فيها باعتبار معاملته معاملة الصفات.

المسألة الأولى

النسب وعلامات الاسم

من المعروف أن الكلمة تنقسم إلى ثلاثة أقسام : اسم وفعل وحرف ، وكل قسم من تلك الأقسام الثلاثة له من العلامات التي تميزه عن قسيميْه ، وقد اشتهر الاسم بعلامات تميزه عن الفعل والحرف[١]

---

(١) جمع ابن مالك علامات الاسم في قوله : بالجر والتنوين والندا وأل ومسند للاسم تمييز حصل وينظر في ذلك : الألفية ٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٠/١ : ١٢ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢٢/١ : ٢٥

وُيعدُّ النسب واحداً من تلك العلامات التي يمتاز بها الاسم عن الفعل والحرف ؛ لأن النسب مختص بالأسماء وحدها ؛ فلا ينسب إلى الأفعال ، ولا الحروف ، وهي باقية على فعليتها أو حرفيتها[١] . وإنما عُدَّ النسب من علامات الاسم ؛ لأن المنسوب يتضمن وصفاً في المعنى ، والموصوف لا يكون إلا اسماً[٢]

فضلاً عن ذلك فإنه لا ينسب للجملة من حيث هي جملة ، وإنما ينسب إليها إذا صارت في حكم المفرد ، وذلك عند التسمية بها ، فعند ذلك يصح النسب إليها ؛ لأنه كالنسب إلى (زيد) و(عمرو) ، وأما غير ذلك فممتنع لا يصح ؛ إذ لا يُعقل أن يسأل أحد : كيف تنسب إلى قولك: قام زيد ، فإنَّ هذا لا يُنسب إليه ، كما لا يصح أن ينسب إلى الفعل أو الحرف ، وهو فعل أو حرف ؛ إذ كان النسب مختصاً بالأسماء[٣]

كذلك من المعلوم أن الجملة من حيث هي جملة لا ينسب إليها ؛ إذ لا يتأتي فيها ذلك من جهة المعنى ؛ لأن النسب إلى الشيء إضافة إليه في المعنى ، والإضافة مختصة بالأسماء[٤] والملاحظ هنا أن المنسوب قام مقام الوصفية الحقيقية ؛ إذ تضمُنه معناها أباح له القيام بدورها فَعُدَّ علامة من علامات الأسماء.

المسألة الثانية

النسب و" أل " العوضية

" أل " في اللغة العربية لها أنواع متعددة ، منها " أل " العوضية ، فتكون عوضاً من الضمير كما في قوله تعالى : " فإن الجنة هي المأوى"[٥] كما تكون – عند بعض النحويين – عوضاً من الهمزة في لفظ الجلالة " الله " وممن ذهب إلى هذا الرأي سيبويه في أحد قوليه ، والفراء ، وابن السراج ، والرماني ، وابن سيدة ، والزمخشري ، والرضي ، والمالقي ،

---

(١) شرح الشافية للرضى ١/١٩٠

(٢) توضيح المقاصد والمسالك ١/٩٤ ، وينظر ، البسيط لابن أبي الربيع ١/١٧٩.

(٣) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي ٧ / ٥٣٠

(٤) المصدر السابق ٧ / ٥٣٨

(٥) سورة النازعات . الآية ٤١

والمرادي ، فالأصل " إله " ، ثم حذفت الهمزة ، وصارت الألف واللام خلفاً منها ، فصارت الألف واللام لازمة له لا تفارقه ، وكأنها من حروف الكلمة[١]

غير أن الفراء جعل حذف الهمزة قياساً ، فالأصل عنده " الأله " ، ثم ألقيت حركة الهمزة على اللام فصار " الِلاه " فالتقى المثلان ، فأسكنت الأولى وأدغمت في الثانية ، فقيل : الله[٢]

وتأتي " أل " عوضاً من ياء النسب كما في " اليهود " و " المجوس " ، فـ " يهود " و " مجوس " معرفتان بالعلمية وليس بـ " أل " ، وعلى ذلك يقول الشاعر :

فرَّتْ يهودُ وأسلمتْ جيرانَها صَمِّي لِمَا فعَلَتْ يهودُ صَمَام[٣]

ويقول الآخر : أَحَارِ أُريكَ برقاً هبَّ وهْناً كنَارِ مجوسَ تَستعِرُ استعاراً[٤]

وجاء في الحديث : " فخرجت يهود بمساحيها ، فقالت : محمد والخميس"[٥]

وعلى هذا تكون " أل " في اليهود والمجوس عوضاً من ياء النسب ، فالأصل : يهوديون ، ومجوسيون .

---

(١) ينظر ، الكتاب ٢ / ١٩٥ ، والأصول لابن السراج ٢ / ١١٣ وما بعدها ، ومعاني الحروف للرماني ٦٥ ، والمخصص لابن سيدة ١٧ / ١٣٥ ، والكشاف للزمخشري ١ / ٣٥ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ١٤٥ ، ورصف المباني للمالقي ١٣٢ ، والجنى الداني للمرادي ١٩٩

(٢) ينظر ، معاني الحروف للرماني ٦٥ وما بعدها

(٣) البيت من الكامل ، وهو للأسود بن يعفر ، وهو في ديوانه ٦١ ، و مجالس ثعلب ٥٨٩ ، وشرح شواهد الإيضاح ٤٣٧ ، ولسان العرب (هود) ، (صمم) ، والمقاصد النحوية ٤ / ١١٢ ، والبيت في المعجم المفصل لشواهد اللغة العربية٧ /٣٠٦

(٤) البيت من الوافر ، وهو بيت مملط صدره لامرئ القيس ، وعجزه للتوأم اليشكري وهو لامرئ القيس في ديوانه ١٤٧ ، والكتاب ٣ / ٢٥٤ ، لسان العرب (مجس)، وتاج العروس (ملط) ، وشرح شواهد الإيضاح ٤٣٨ ، وبلا نسبة في ما ينصرف وما لا ينصرف ٦٠ ، والمقرب ٢ / ٨١ ، والبيت في المعجم المفصل لشواهد اللغة العربية ٣ / ٧٥

(٥) الحديث في فتح الباري بشرح صحيح البخاري للإمام أحمد بن حجر العسقلاني ٧ / ٤٣٤ تحت رقم ٤١٩٧

المسألة الثالثة

النسب وجمع المذكر السالم

من المعروف أنَّ ما يجمع جمعَ مذكر سالماً أمران هما : الجامد والصفة ، ولكل واحد منهما شروط حتى يجمع هذا الجمع[١]

ويؤدي النسب في جمع المذكر السالم دور القيد البديل ؛ لأن فقْدَ الجامد للعلمية يمنع جمعه جمع مذكر سالماً ، فنحو : إنسان ، وغلام ، لا يصح أن يجمعا جمع مذكر سالماً ؛ لأنهما جامدان ، ولكن مع النسب إليهما فيقال : إنسانيّ ، وغلاميّ ، يصح أن يجمعا جمع مذكر سالماً ، فيقال : إنسانيّ وإنسانيون ، وغلاميّ وغلاميون ؛ وذلك لأن النسب أفاد الجامد نوعاً من الوصف ، فكأنه مشتق ، فيدخل في قسم الصفة ، فالمنسوب جارٍ مجرى الوصف في المعنى فقام مقام الصفة فصح جمعه جمع مذكر سالماً[٢]

والنسب هنا- كما هو ملاحظ – أصلح قاعدة ، وجعل ما هو ممنوع في الجامد جائزاً في الصفة مع عدم اشتراط العلمية .

فالنسب أفاد الجامد نوعاً من الوصف فجرى مجرى المشتق ، فدخل في قسم الصفة.

قال المرادي : " والمراد بشبه المشتق : ما أقيم مقامه من الأسماء العارية من الاشتقاق ، وهي قسمان : مطرد ، وغير مطرد. فالمطرد ضربان :

أحدهما – جارٍ مجرى المشتق أبداً .

والآخر – جارٍ مجراه في حالٍ دون حال. فالجاري أبداً كـ (ذي) بمعنى (صاحب) ، وأسماء النسب المقصود "[٣]

---

(١) من شروط الجامد :أن يكون علماً ، لمذكر ، عاقل ، خالياً من تاء التأنيث ، ومن التركيب ،ومن شروط الصفة : أن تكون لمذكر ، عاقل ، خالية من تاء التأنيث ، ليست من باب أفعل فعلاء ،ولا فعلان فعلى ، ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث (ينظر الكتاب ٣٩٣/٣ ، ٦٤٥ ، والمقتضب ٣١/٤ ،وشرح الجمل لابن عصفور ١٤٧/١) .

(٢) توضيح المقاصد والمسالك ٩٤/٢ ، وينظر ، شرح الأشموني ٦٠/١ .

(٣) توضيح المقاصد والمسالك ٢ / ٩٢

ولعل السر في قيام النسب بهذا الدور الإيجابي في جمع المذكر السالم يعود إلى أن المنسوب متضمن معنى الوصف فمكَّنه هذا من القيام بدور القيد البديل عند فَقْد العلمية[١]

المسألة الرابعة

استغناء المنسوب الواقع مبتدأ بمرفوعه عن الخبر

ينقسم المبتدأ إلى قسميْن : مبتدأ له خبر ، ومبتدأ له مرفوع استغنى به عن الخبر ، وإنما يستغني المبتدأ بمرفوعه عن الخبر إذا كان وصفاً معتمداً على نفي أو استفهام على مذهب البصريين[٢]

والكوفيون والأخفش لا يشترطون الاعتماد[٣] . وعلى هذا يكون ما بعد الوصف فاعلاً أو نائباً للفاعل استغنى بهما عن الخبر نحو : أقائمٌ المحمدان ، وأقائمٌ المحمدون ، وأمضروبٌ العمران[٤]

وإنما استغنى الوصف بمرفوعه عن الخبر ؛ لأنَّ الوصف هنا بمنزلة الفعل ، فهو قائمٌ مقامه، لشدة شبهه به . ولمَّا كان المنسوب جارياً مجرى الصفة صحَّ أن يكون مبتدأ مستغنياً بمرفوعه عن الخبر.

قال سيبويه – مشيراً إلى أن المنسوب يعمل عمل الصفة المشبهة – : "وكذلك أقرشيٌّ قومك، وأقرشيٌّ أبواك إذا أردت الصفة جرى مجرى حَسَن وكريم""[٥]

وقال أبو حيان : " والوصف المغني هو اسم الفاعل ، واسم المفعول ، ونحوهما من الأسماء المشتقة التي لها عمل ، وما جرى مجراها باطراد نحو : أقرشيٌّ أبواك ،وأقرشيٌّ قومك[٦]

وقال ابن مالك : " ومثال الابتداء بما جرى مجرى المشتق باطراد : أقرشيٌّ قومك؟ وأقرشيٌّ

---

(١) الهمع ١٥٢/١، ١٥٣. تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم. ط عالم الكتب ١٤٢١هـ= ٢٠٠١م

(٢) المساعد ٢٠٧/١ ، وينظر التصريح ١٥٧/١ ، والأشموني ١٩٠/١ ، ١٩١

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٣/١ ، وينظر ، شرح الكافية الشافية ٣٣٣/١

(٤) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١٩٥/١ ، وينظر شفاء العليل ٢٧٣/١

(٥) الكتاب ٢ / ٣٦ ، وينظر ، نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل للدلائي ٣ / ٩٤٢ ، ٩٤٣

(٦) ارتشاف الضرب ٣ / ١٠٨٠

أبواك؟ "[١] . وقال الدماميني : " المبتدأ على قسمين مسند إليه... ومسند كالوصف في قولك : أقائمٌ الزيدان؟ يعني بالوصف اسم الفاعل كما مثلنا ، واسم المفعول مثل: ما مضروب العمران ، والصفة المشبهة نحو : أحَسَنٌ أخواك؟ والمنسوب جارٍ مجرى الوصف نحو : أقرشيٌّ أبواك ؟ "[٢]

وقال السيوطي : " المبتدأ قسمان : قسم له خبر ، وقسم له فاعل أو نائب عنه يغني عن الخبر ، وهو الوصف ، سواء كان اسم فاعل ، أو اسم مفعول ، أو صفة مشبهة ، أو منسوباً"[٣]

وعلى هذا يكون المنسوب قد قام بدور القيد البديل مع انعدام القيد الأصلي ، وهو الوصف ، والذي مكَّن النسب من القيام بهذا الدور جريانه – باطراد – مجرى الوصفية فكان جديراً بأن يحل محلها .

المسألة الخامسة

النعت بالمنسوب

النعت هو أحد التوابع ، وينقسم باعتبار اللفظ إلى ثلاثة أقسام :

الأول – نعت مفرد مثل : جاء رجلٌ ظريفٌ .

والثاني – نعت جملة مثل : مررت بطالبٍ يذاكرُ الدرسَ.

والثالث – نعت شبه جملة ، مثل : مررت برجلٍ عندك ، أو في الدار[٤]

والنعت المفرد لا بد أن يكون مشتقاً أو مؤولاً به .والأشياء القياسية التي تصلح أن تكون نعتاً مفرداً هي الأسماء المشتقة العاملة أو ما في معناها[٥]

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٦٠

(٢) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني ٣ / ١٤

(٣) همع الهوامع للسيوطي٢ / ٥

(٤) ينظر ، توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٢ / ٩١

(٥) همع الهوامع ١٧٨/٥

والمقصود بالأسماء المشتقة العاملة : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وصيغ المبالغة، واسم التفضيل[١]

قال ابن يعيش : " ولا تكون الصفة إلا مأخوذةً من فعلٍ ، أو راجعاً إلى معنى الفعل ، وذلك كاسم الفاعل ، نحو " ضارِب " و " آكِل " ، و " شارِب " ، و " مُكرِم " ، و " مُحسِن " ، واسم المفعول ، نحو : " مضروب " ، و" مأكول " ، و" مشروب " ، و" ومُكرَم " ، و" مُحسَن إليه ، أو صفة مشبهة باسم الفاعل ، نحو : " حَسَن " ،و " بَطل " ، و" أبيض " ، و " أسود " وذلك ليدل باشتقاقه على الحال التي اشتق منها مما لا يُوجد في مُشاركه في الاسم فيتميز بذلك "[٢]

ومعنى هذا أن الصفات غير العاملة كاسم الزمان ، واسم المكان ، واسم الآلة لا تقع نعتاً .

وهذا راجع إلى أن النحاة يقصرون المشتق على ما يدل على ذات وصفة ، وهذا ينحصر في أربعة مشتقات هي : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وأفعل التفضيل . وقاموا بإخراج اسم الآلة واسمي الزمان والمكان من المشتقات ، وزعموا أنها جامدة ؛ لدلالتها على ذات معينة بالزمان أو المكان أو الآلة ، فهي لا يوصف بها ، ولا تعمل عمل الفعل كسائر المشتقات[٣]

أمَّا الصرفيون فيجعلون الاشتقاق شاملاً لهذه الأنواع الأربعة مُضافاً إليها : اسم الزمان ، والمكان ، واسم الآلة ، والأفعال الثلاثة : الماضي والمضارع والأمر ، واسم المرة ، واسم الهيئة ، والمصدر الميمي[٤]

فدخل في المشتق – عند الصرفيين – أسماء الزمان والمكان والآلة.

والمقصود بالأسماء التي في معنى الأسماء المشتقة كل الأسماء الجامدة التي تشبه المشتق في دلالتها على معناه ، والتي تُسمى بالأسماء المشتقة تأويلاً فإنها تقع نعتاً أيضاً[٥]

---

(١) شرح الرضي على الكافية ١٨١/٢ ، ١٨٢

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٢٣٤

(٣) ينظر ، تصريف الأسماء والأفعال لفخر الدين قباوة ١٢٨

(٤) في علم الصرف للسيد أمين علي ٢٣ دار المعارف .ط الثالثة ١٩٨٥

(٥) ارتشاف الضرب ١٩١٧/٤ ، وينظر ، شرح ابن الناظم على الألفية ٤٩٣

وُيعد المنسوب أشهر هذه الأمور التي تقوم مقام المشتق ؛ لأنه يتضمن وصفاً في المعنى ، ومن هنا أُلحق بالمشتق . قال ابن يعيش : " وقد وصفوا بأسماء غير مشتقة ترجع إلى معنى المشتق ، قالوا : رجلٌ تميميٌّ ، وبصريٌّ " ، ونحوهما من النسب ، فهذا ونحوه ليس بمشتق ؛ لأنه لم يُؤخذ من فعل ، كما أُخذ " ضارب " من " ضَرَب " ، وإنما هو متأولٌ بـ " منسوب " و"معزوٌّ " فهو في معنى اسم المفعول ، إذ " منسوب " ، و" معزوٌّ " من أسماء المفعولين . تقول : " نسبته فهو منسوب " و " عزوته فهو معزوٌّ "[١]

وقال أبو حيان : " وغير مشتق جارٍ مجرى المشتق أبداً ، وهو الأوصاف التي تضمنت معاني الحروف دون حروفها ، واُستديم النعت بها دون شرط كـ (لوذعيّ) جرى مجرى (فَطِن) ، وهذا النوع كثير مدركه السماع ، و" ذي " بمعنى " صاحب" وفروعه، وأسماء النسب المقصود نحو : هاشميّ ، واحترز بالمقصود من نحو : قمريّ ودُبسيّ هي منسوبة في الأصل ، وغلب استعمالها دالة على أجناس لا تَعرَّضُ فيه للنسب"[٢] .وقال ابن طولون : " أصل النعت أن يكون بالمشتق ، وهو ما دل على الحدث وصاحبه ، كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وأفعل التفضيل نحو قوله تعالى :" هو الله الخالق البارئ المصور "[٣] وقوله تعالى – أيضاً – :" ذلك يوم مجموع له الناس "[٤] ، ومررت برجلٍ صعب ، وبرجل ذرب ، وهو الماهر في الأمور ، ومررت برجلٍ أفضلَ منك . وينعت بشبه المشتق وهو ما أُوِّل به كـ " ذا " وغيره من أسماء الإشارة نحو : مررت بأخيك هذا ، وبأختك تلك ، و" ذي " بمعنى (صاحب) نحو : يمر راكب ذو إشارة ، والمنسوب نحو : " وإنْ تأمَّر عليكم عبدٌ حبشي"[٥]

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٢٣٤ ، ٢٣٥

(٢) ارتشاف الضرب ٤ / ١٩١٧ ، ١٩١٨

(٣) سورة الحشر : من الآية ٢٤

(٤) سورة هود : من الآية ١٠٣

(٥) شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك ٢ / ٥٤ ، والحديث رواه البخاري في صحيحه ٩ / ٧٨ عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – أنه قال : " اسمعوا وأطيعوا وإن اُستعمل عليكم عبدٌ حبشي كأنَّ رأسه زبيبة "

قال ابن مالك : وانعتْ بمشتقٍ كصعبٍ وَذرب وشِبهه كَذَا ، وذي ، والمُنتسِب[١]

ومعنى هذا أن الاسم الجامد الدال على النسب قصداً سواء أكان نسباً بالياء ، أو كان على صيغة من الصيغ الدالة عليه كـ (فعَّال) ونحوه يؤدي معنى (المنسوب لكذا) نحو : ألمحُ في وجه العربيّ كثيراً من أماراتِ الصراحة ، والشجاعة ، والكفاح ، أي : المنسوب إلى العرب ، ونحو : بقَّال ، ولبَّان ، ونجَّار ، أي : المنسوب للبقل ، واللبن ، والنجارة يصلح للنعت به [٢]

وهذا النوع من الأسماء الجامدة – أيضاً – يصلح نعتاً للنكرة والمعرفة، ولا بد أن يطابقهما تنكيراً وتعريفاً ، فيقال : ألمحُ في وجه الرجلِ العربيِّ النبل ، وألمح في وجهِ عربيٍّ النبلَ.

قال الشيخ خالد : " وأسماء النسب ينعت بها النكرات والمعارف ، تقول : مررت برجلٍ دمشقيٍّ ، وبالرجلِ الدمشقيِّ"[٣]

والنص على قصد النسب شرطٌ مهمٌ في النعت بالمنسوب ، فإذا لم يكن النسب مقصوداً لم يكن الاسم بمعنى المشتق ، ويظل على جموده الكامل ، فلا يصلح أن يقع نعتاً ، كمن اسمه: بدويّ ، أو مكيّ .

ونخلص من هذا أن المنسوب لمَّا كان يفيد ما يفيده المشتق من المعنى صحَّ النعت به ، يستوي في هذا النسب بالياء نحو : دمشقيٌّ ، أو من دونها نحو : تمَّار وتامِر وَتمِر مما هو منسوب إلى التمر فيهن[٤]

---

(١) ألفية ابن مالك في النحو والصرف ص ٤٥ ط مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده . ميدان الأزهر بالقاهرة

(٢) ينظر ، التصريح بمضمون التوضيح ٢ /١١٤

(٣) التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ١١٣ ، ١١٤

(٤) التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ١١٤

المسألة السادسة

النسب والنصب على الظرفية

الظرف أو المفعول فيه : اسم منصوب يدل على زمان أو مكان وقوع الفعل ، ويتضمن معنى (في) باطراد[١]

والظرف – كما هو واضح من التعريف – قسمان : زمان و مكان ، وليس كل كلمة صالحة للنصب على الظرفية .

وقد أشار النحاة إلى أن الذي يصلح للنصب على الظرفية ، ويتعدى إليه الفعل من الأمكنة أربعة أنواع :

أحدها – ما له مقدار نحو : ميل ، وفرسخ ، وبريد ، وغَلوة[٢]

الثاني – ما دل على مسمى إضافي محض ، وهذا الذي لا تعرف حقيقته بنفسه ، بل بما يضاف إليه كمكان ، وناحية ، ووراء ، وأمام ، ووجه ، وجهة ، وغير ذلك من الأسماء المبهمة غير المشتقة من الفعل[٣]

الثالث – ما جرى – باطراد– مجرى المسمى الإضافي المحض ، نحو صفة المكان الغالبة نحو : هم قريباً منك [٤] ، وشرقيَّ المسجد ، ومصادر قامت مقام مضاف إليها تقديراً نحو قولهم : هو قُرب الدار ، ووَزن الجبل وزنته[٥]

وشَرقيّ منسوب إلى الشرق ، وهو غير معين دخلته ياء النسب ، فصار مبهماً

---

(١) ينظر ، الأصول لابن السراج ١ /١٩٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٤٠ ، ٤١ ، والمساعد ١ / ٤٨٩ ، وحاشية الخضري ١ / ١٩٦

(٢) ينظر ، الكتاب ١ / ٣٦ ، وارتشاف الضرب ٣ / ١٤٣٠

(٣) ينظر ، الكتاب ١ / ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، والمساعد ١ / ٥٢٢

(٤) ينظر ، الكتاب ١ / ٤٠٩

(٥) ينظر ، المصدر السابق ١ / ٤١١

النوع الرابع – ما دلَّ على محل الحدث المشتق هو من اسمه كمقعد ، ومَرقَد ، ومُصلى ، ومُعتكَف ،نحو : قعدت مقعد زيد ، وقعودي مقعد زيدٍ ، أي منه ، وهو مقيس بشرط أن يكون العامل فيه أصله المشتق منه"[١]

هذا ، وقد قسَّم البصريون المبهم إلى ما وضعته العرب عموماً نحو : مكان وما في معناه من موضع ، ومنزل ، والجهات فوق ، وتحت ، ويمين ، وشمال ، وأمام ، وخلف ، وإلى ما كان منسوباً نحو : شرقيّ الدار ، وغربيّ المسجد . وإلى ما اشتق من الفعل نحو : المذهب، والمجلس ، وإلى مصدر موضوع موضع الظرف نحو : هو قصدك[٢]

وعلى هذا يكون المسوب أحد الامور التي تصلح للنصب على الظرفية.

المسألة السابعة

النسب والترخيم

الترخيم لغة : التسهيل ، يقال : صوت رخيم ، أي : ليِّن سهل.

واصطلاحاً : حذف آخر الاسم في النداء[٣]

والمرخم إما أن يكون مقترناً بتاء التأنيث أو خالياً منها:

(أ) فإن كان المرخم مقترناً بتاء التأنيث رُخِّم مطلقاً أي : بلا شرط ، علماً وغير علم ، ثلاثياً وأزيد ، والمراد بالإطلاق في المقترن بتاء التأنيث أي : بلا شرط من الشروط التي تخص المجرد كالعلمية ،ومن ذلك قول الشاعر :

أفاطمُ مهلاً بعدَ هذا التدللِ وإنْ أزمعتِ صرمي فأجْمِلي[٤]

ومع هذا فالمقترن له شروط منها :

(١) أن يكون معيناً ، فلا يجوز ترخيم النكرة غير المقصودة ، كقول الأعمى : يا امرأة خذي بيدي .

---

(١) همع الهوامع ٣ / ١٥٠ : ١٥٤

(٢) ينظر ، الأشموني ٢/ ١٢٩

(٣) الهمع ٣ / ٨٠ ، ٨١ ، وينظر شرح ابن طولون ٢ / ١٤٢

(٤) البيت من الطويل ، وهو لامريء القيس . من مواضعه : الديوان ١٢ ،ورصف المباني ٥٢ ، وأوضح المسالك٤ / ٦٧ ، والمغني ١ / ١٣ ، والهمع ١ / ١٧٢

وذهب سيبويه إلى جواز ترخيمها ، ومنه قول العرب : يا شا أدجني[١]

وذهب المبرد إلى أنه لا يجوز ترخيمها ؛ لأنه اشترط في المقترن بتاء التأنيث العلمية[٢]

(٢) ألاّ يكون مضافاً ، فلا يجوز ترخيم : يا طلحةَ الخير .

(٣) ألاّ يكون مختصاً بالنداء ، فلا يجوز ترخيم : فلة .

(٤) ألاّ يكون مندوباً ، فإن المندوب لا يجوز ترخيمه لحقته علامة الندبة أو لم تلحقه.

(٥) أن لا يكون مستغاثاً به ، فإنه لا يجوز ترخيمه[٣]

(ب) أما الخالي من تاء التأنيث فإنه يجوز ترخيمه بشرطين :

أحدهما – أن يكون علماً بخلاف اسم الجنس ، والإشارة ، والموصول.

والآخر – أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف ، فلا يرخم الثلاثي[٤]

وذهب بعض النحاة إلى جواز ترخيم النكرة المقصودة ؛ لأنها في معنى المعرفة ، ولذلك نُعت بها ، فأجازوا في نحو : يا غضنفر : يا غضنفُ[٥] وذهب الكوفيون إلا الكسائي وتبعهم الأخفش إلى جواز ترخيم الثلاثي بشرط أن يكون محرك الوسط ، فيقال في : حَكَم : يا حك[٦]، وهذا لم يرد به سماع ، ولا يقبله قياس[٧]

فإن كان الثلاثي ساكن الوسط كـ " هند " لم يجز ترخيمه قولاً واحداً .

فأما عند أهل البصرة ؛ فلأن أقل ما يبقى عليه الاسم بعد الترخيم ثلاثة أحرف .

---

(١) الكتاب ٢ / ٢٤١

(٢) ارتشاف الضرب ٥ / ٢٢٣١ ، ٢٢٣٢

(٣) ينظر، توضيح المقاصد والمسالك ٢ / ٢١٤ :٢١٦

(٤) الهمع ٣ / ٨٠ ، ٨١

(٥) ينظر ، توضيح المقاصد والمسالك ٢ / ٢٢٠ ، ٢٢١

(٦) الهمع ٣ / ٨٠ ، ٨١

(٧) المصدر السابق ٣ / ٨٠ ، ٨١

وأما عند الكوفيين فلئلا يبقى على حرفين ثانيهما ساكن ،فيشبه الأدوات ، نحو : مِنْ ،وعَنْ[١] هذا هو المشهور .

وقد نقل عن الأخفش وبعض الكوفيين جواز ترخيم الثلاثي الساكن الوسط[٢]

أما عن صلة النسب بالترخيم فيمكن إظهارها في أمرين :

أحدهما – أن ياء النسب المشددة هي إحدى الأشياء التي تحذف في الآخر ؛ لأجل الترخيم ، قال السيوطي :" وما فيه زائدتان زيدا معاً يحذفان، وذلك ألفا التأنيث كحمراء ، والألف والنون في نحو سكران ، وعلامة التثنية والجمعين ... وياء النسب كطائفيّ ، والواو والتاء في ملكوت ورهبوت ، وله ثلاثة شروط :

الأول – كون زيادتهما معاً – كما ذكر – فلو لم يُزادا معاً كعلباء لم يحذفا ؛ لأن الأولى زيدت لتلحق ما زيدت الأخرى له وهو (فَعْلَل) ببناء سرداح وزلزال ، وكذلك : حولايا ، وبردرايا لا يحذفان ؛ لأنهما لم يزادا معاً ، بل الأخيرة جاءت للتأنيث بعدما كانت الأولى للإلحاق.

الثاني – أن يبقى الاسم على ثلاثة فإن بقى على أقل لم يحذفا كيدان أو بنون (علماً)

الثالث – أن يكون أول الزيادتين ساكناً ، فإن كان متحركاً لم يحذفا كفرتنى"[٣]

قال الشيخ عبد القاهر : " لأنَّ الياءين زائدتان ، تُزادان معاً ، فتحذفان معاً وتجريان مجرى تاء التأنيث في الحذف"[٤]

وقال ابن يعيش : " والثاني : ما يُحذف منه في الترخيم حرفان ، وذلك شيئان : أحدهما ما كان في آخره زائدتان زيدتا معاً ، فمن ذلك ما كان في آخره ألف ونون نحو (مروان) ، و(سعدان) ، ورجل سميته (مسلمان) ، وكذلك ما كان في آخره ألفا التأنيث ، نحو (حمراء) ، و (صحراء) إذا سميت بهما ، و (أسماء) اسم امرأة ، وكذلك حكم ياءي النسب ، نحو (بصريّ) ، و (طائفيّ) إذا سميت بهما" [٥]

---

(١) الهمع ٣ / ٨٠ ، ٨١

(٢) الأشموني ٣ / ١٧٥

(٣) همع الهوامع ٣ / ٧٦ ، ٧٧ ، وينظر التصريح ٢ / ٢٥٧ ، ٢٥٨

(٤) المقتصد في شرح التكملة للشيخ عبد القاهر ١ / ٤٤٣

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٣٨١

وقال : " وتقول فيما كان في آخره ياءا النسبة : (يا طـائفِ) ، و (يـا بصـرِ) تـرخيم (طائفيّ) و(بصريّ) علمين ، تحذف الحرفين معاً ؛ لأنهما زائدان زيدا معاً لمعنى واحد ، فنزلا منزلة الزيادة الواحدة ؛ فلمَّا زيدا معاً حُذفا معاً "[١]

فلا يصح في هذا القسم المستوفي للشروط الاقتصار على حذف الحرف الأخير وحده ، وإنما يجب أن يحذف معه الحرف الذي قبله أيضاً إلا إن كان المنادى المرخم مختوماً بتاء التأنيث ، فتحذف وحدها دون الحرف الذي قبلها نحو : سلحفا في : سلحفاة .

وإنما وجب أن يحذف مع الآخر الذي قبله ؛ لأنهما متلازمان وجوداً وحذفاً في غير المختوم بالتاء حيث يقتصر الحذف عليها وحدها[٢]

والآخر – التشابه بين النسب والترخيم في المركبات ، فإذا رخم المنادى المركب فـلا يخلـو أن يكون تركيبه على غير جهة الإسناد أو على جهة الإسناد .

أما الأول– أي كان تركيبه على غير جهة الإسناد – فإنْ كان تركيبه علـى جهـة الإضـافة امتنع ترخيمه على الأصح . وإنْ لم يكن تركيب إضافة جاز مطلقاً سواء كان تركيب اسـمين جعلا اسماً واحداً (وهو المركب المزجي) نحو : بعلبك ومعدي كـرب ؛ لاتحـاد الاسـمين وجعلهما كالكلمة الواحدة ، بدليل جعل الإعراب على آخرهما ، وتأثير النداء فيهمـا بالبنـاء كسائر الأعلام[٣] فيقال : يا معدِي ويا بعل في معدي كرب وبعلبك بحـذف الاسـم الأخيـر ؛ لشبهه بتاء التأنيث من حيث يفتح ما قبله كتاء التأنيث ، ويحذف في النسب كحـذف التـاء عنه[٤]

وأما الثاني – وهو ما تركيبه على جهة الإسناد – نحو : تأبط شراً ، وبرق نحره فلا يجـوز ترخيمه على الأصح ؛ لأن النداء لم يؤثر فيه البناء مطلقاً كالمضـاف والمشـابه لـه ؛ لأن ترخيمه يخل بحكاية الجمل ، كما يخل بها إعرابها.

---

(١) المصدر السابق ١ / ٣٨٣

(٢) ينظر ، شرح ألفية ابن معطي للقواس ٢ / ١٠٧٣

(٣) المصدر السابق ٢ / ١٠٧٨

(٤) شرح ألفية ابن معطي للقواس ٢ / ١٠٧٨

قال سيبويه : " واعلم أن الحكاية لا تُرخم لأنك لا تريد أن تُرخِّم غير منادى ، ولـيس ممـا يغيره النداء"[١]. ومنهم من أجازه قياساً على النسبة إليه فيه نحو : تأبطيٌّ[٢]

وهو ضعيف ؛ لأن النسبة إليه إنما جاز لقيـام يـاء النسـب مقـام الجـزء الثـاني ؛ لأن اجتماعهما معه يؤدي إلى جعل ثلاثة أشياء كشيء واحد بخلاف الترخيم ، فإنه لم يوجد مـا يقوم مقام المحذوف ، ولا حصل شرط الترخيم وهو تـأثير النـداء والبنـاء فـي المـرخم فافترقا[٣]

وبهذا تظهر الصلة بين النسب والترخيم في أن ياء النسب من الأمور التي تحذف لأجل التـرخيم، كما أن بعض النحويين يجوزون ترخيم المركب الإسنادي قياساً على جواز النسب إليه.

المسألة الثامنة

اسم الفاعل والنسب السماعي

من المعروف أن النسب القياسي يكون بالياء المشددة ، فهي إحدى الاركان الرئيسـة التـي يعتمد عليها . إلا أنه قد ورد الاستغناء عن الياء ، واستعمال مجموعة من الصيغ العاملـة ؛ لتدل على النسب سماعاً .

وهذه الصيغ المستعملة للدلالة على النسب السماعي منها صيغة " فاعـل " نحـو : لابـن ، وتامر، و(فاعِل) هو الوزن الذي يأتي عليه اسم الفاعل من الثلاثي .

قال سيبويه : " وأما ما يكون ذا شيء وليس بصنعة يعالجها ، فإنه مما يكـون " فـاعلاً " ذلـك قولك لذي الدرع : دارعٌ ، ولذي النبل : نابلٌ ، ولذي النّشاب : ناشبٌ ، ولذي التمـر : تـامرٌ ، ولذي اللبن : لابنٌ ... وتقول لمن كان شيء من هذه الأشياء صنعته : لبَّان ، وتمَّار ، ونبَّال"[٤]

وكان الأخفش يذكر دلالة اسم الفاعل على النسب ، ومنها مـا ورد فـي قولـه تعـالى : " لاغية"[٥]

---

(١) الكتاب ٢ /٢٦٩

(٢) التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري ٢ / ٥٩٩

(٣) شرح ألفية ابن معطي للقواس ٢ / ١٠٧٨ ، وينظر التصريح ٢ / ٢٥٣

(٤) الكتاب ٣ / ٣٨٢ ، وينظر ، شرح الشافية للرضي ٢ / ٨٤، ٨٥ ، والتصريح ٢ / ٣٣٧

(٥) سورة الغاشية : من الآية ١١

أي : لا تسمع كلمة لغو وجعلها لاغية ، والحجة بهذا أنك تقول : (فارس) لصاحب الفرس و(دارع) لصاحب الدرع ، و(شاعر) لصاحب الشعر ، وقال الشاعر :

أغررتني وزعمتَ أنـــَّ ـــكَ لابنٌ بالصيفِ تامرُ[١]

أي : صاحب لبن وصاحب تمر[٢]

والفراء – كذلك – كان يذكر دلالة اسم الفاعل على النسب ، ومنها ما ورد في قوله تعالى :" تذهل كل مرضعة "[٣] رفعتِ القراءُ (كل مرضعة) لأنهم جعلوا الفعل لها ، ولو قيل : تـذهل كل مرضعة وأنت تريد الساعة أنها تذهل أهلها كان وجهاً، ولـم أسـمع أحـداً قـرأ بـه . والمرضعة : الأم التي معها صبي ترضعه ، ولو قيل فـي الأم : مرضـع ؛ لأن الرضـاع لا يكون إلا من الإناث فيكون مثل قولك : طامث وحائض . ولو قيل في التـي معهـا صـبي : مرضعة كان صواباً"[٤]

فنلاحظ هنا أن الفراء قد ذكر الكلمات التي فيها دلالة اسم الفاعل على النسب ، وهي قوله : طامث ، وحائض ، ومرضع ، وهي على وزن اسم الفاعل.

ومن خلال استقراء النصوص المتعددة من آيات القرآن الكريم ، ومن الأبيات الشعرية يمكن تقسيم هذا الضرب إلى أربعة أقسام :

* القسم الأول – ما ليس بجارٍ على الفعل ، كما في لابن وتامر ودارع وواصب ، فلا يقال : دَرَع يَدرَع ، ولا لَبِنَ يَلْبَنُ ، ولا وَصَبَ يَصِبُ ، قال تعالى : " لهم عذابٌ واصـب"[٥] أي : ذو وَصَبٍ[٦]

* القسم الثاني – ما تصاغ منه صيغة النسب على وزن " فاعل " إذا كانـت ممـا لا تدخلـه الهاء ، مثل : طالق ، وحائض ، وحامل ، وطامث ، أي : ذات طلق ، وذات حـيض ، وذات

---

(١) سبق تخريج البيت

(٢) معاني القرآن للأخفش ٥٣٦/٢، وينظر، الكتاب ٣٨١/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ١٣/٣

(٣) سورة الحج : من الآية ٢

(٤) معاني القرآن للفراء ٢ / ٢١٤

(٥) سورة الصافات : الآية ٩

(٦) ينظر ، اللباب في علوم الكتاب لابن عادل ١٢ / ٨٠

حمل ، وذات طمث ، وعليه وجَّه كثيرون قوله تعالى : " وأرسلنا الرياح لـواقح "[١] أي أن الرياح ذاتُ لَقْح[٢]

* القسم الثالث – ما كان مما يُذم به أو يُمدح ، يقول ابن يعيش : " وقالوا : هـمٌّ ناصـبٌ ، أي ذو نصب ، وليس على الفعل ، فهو كالدارع والناشب ، وقالوا : رجـل كـاسٍ ، أي ذو كسوة وطاعم : أي ذو طعم ، أي أكل ، وهو مما يُذم به ، أي ليس له فضل غير أنه يأكـل ويشرب "[٣] ، ومنه قول الشاعر :

دَعِ المكارمَ لا ترحلْ لبُغيتها واقعدْ فإنكَ أنتَ الطَّاعمُ الكَاسِي[٤]

لكن الفراء يحمل بيت الحطيئة على معنى المفعول في الأصل مع وجود معنى الذم ، يقـول : " معناه المكسو ... ومثلها ماء دافق"[٥]

* القسم الرابع – ما كان فاعلاً بمعنى مفعول ، وهو ما اتضح من قول الفراء السابق.

هذا ، وقد تلتبس هذه الصيغة المستعملة للدلالة على النسب السماعي بما جاء لمعنى اسـم الفاعل ، وللتّفريق بين هذه الصّيغة الدالة على النسب ، والدالة على معنى اسم الفاعل ، فقد قالوا : إنَّ ما جاء دالاً على النّسب يكون بمعنى (مفعول) كقوله تعـالى " مَـاءٍ دَافِـقٍ " [٦] وقوله تعالى : " عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ " [٧]

أو مؤنث مجرّد عن التّاء نحو " طالق وحائض "[٨]

---

(١) سورة الحجر . من الآية ٢٢

(٢) ينظر ، اللباب في علوم الكتاب لابن عادل ١١ / ٤٤٥

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٦ / ١٥

(٤) البيت من البسيط ، وهو للحطيئة في ديوانه ٢٨٤ ، وشرح المفصل لابـن يعـيش ٦ / ١٥ ، وبلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٢ / ١٦ ، وشرح الشافية للرضـي ٢ / ٨٨ ، والمناهـل الصافية إلى كشف معاني الشافية لابن الغياث ١ / ١٥٤

(٥) معاني القرآن للفراء ٢ / ١٦

(٦) سورة الطارق : من الآية ٦

(٧) سورة الحاقة : من الآية ٢١

(٨) ينظر ، شرح الشافية للرضي ٢/٨٥ ، ٨٦

فكأن الصلة بين النسب اسم الفاعل تكمن في مجيء النسب السماعي على وزن " فاعل " الذي يأتي عليه اسم الفاعل من الثلاثي ، مع وجود القرينة التي تحدد المراد : النسب ، أو الفاعل.

المسألة التاسعة

صيغ المبالغة والنسب السماعي

صيغ المبالغة هي خمس صيغ قياسية محولة من صيغة (فاعل) ، وهي صيغة اسم الفاعل الأصلي من مصدر الفعل الثلاثي المتصرف ؛ لإفادة معنى الكثرة والمبالغة الصريحة في فعلها ، وأشهرها : فعَّال ، ومفعال ، وفعول ، وفعيل ، وَفِعِل[١]

فهذه الصيغ المحولة من اسم الفاعل تأتي بدلاً منه ؛ للدلالة على المبالغة في الفعل ؛ لأن صيغة (فاعل) تحتمل في دلالتها على الحدث القلة والكثرة ، فإذا أريد الدلالة كماً أو كيفاً حولت تلك الصيغة إلى إحدى الصيغ الخمس السابقة ؛ للدلالة على كثرة الحدث والمبالغة فيه . ومعنى هذا أن الذي يستخدم صيغة (فاعل) يقصد بيان المعنى المجرد وصاحبه دون اهتمام ببيان درجة المعنى قوة وضعفاً ، وكثرة وقلة بخلاف الذي يستخدم (صيغة المبالغة) فإنه يقصد إلى الأمرين مزيداً عليهما بيان الدرجة قلة وكثرة . وهذه الصيغ المعروفة بصيغ " المبالغة " منها القياسي ، ومنها السماعي :- ولا مجال للحديث عنها في هذا الموضع –

فالقياسي منها : خمس صيغ تصاغ من الفعل المتعدي – غالباً – ، وهي :

(أ) فعَّال مثل أواب ، قال تعالى " وما أنا بظلام للعبيد "[٢] ، وقوله " ولا تطع كل حلاف مهين . هماز مشاء بنميم .مناع للخير معتد أثيم"[٣]

(ب) مِفْعَال مثل : مهذار ، ومقدام ، وهذه الصيغة يستوي فيها المذكر والمؤنث ، يقال : رجل مهذار ،وامرأة مهذار .

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك ٢ / ١٥

(٢) سورة (ق) . من الآية (٢٩)

(٣) سورة القلم . الآيات ١٠ ، ١١ ، ١٢

(ج) فَعُول مثل : غفور ، وشكور ، قال تعالى " إن ربنا لغفور شكور "[١]

(د) فعيل مثل : حليم ، ومجيد.

(هـ) فَعِل ، مثل : حَذِر ، ونهم ، وَشِره .

والصيغ الثلاث الأولى (فعَّال ، ومفعال ، وفعول) أكثر استعمالا من الصيغتين الأخيرتين (فعيل ، وفعل) [٢] . وهذه المثل الخمسة تتفاوت في المبالغة، – فمثلاً – فـ " فعول " نحو ضروب لمن كثر منه الضرب ، وفعَّال لمن صار له كالصناعة ، ومفعال لمن صار له كالآلة ، وفعيل لمن صار له كالطبيعة ، وَفعل لمن صار له كالعاهة[٣]

وصيغ المبالغة لا تجرى في حركاتها وسكناتها على حركات وسكنات مضارعها بالرغم من اشتمالها على حروف فعله ، ولهذا كانت في عملها محمولة على اسم الفاعل لا على فعله[٤]

ولهذا كانت تلك الصيغ في إعمالها خاضعة لكل القيود التي يجب توفرها في اسم الفاعل المجرد ، والمحلي بأل ، كما أنها مثله تتأثر بكل الأمور التي تؤدي إلى إبطال عمله ؛ إذ هي محمولة عليه ، وتتأثر بما يتأثر به .

ولدلالة هذه الصيغ على المبالغة لم تستعمل إلا حيث يمكن الكثرة ، فلا يقال : موَّات ، ولا قتَّال زيداً ، بخلاف : قتَّال الناس ، أما إذا لم تدل عليها فلا تعمل كأن كانت للنسب كنجَّار ، وطَعِم ، أو كان الوصف عليها ككريم وفَرِح"[٥]

أمَّا عن صلة صيغ المبالغة بالنسب ، فمن المعروف أن النسب القياسي يكون بالياء المشددة، فهي إحدى الأركان الرئيسة التي يعتمد عليها ،إلا أنه قد ورد الاستغناء عن الياء، واستعمال مجموعة من الصيغ ؛ لتدل على النسب سماعاً .

---

(١) سورة فاطر . من الآية (٣٤)

(٢) أوضع المسالك ٣ / ٢٢٠ ، وينظر شرح ألفية ابن معطي للقواس ٢ / ٩٨٨ ، ٩٨٩

(٣) ارتشاف الضرب ٥ / ٢٢٨١

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٧١/٦ : ٧٣ ، وينظر أوضح المسالك ٢٢٤/٣ .

(٥) همع الهوامع للسيوطي ٥ / ٨٧

وهذه الصيغ المستعملة للدلالة على النسب السماعي منها ما يتصل بصيغ المبالغة كـــ " فعّال " فيما دلّ على حرفة او صنعة ، مثل : بزّاز وعطّار .

قال سيبويه :" هذا باب من الإضافة تحذف فيه ياءي الإضافة وذلك إذا جعلتــه صــاحب شــيء يزاوله أو ذا شيء .أما ما يكون صاحب شيء يعالجه فإنه مما يكون" فعَّالاً " وذلك قولك لصاحب الثياب: ثوَّاب ، ولصاحب العاج: عوَّاج ، ولصاحب الجِمال التي ينقل عليها:جمَّــال ، ولصــاحب الحُمُر التي يعمل عليها :حمَّار ، وللذي يعالج الصرف:صرَّاف وذا أكثر أن يُحصى"(١)

ومذهب سيبويه أن هذا الاستعمال – وإن كثر – لا ينقاس ، فلا يقال لصاحب الدقيق : دقَّاق، ولا لصاحب الفاكهة : فكَّاه ، ولا لصاحب البر : بَرَّار ، ولا لصاحب الشعير : شعَّار ، بينمــا المبرد يجعل هذا الاستعمال مقيساً(٢)

قال المبرد : " يقول : فعَّال لمعنى الصناعة ، لتدل من النسب على ما تــدل عليــه اليــاء ، كضرَّاب وخيَّاط ... وإن لم يكن منه فِعلٌ مثل بزَّار وعطَّار"(٣)

ويذهب معظم النحاة مذهب سيبويه في أنه لا يقال هذا في كل شــيء فــلا يقــال لصــاحب الشعير: شعَّار ، ولا لصاحب البُرِّ : برَّار ، ولا لصاحب الفاكهة : فكَّاه(٤)

أما المحدثون فقد قاسوا هذا الضرب من النسب متبعين رأي المبرد ؛ وذلك لكثرته في اللغة، ولِمَا له من فضل تمييز في الدلالة بين معنيين مختلفين في النسب ، يقول عباس حسن فــي حديثه عن : حدَّاد ، ونجَّار وعطَّار وغيرها من صيغة فعَّال : " والأحسن الأخذ بالرأي القائل بقياس هذا في النسب إلى الحِرَف ؛ لأن الكثرة الواردة منه تكفي للقياس"(٥)

---

(١) الكتاب ٣ / ٣٨١ ، وينظر ، شرح الشــافية للرضــي ٢ / ٨٤ ، وشــرح الكافيــة الشــافية ٤ / ١٩٦٣ ، ١٩٦٤

(٢) ينظر ، الكتاب ٣ / ٣٨٢ ، والمقتضب ٣ / ١٦١

(٣) ينظر ، الأصول لابن الســراج ٣ / ٨٣ ، وهمــع الهوامــع ٣ / ٤٠٨ ، وشــرح الأشــموني ٣ / ٧٤٤ – ٧٤٦

(٤) المقتضب ٣ / ١٦١

(٥) النحو الوافي ٤ / ٧٤٤ ، وينظر ، قرار مجمع اللغة العربية الملكي في النسب إلى فعَّال ، مجلة مجمع اللغة العربية الملكي : " قرار فعَّال للنسبة إلى شيء " عدد ١ ، الطبعة الأميرية ببولاق ، القاهرة ، مصر ١٩٣٤ م ، الجلسة السادسة والعشرون ص ٣٥

هذا ، وقد تلتبس هذه الصيغة الدالة على النسب بما جاء لمعنى المبالغة كـ " سـبّاق " و" طعّان " ، وللتّفريق بين هذه الصّيغ فقد قالوا : ألاّ يكونِ لما جاء دالاً على النّسـب فِعْـل ولا مصدر ، نحو نبّال وبغّال.

فكأن الصلة بين النسب وصيغ المبالغة – كما أشرت سابقاً في اسم الفاعـل – تكمـن فـي مجيء النسب السماعي على أوزان تأتي عليها صيغ المبالغة ، مع وجود القرينة التي تحدد المراد : النسب ، أو المبالغة.

المسألة العاشرة

إجراء المنسوب مجرى الصفة المشبهة

من المناسب قبل الحديث عن إجراء المنسوب مجرى الصفة المشبهة أن أشير إلى أنَّ هـذا الإجراء مرتبط بتحويل اسم المفعول إلى صفة مشبههة .

وتحويل اسم المفعول إلى الصفة المشبهة تحويل معنوي في المقام الأول؛ لأن الأصـل فـي اسم المفعول أن يدل على معنى حادث غير دائم الملازمة لصاحبه ، فهو عند عـدم القرينـة يدل على مجرد الحدوث الذي لا يشمل الماضي ولا المستقبل ، ولا يفيد الاسـتمرار ، فـإن قصد به النص على الثبوت والدوام ، وقامت قرينة تدل على هـذا صـار صـفة مشـبهة ، ويسمى باسمها ، ويخضع لأحكامها بالرغم من بقائه على صورته الأصـلية ، إذ لا يصـح تغيير صورته بسبب انتقال معناه من الحدوث إلى الدوام والاستمرار[١]

ويترتب على تحويل اسم المفعول إلى الصفة المشبهة أنه يجوز في السـببي الواقـع بعـده الأوجه الإعرابية الآتية :

(أ) الرفع ، ورفعه على اعتباره " فاعلاً " للصفة المشبهة ، ولا يصح اعتباره " نائب فاعل " لها ، بناء على أن المفعولية كالمحمودية – مثلاً – صفة ثابتـة لا حادثـة عليـه،فيعامل بمقتضى الثبوت[٢]

---

(١) شرح ألفية ابن معطي للقواس ٢ / ٩٩٧ .

(٢) ينظر ، شرح ابن عقيل ٣ / ١٢٢

(ب) الجر ، وجواز الجر على اعتباره مضافاً إليه .

(ج) النصب ، وجواز النصب على اعتباره " شبيهاً بالمفعول به " إن كان معرفة ، وتمييزاً أو شبيهاً بالمفعول به إن كان نكرة [١] يقال : هذا مضروب العبد ، ومرهوب الخدم ، ومرفوع قدراً ، وهو مجموع الأمر وأمره وأمراً ، كما يقال : هو حسن الوجه ، وحسن وجه ، وحسن وجهاً ، وحسن الوجه ، وحسن وجهه [٢]

والتحويل في هذا الموضع يتطلب الآتي :

أولاً : أن يظل اسم المفعول على صورته اللفظية الأصلية لا الصيغة التي يحول إليها ، أي : يتطلب التحويل في المعنى دون اللفظ .

ثانياً : أن يكون فعله – في أصله – متعدياً إلى مفعول واحد ؛ ليكون هذا المفعول الواحد هو السببي الذي يصح في إعرابه الأوجه الثلاثة السابقة[٣]

ونفهم من هذين المتطلبين الآتي :

أولاً : أن التحويل في هذا الموضع تحويل معنوي في المقام الأول .

ثانياً : أنه لا يصح تحويل اسم المفعول إلى الصفة المشبهة إذا لم يكن فعله متعدياً إلى واحد

فلا يصح تحويل اسم المفعول من الفعل اللازم إلى الصفة المشبهة ؛ وذلك لخلوه من السببي الذي يجعله صالحاً للانتقال إلى الصفة المشبهة[٤]

كذلك لا يصح تحويل اسم المفعول الذي يتعدى إلى أكثر من مفعول ، فلا يقال : زيد معطى الأب درهماً[٥] ؛ وذلك لخروجه عن دائرة الصفة ؛ لأنها لا تقوى على نصب أكثر من مفعول على سبيل التشبيه إن كان معرفة ، أو نصبه على التمييز إن كان نكرة .

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك ٢ / ٢ ، وينظر الارتشاف ٥ / ٢٣٩٥

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٠٤

(٣) شرح ابن عقيل ٣ / ١٢٢ ، وينظر شرح ألفية ابن معطي لابن القواس ٢ / ٩٩٧ .

(٤) همع الهوامع للسيوطي ٥ / ٩٠

(٥) شرح ابن عقيل ٢ / ١٥٩، وينظر ، توضيح المقاصد والمسالك ٢ / ٢١ .

أمَّا عن صلة النسب بهذا الباب فكما أن اسم المفعول يصح تحويله تحويلاً معنوياً إلى صفة مشبهة فيجري مجراها ويأخذ أحكامها ، فإنَّ هذا الأمر يجري على الجامد المؤول بمشتق ، ومن أشهرها المنسوب ؛ إذ يصح أن يجرى المنسوب مجرى الصفة المشبهة فيعمل في معموله الرفع والجر.

قال أبو حيان : " إذا كان اسم المفعول متعدياً إلى واحد يجوز تحويله إلى صفة مشبهة نحو : زيد مضروب ظهره ، مهزول فصيله ، ويجوز : مضروب الظهر ، مهزول الفصيل بالنصب والجر ، وهو مرفوع من باب الصفة فأحكامه أحكامه ولا نعلم خلافاً في ذلك .وقد يجري الجامد لتأويله بمشتق مجرى المشتق في هذا الباب ، ومنه المنسوب تقول : مررت برجلٍ هاشميٍّ أبوه ، وهاشميَّ الأبِ بالنصب والجر ، وهو مطرد في هذا "[١]

وعلى هذا يُعامل المنسوب معاملة اسم المفعول المحول إلى صفة مشبهة في رفع معموله أو جره.

المسألة الحادية عشرة

النسب والحكاية

الحكاية في اللغة : المماثلة والمشابهة ، وفي الاصطلاح : تأدية اللفظ المسموح مجانسته على هيئته الأولى من غير تغيير[٢]

والحكاية تنقسم إلى مفرد ، ومركب ، والكلام هنا عن حكاية المفرد ؛ لصلته بالنسب. والمفرد إما بـ (مَنْ) وله ثلاثة أضرب : حكاية النكرة ، والعلم ، والمنسوب ، وإما بـ (أي) ولا يحكى بها إلا النكرة خاصة[٣]

ويمكن تناول الصلة بين النسب والحكاية من خلال النقاط الآتية:

أولاً – طرق حكاية الوصف المنسوب

---

(١) ارتشاف الضرب ٥ / ٢٣٥٩ ، وينظر، همع الهوامع ٥ / ٩٠

(٢) شرح ألفية ابن معطي للقواس ٢ / ١٠٨٩

(٣) ينظر ، المصدر السابق ٢ / ١٠٩٣

هناك طريقتان لحكاية الوصف المنسوب :

*** الطريقة الأولى**

هذه الطريقة تقوم على إدخال الألف واللام على (مَنْ) من أولها ، و(ياء) النسب من آخرها فتقول : المنيَّ ؟ سؤالاً عن النسب لمن قال رأيت زيداً . والجواب يكون العلويّ أو القرشيّ . فمجيء (مَن) لأنها سؤال عن الرجل المنسوب أو الموصوف وهو (زيد) ودخول (أل) هو حكاية عن صفة العبارة التي هي مقترنة بالألف واللام ، وهو الجواب (العلويّ)،أو (القرشيّ) ولا يعد ذلك تعريفاً لـ(مَنْ)، وأما (ياء النسب) فلأنه يسأل عن لفظ منسوب إليه ، لا أنه ينسب إلى لفظ (من).

قال ابن الحاجب : " لو استفهموا بالألف واللام وحدها لم يُعرف أنه صفة إذ لا تختص الألف واللام بالصفة بخلاف الياء فإنها مختصة بالصفة فيُعلم أن الاستفهام عن الصفة"[١]

وقال تقي الدين النيلي : " لما كان الوصف عبارة عن معنى في الموصوف لزم ذكره واللفظ الدال عليه هو (مَن) ولمَّا كان المسؤول عنه موصوفاً بصفة أتى باللفظ الدال على الصفة؛ لأنَّ صفة العلم معرفة فعبَّرت عن الصفة بالألف واللام في السؤال ، وجئت بياء النسب لأنك سألت عن العلم المنسوب ، ولأن ياء النسب تُخرج الاسم من حيز الأسماء الأوائل – أعني الموصوفات – وتدخله في حيز الثواني – أعني الصفات "[٢]

*** الطريقة الأخرى**

وهي مثل الطريقة الأولى لكن مع همزة الاستفهام وإخالها على الألف واللام فنقول(آلمنيّ) بالمد والتسهيل.

وقد علل ابن الحاجب سبب اجتماع الهمزة و(من) في هذا السؤال بتوسط (من) فقال : " وزادوا همزة الاستفهام لمَّا وسطوا (من) وأدخلوا عليها الألف واللام ، فكأنهم استضعفوا دلالتها على الاستفهام مع هذا الحال الذي لا يكون معها في الاستفهام فأدخلوا في أوله لقوة أمر الاستفهام"[٣]

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٤٩١

(٢) الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية للنيلي ٢ / ٢٥١

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٤٩١ ، وينظر ، شرح ألفية ابن معطي للقواس ٢/ ١٠٩٣

وعبَّر الرضي عن هذه اللغة بأنها الأكثر والأشهر، وعلل دخول الهمزة على (أل) بأنها كذلك في المسؤول عنه لو صرحت به ، كما علل سبب الجمع بين أداتي الاستفهام(الهمزة ، ومن) بضعف تضمن (من) للاستفهام فقال : " والأكثر والأشهر إدخال همزة الاستفهام على الألف واللام فتقول : آلمنيّ ؟ بالمد والتسهيل... وإنما أدخلتها كذلك لأنه كذلك في المسؤول عنه لو صرحت به نحو : البكريّ أو القرشيّ. وإنما جاز الجمع بين (من) الاستفهامية وهمزة الاستفهام ؛ لضعف تضمنها للاستفهام بمعاملتها معاملة المعربات التي لا تتضمن معنى الحروف ؛ وذلك بإدخال اللام عليها وإلحاق ياء النسب بآخرها ، وبعضهم لا يأتي بهمزة الاستفهام فيقول(المنيّ) اكتفاء بما في(مَنْ) من معنى الاستفهام"[١]

وفي المقابل يرى السيرافي أنه لا حاجة إلى دخول ألف الاستفهام على (المنيّ) لتعويض (مَنْ) عن ذلك ، قال : "ولا يحتاج في (المنيّ) إلى ألف الاستفهام كما لم يُحتج في (من) إلى ألف الاستفهام وإذا جعلت مكانه اسماً منسوباً مبيناً أدخلت ألف الاستفهام فقلت: القرشيّ أم الثقفيّ ؟ ونحو ذلك "[٢]

ثانياً – المطابقة بين السؤال والمسئول عنه

يوافق السؤال المسؤول عنه إعراباً وإفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً[٣] فإذا قلت : (جاءني زيد) فعند السؤال تقول : المنيُّ؟ في الرفع ، وإذا قلت : رأيت زيداً ، قلت : المنيَّ؟ في النصب ، وإذا قلت : مررت بزيدٍ ، قلت : المنيِّ؟ في الجر . وإذا سألت عن مفرد مؤنث نحو : جاءتني هند تقول : المنّيةُ ، وفي النصب المنيَّةَ ، وفي الجر : المنيَّةِ.

وإذا سألت عن مثنى مذكر نحو قولك : جاء زيدٌ وعمرو ، قلت في السؤال : المنيّان؟ في الرفع ، والمنيّين في النصب والجر .

وفي جمع المذكر السالم نقول : المنيّون في الرفع ، والمنييّن في النصب والجر .

---

(١) شرح الرضي على الكافية ٣ / ٨٠

(٢) شرح السيرافي على كتاب سيبويه ٣ / ١٨١ ، وينظر ، النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم ٢ / ٣٠١

(٣) ينظر ، الكتاب ٢ / ٤١٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٤٢٥ ، وشرح الرضي على الكافية ٣ / ٨٠

وفي جمع المؤنث السالم نقول : المنيّاتُ في الرفع والمنيّاتِ في النصب والجر[١]

ثالثاً – إعراب (المنيّ) وجوابه

يحكى في لفظ (المنيّ) إعراب اللفظ المسؤول عن نسبته رفعاً ونصباً وجراً أي : يطابقه في كل شيء ، وكذلك الجواب.

ويجوز في الجواب وجه آخر هو الرفع على الاستئناف على إضمار المبتدأ وتقديره : هو أو هما ... قال سيبويه : " وذلك قولك : رأيت زيداً فتقول : المنيّ؟ فإذا قال : رأيت زيداً وعمراً قلت : المنيينِ؟ فإذا ذكر ثلاثة قلت : المنيينَ؟ وتحمل الكلام على ما حمل عليه المسؤول إن كان مجروراً أو منصوباً أو مرفوعاً كأنك قلت : القرشيّ أم الثقفيّ؟ فإن قال : القرشيَّ نصب وإن شاء رفع على (هو) كما قال : صالح في : كيف كنتَ؟"[٢]

واختلف في الحركات اللاحقة لـ (َمن) أهي حركات إعراب أم حكاية للفظ السابق؟

وهذا ما أشار إليه أبو حيان بقوله : " وقيل : إذا قيل : ضربت زيداً ، قلت : المنيّ؟ تحمله على كلامه مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً يصير هنا بمنزلة (أيّ) ويجري فيه الخلاف أهو إعراب أم لا "[٣]

وبناء على هذا يكون قول سيبويه في النص السابق : " وتحمل الكلام على ما حمل عليه المسؤول إن كان مجروراً أو منصوباً أو مرفوعاً كأنك قلت : القرشيّ أم الثقفيّ ؟"[٤] يقصد به الإعراب على اللفظ (أي حكاية الإعراب) . وفي ذلك يقول ابن الأثير : " فإنْ أجاب فقال: القرشيَّ فله النصب على اللفظ والرفع على هو القرشيّ"[٥]

وعلى هذا يكون إعراب كلمة (المنيّ) في نحو : رأيت زيداً : المنيّ؟) مرفوعة المحل ؛ لأنها مبتدأ وخبره محذوف للدلالة عليه بما تقدم والعلامات المذكورة هي حكاية للفظ المتقدم. أما الجواب فهو صفة لكلمة (زيد) المتقدم وفصل بينهما الاستفهام.

---

(١) ينظر، البديع في علم العربية ١ / ٧٠٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٤٢٥

(٢) الكتاب ٢ / ٤١٥

(٣) ارتشاف الضرب ٢ / ٦٩١

(٤) الكتاب ٢ / ٤١٥

(٥) البديع في علم العربية ١ / ٧٠٨

أو تعرب خبراً لمبتدأ محذوف تقديره : (هو) أو (هما) بحسب المسؤول عنه.

قال الرضي : " ويحكى في لفظ (المنيّ) إعراب العلم المسؤول عن نسبته ، سواء كان السائل واصلاً أو واقفاً كالحكاية في لفظ (أيّ) سواء فتقول لمن قال : جاءني زيد : آلمنيُّ يا فتى ، وكذا المنيَّ ، وآلمنيِّ وكذا آلمنيان وآلمنيين... ويأتي المسؤول بالجواب على وفق إعراب آلمنيّ فتقول : القرشيَّ على أنه وصف لزيد المذكور أولاً في كلامك ، ويجوز الرفع في كلٍ على إضمار المبتدأ أي : هو القرشيّ لانفصاله عن الموصوف بتوسط الاستفهام"[١]

وقال الدكتور علي موسى الشوملي – محقق شرح القواس على ألفية ابن معطي – : " إنَّ (منْ) ها هنا معربة ؛ لأن ياء النسب لا تكون إلا في المعرب ، والإعراب جارٍ عليها مطابقاً لإعراب الاسم المتقدم رفعاً ونصباً وجراً ، ولا يقال : لو كانت معربة لزم أن يكون الشيء معرباً مع وجود السبب المانع عن الإعراب ، لأنا نقول : إنما يلزم ذلك إن لم تكن ياء النسب نقلتها عن حكمها كما نقلت الأسماء إلى الصفات وهو ممنوع"[٢]

أحكام (مَنْ) عند حكايتها المنسوب

من المناسب هنا أن يشار إلى بعض الأحكام المتصلة بـ (مَنْ) التي يحكى بها المنسوب فمنها :

أولاً – الاستثبات عن النسب يكون عن المعرفة فقط ، قال ابن عقيل : " ولا يجوز الاستثبات عن نسب النكرة ، وأما غير ذلك من المعارف فلا يجوز فيه الحكاية على المختار ، وأجاز بعضهم فيه الحكاية وهو ما حكاه المصنف عن يونس فيقول لمن قال : رأيت أخاك . من أخاك؟ ومررت بأخيك . من أخيك؟ وجاء زيد بهذين . من هذين؟ ومررت بالزيدين . من الزيدين؟ وحكي الأخفش : أن منهم من يحكي الاسم مطلقاً اسماً كان أو صفة وسمع سيبويه : دعنا من تمرتان حكاية لمن قال : عنده تمرتان ، وسمع قوم : ليس بقرشياً ، حكاية لمن قال : أليس قرشياً ؟ وإنما يحكى هذا النوع بعد القول أو ما يجري مجراه ، وشذ هذا في حذف القول والأصل دعنا من قولك : ما عنده تمرتان ، وليس بالذي يقال فيه : أليس قرشياً؟"[٣]

---

(١) شرح الرضي على الكافية ٣ / ٨٠

(٢) شرح ألفية ابن معطي للقواس ٢ / ١٠٩٣

(٣) المساعد ٣ / ٢٦٦

وفي هذا الإطار قسم أبو حيان أنواع المعرفة التي يجوز عنها الاستثبات ثلاثة أنواع، فقال : " إذا كان الاسم المستثبت عنه معرفة غير علم ففيه تفصيل ... وهو إما أن يكون وصفاً منسوباً أو غير ذلك . إن كان وصفاً منسوباً فإنك تدخل على (من) الألف واللام و (ياء النسب) فتقول : المنيُّ ؟ لمن قال : زيدٌ القرشيُّ ، إذا لم تفهم (القرشيّ) فاستثبت عنه ، ويعرب إذ ذاك ويؤنث ويثنى ويجمع بالواو والنون ، وبالألف والتاء ، وتثبت هذه الزيادات في الوصل والوقف.فإن فهمت الصفة ولم تفهم الموصوف لم تُحك بل تقول : من زيد القرشيُّ؟ إلا على لغة من يحكي العلم المتبع وذلك قليل ، وإن كان غير وصف منسوب لم تجز حكايته ، نحو قولك : من صاحبك؟ ومن هذان؟ ومن الزيدان؟ هذا هو المختار ، وأجاز بعضهم الحكاية أجراه مُجرى العلم فيقول : من أخاك ؟ ومن أخيك؟ لمن قال : رأيت أخاك ، ومررت بأخيك؟"[١]

ثانياً – الحكاية بـ (من) للوصف المنسوب تكون وصلاً ووقفاً ، وبذلك خالفت حكمها عند حكايتها للنكرة التي اشترط فيها النحويون أن تكون الحكاية بها وقفاً ، قال الرضي : " ويحكى في لفظ (المنيُّ) إعراب المسؤول عن نسبته سواء كان السائل واصلاً أو واقفاً كالحكاية في لفظ (أي) سواء "[٢]

وقال أبو حيان : " وإن كان موصفاً منسوباً أدخلت على (من) (أل) ، وألحقت ياء النسب فقلت : المنيّ ؟ لمن قال : زيدٌ القرشيّ ، إذا لم يفهم القرشيّ فاستثبت عنه ، ويعرب ويؤنث ويثنى ويجمع بالواو والنون ، والألف والتاء وتثبت هذه الزيادات في الوصل والوقف"[٣]

ثالثاً – أن يكون الوصف المسؤول عنه للعاقل ؛ لأن (من) للعاقل ، واختلف النحويون في صفة المنسوب الذي تسأل عنه ، فأطلق سيبويه في (المنيِّ) في السؤال عن النسب إلى بلد أو صفة أو قبيلة أو أب ، فالسؤال عنه بـ (المنيّ)؟ وجوابه هو القرشيّ أو المكيّ أو الخياط أو العلويّ[٤]

---

(١) ارتشاف الضرب (بتصرف) ٢ / ٦٩٠ ، ٦٩١ ، وينظر ، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٩ / ٤٥٤٧ – ٤٥٤٨

(٢) شرح الرضي على الكافية ٣ / ٣ / ٨٠

(٣) ارتشاف الضرب ٢ / ٦٩١

(٤) الكتاب ٢ / ٤١٥

وجاء الإطلاق في كلام سيبويه من خلال ذكره للجواب فقال : " وذلك قولك : رأيت زيداً ، فتقول : المنيَّ؟ فإذا قال : رأيت زيداً وعمراً قلت : المنيين ... فإن كان المسؤول عنه من غير الأنس فالجواب الهَنُ والهَنة والفلان والفلانة ؛ لأنَّ ذلك كناية عن غير الآدميين"[١]

ورجح ابن عقيل الإطلاق ، أي استعمال لفظة (المنيّ) في السؤال عن العاقل وغير العاقل[٢]

وقال خالد الأزهري : " فتقول لمن قال : قام القرشيّ . المنيّ؟ ويعرب ويؤنث ويثنى ويجمع جمع السلامة للمذكر والمؤنث ، وصلاً ووقفاً عاقلاً أو غيره كما أطلقه سيبويه وقال المبرد وغيره : إنما يقال : المنيّ فيمن يعقل ، وأما غيره فيقال : المائي ، والماوي، والصحيح الإطلاق"[٣]

وفي المقابل ذهب السيرافي إلى تخصيص ذلك بالأب (أي العاقل)[٤]

وقال ابن يعيش : " ولا يحسن أن يقع في جواب (المنيّ) غير النسب إلى الأب نحو : (الثقفي) و(القرشيّ) ولا يحسن (البصريّ) أو (المكيّ) ؛ لأن أكثر أغراض العرب في المسألة عن الأنساب ، وحكي عن المبرد أنه سئل عن الرجل يقول : رأيت زيداً فأردت أن تسأله عن صفته فقال : أقول (المنيّ ؟) كأني أقول : الظريفيّ أو العالميّ ، فعلى هذا يجوز في كل صفة والأول أكثر ، فعلى هذا لو قيل : رأيت لاحقاً ، وأريد البعير ، وأردت أن تسأله عن صفته فالقياس أن تقول : المائيّ؟ أو الماوي ؛ لأن (ما) تختص بما لا يعقل"[٥]

وحكي الرضي اتفاق النحويين على عدم جواز السؤال بـ (من) عن صفة ما لا يعقل حيث قال: " وإن كانت صفة العلم منسوبة إلى ما لا يعقل كالمكيّ والبصريّ فلا يجوز (المنيّ) اتفاقاً، قال المبرد : القياس : المائي أو الماويّ. وقال السيرافي هو تفريع عنه وليس بمسموع"[٦]

---

(١) الكتاب ٢ / ٤١٥

(٢) المساعد ٣ / ٢٦٥

(٣) موصل النبيل إلى نحو التسهيل ١٦٨٤ ، ١٦٨٥

(٤) شرح السيرافي على كتاب سيبويه ٣ / ١٨١

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٤٢٥ ، ٤٢٦

(٦) شرح الرضي على الكافية ٣ / ٨١

وما ذكره الرضي من اتفاق النحويين على عدم جواز ذلك ينافيه ما ذكره أبو حيان من أقوالٍ للنحويين تدلُّ على عدم وجود اتفاق على ذلك حيث قال أبو حيان : " والظاهر أنه مخصوص بنسب من يعقل ؛ لأنَّ (من) لا تكون إلا له ، ولم يذكر سيبويه خصوصاً ولا عموماً... وقال المبرد: هو مختص بمن يعقل ، وأما نسبة ما لا يعقل فالقياس بـ(ما) ؛ لأنها له فإذا قيل : رأيت الحمار وأردت نسبته قلت: المائيّ؟ والماويّ ؟ وقال مبرمان: إذا سألت عن نسب ما لا يعقل نحو : أعوج ، ولاحق ، وضمران قلت : المائيّ والماويّ ؛ لأنه لا يعقل ، والسؤال عنه بـ (ما) ، وقال : وإن نسبت الفرس إلى مَنْ يعقل نحو : التميميّ قلت : المنيّ ، وقال السيرافي : (من) إنما تقع على المنسوب فإذا قال : رأيت الحمار فقال : آلمنيّ؟ فمعناه : من الذي نسبت إليه؟ قال : فإن نسبت إلى ما لا يعقل كالوحشيّ والبكيّ ، قلت : آلمائيّ والماويّ ، وقال أبو العلا إدريس : الظاهر عموم النسب بآلمنيّ العاقل ، وغيره ؛ لأن الأكثر في (من) أن يكون لمن يعقل ، فغلَّبوا العاقل وصار (آلمنيّ) يحتمل النسب لمن يعقل ولما لا يعقل . وقيل الأقيس : أن يدخل فيه (أيّ) لا (ما) ؛ لأنها لغير العاقل ، ولها حظ في الحكاية فتقول لمن قال : رأيت الحمار : الأيويّ نَسبْتَ إلى (أيّ) . ولم يُسمع آلمائيّ وآلماويّ ، إنما قاله المبرد ومبرمان بالقياس ، وأطلق سيبويه القول: (آلمنيّ) في النسب إلى بلد أو صفة أوقبيلة أو أب ، وخص السيرافي ذلك بالنسب إلى الأب والأم والقبيلة ، وقال : لم يسمع ذلك في النسب إلى الصنعة والبلد"[١]

رابعاً – أنْ يحكي الوصف المنسوب بـ (من) ؛ لأنه هو الوارد في السماع عن العرب ، ولم يسمع حكاية النسب إلى ما لا يعقل بـ (ما) ، وإنما قاسه المبرد حيث (ذكر مبرمان) قال : سألت أبا العباس يعني المبرد : إذا قال لك رجل : رأيت زيداً وأردت أن تسأله عن صفته قال أقول : المنيّ؟ كأني قلت : الظريفيّ أم العالمي؟ أم الصائغيّ؟ أم البزازيّ؟ فإذا قال: رأيت الجمل ،فأردت أن تسأله عن صفته كيف تقول؟ قال أقول: المائيّ والماويّ ولا يحسن بـ (أيّ) ؛ لأن (أياً) اختصاص وأنت إنما تسأله عن عموم"[٢]

---

(١) ارتشاف الضرب ٢ / ٦٩١ ، ٦٩٢ ، وينظر ، الكتاب ٢ / ٤١٥ ، والمساعد ٣ / ٢٦٥ ، وهمع الهوامع ٢ / ١٥٣

(٢) شرح السيرافي على كتاب سيبويه ٣ / ١٨١

قال السيرافي : " هذا تفريع من أبي العباس وقياس ، وعندي أنَّ قائلاً لو قال : رأيت الرجل وكان الجمل ينسب إلى جماعة مختلفين من الناس مثل : التميميّ والمهديّ والكلبيّ فأراد السؤال عن هذا النحو ، قال : المنيّ؟ لأنك تريد واحداً من الناس الذين ينسب الجمل إليهم ، وإن أراد النسب إلى فحل أو إلى موضع لم يجز (المنيّ) ، وعلى قياس قول أبي العباس يقال : المائيّ والماويّ"[١]

وذكر ابن الأثير وجهاً آخر للسؤال عن غير العاقل يكون ذلك بالهمزة قال : " فإن أردت سؤاله عن بلدةٍ لم تُدخل لفظة (المنيّ) فيه ، إنما تسأله باسم البلد نفسه فتقول : آلبصريّ؟ أم آلكوفيّ؟ مثلاً"[٢] . وذكر الرضي قولاً للأخفش يجوِّز فيه السؤال بـ (أيّ) عن غير العاقل ، وضعف الرضي ذلك الرأي فقال : " وأجاز الأخفش الاستفهام بـ (أيّ) على وفق (المنيّ) قياساً فيقال : الأييّ ، فيصلح المنسوب إلى العاقل وإلى غيره ، والوجه المنع لعدم السماع ولاستثقال الياءات "[٣]

هذه أهم الأمور التي استطعت إبرازها من خلال محاولتي رصد العلاقة بين النسب والحكاية.

المسألة الثانية عشرة

إجراء ياء النسب مجرى تاء التأنيث

التاء إحدى علامات التأنيث التي يكثر استعمالها في اللغة العربية ، وياء النسب علامة النسب القياسيّ ، وقد وجد النحويون من خلال تتبعهم لهاتين العلامتين ما يأتي :

أولاً – أن ياء النسب تجري على سنن تاء التأنيث في كون ثبوتها دلالة على الإفراد وسقوطها علماً للجنس الجمعي ، يقال : سِندي ورومي وزنجي ، فيدل كل واحد من ذلك على كل واحد من القوم المنسوبين إلى سِنْد وروم وزنج ، فإذا قلت : سِند وروم وزنج دلَّ على الكثرة كما تقول : تمرة وتمر وشجرة وشجر[٤]

---

(١) المصدر السابق ٣ / ١٨١

(٢) البديع في علم العربية ١ / ٧٠٨

(٣) شرح الرضي على الكافية ٣ / ٨١ ، وينظر ، شرح ألفية ابن معطي للقواس ٢ / ٢٠٩٣

(٤) المقتصد في شرح التكملة للشيخ عبد القاهر الجرجاني ٧٢٨ ، ٧٢٩

قال الفارسي : " وقد جرى مجرى تاء التأنيث في هذا ياء النسب ، فقالوا : زنجيّ للواحد ، وزنج للجماعة ، وعلى هذا قالوا : روميّ وروم ، وسنديّ وسند "[١]

فأبو علي الفارسي يرى أن ياءي النسب قد جريا مجرى تاء التأنيث حيث قالوا : سِنديّ وسِند ، وزنجيّ وزنج كما قالوا : تمرة وتمر ، لو لم يحذف التاء كان اجتماعه مع ياءي النسب بمنزلة جمع تاءين ، والاعتماد على الأولين"[٢] . وعلى هذا فياء النسبة تميز اسم الجنس الجمعي عن مفرده ، فتجري مجرى التاء في ذلك ، فكما يقال : تفاح ، وبطيخ ، وتمر ، وحنظل مفردها : تفاحة ، وتمرة ، وبطيخة ، وحنظلة ، فكذلك : عرب ، وترك ، وروم ، ويهود ، مفردها عربيّ ، وتركيّ ، وروميّ ، ويهوديّ.

فياء النسب تجتمع مع تاء التأنيث في أن كل واحد منهما يُفرق به بين الجنس والواحد ، فتقول : يهوديٌّ ويهود ، وزنجيٌّ وزنج ، كما يقال : تمرة ، وتمر ، وشجرة وشجر .

ثانياً – تجتمعان في الدلالة على معنى النسب كمهلبيّ ومهالبة ، وبربريٌّ وبرابرة ، لمَّا زالت ياء النسب بالجمع صارت التاء عوضاً منها على معناها[٣]

ثالثاً – كل واحدة منهما علامة تلحق آخر الاسم ، تنقله من معناه إلى معنى آخر ، وينتقل الإعراب إليها ، فلمَّا اشتبهتا من هذه الأوجه حُكم للتاء بحكم الياء[٤]

ولعل من المظاهر الدالة على أن ياء النسب تجري مجرى تاء التأنيث أنهم يكسرون ما قبلها، فالكسر – هنا – نظير الفتح قبل التاء ، وكذلك نقل الإعراب إليها كما هو الحال في التاء[٥]

قال ابن يعيش : " فهذه الياء اللاحقة شبيهة بالتاء اللاحقة بالمؤنث ، وذلك من قِبَل أن الياء علامة لمعنى النسب ، كما أن التاء علامة لمعنى التأنيث . وكل واحد منهما يمتزج بما يدخل

---

(١) التكملة لأبي علي الفارسي بتحقيق فرهود ٦٢، وينظر، البيان في شرح اللمع للشريف عمر ٦٣٠

(٢) المقتصد في شرح التكملة ١ / ٤٥٩

(٣) شرح ألفية ابن معطي للقواس ٢ / ١٢٤٠

(٤) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي ٧ / ٤٣٨ ، وينظر ، شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٣١٩ ، ٣٢٠

(٥) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي ٧ / ٤٣٢ ، ٤٣٣

عليه ، حتى يصير كجزء منه ، وينتقل الإعراب إليه ، فتقول : هذا رجلٌ بصريٌّ ، ورأيتُ رجلاً بصريًّا ، ومررت برجلٍ بصريٍّ ، كما تقول : هذه امرأةٌ قائمةٌ ، ورأيت امرأةً قائمةً ، ومررت بامرأةٍ قائمةٍ . فكل واحدة من الزيادتين – أعني الياء في النسب والتاء في المؤنث – حرف إعراب لِمَا دخل فيه .وإنما صارا بمنزلة الجزء ممَّا دخلا فيه من قِبَل أن العلامة أحدثت في كل واحد من المنسوب والمؤنث معنى لم يكن ، فصار الاسم بالعلامة مركباً ، والعلامة فيه من مقوماته ، فتنزلت العلامة في كل واحدٍ منهما منزلة أداة التعريف في (الرجل) و(الغلام) ، فكما أن الألف واللام جزء مما دخلتا عليه ، فكذلك ياء النسب وتاء التأنيث . والذي يدل على أن الألف واللام جزء مما دخلتا فيه أن العامل يتخطاهما إلى ما بعدهما من الاسم المعرف فيعمل فيه"[١]

وقال في موضع آخر : " قد أيد صاحب هذا الكتاب – يقصد الزمخشري – بما ذكره قوة المشابهة بين النسب والتأنيث ، وذلك أن التأنيث كما يكون حقيقياً وغير حقيقي . فالحقيقي ما كان مسماه مؤنثاً ، فدخلت العلامة في اسمه للإيذان بذلك . وغير الحقيقي ما تعلق التأنيث باللفظ دون مدلوله، نحو : (قرية) ، و(غرفة) . فكذلك النسب قد يكون حقيقياً وغير حقيقي ، فالحقيقي ما كان مؤثراً ، أي : دالاً على نسبه إلى جهة من الجهات المذكورة كالأب والبلدة والصناعة ، نحو : (هاشميّ) ، و (بَصريّ) ، و(مُلحميّ) . وغير الحقيقي ما لا يدل على نسبه إلى شيء مما ذُكر ، بل يكون اللفظ كلفظ المنسوب بأن يكون في آخره زيادة النسب ، كقولنا : (كرسيّ) ، و (بَرديّ) ، و (قُمريّ) ،و(بُختيّ) . ألا ترى أن (كرساً) من (كرسيّ) ليس بأب ، ولا بلدة ، ولا شيء مما يُنسب إليه ، وإنما هو شيْ تعلق باللفظ . ويؤيد ذلك عندك أن(كرسيّاً ، و (برديًّا) اسمان كما ترى ، ولو كانا منسوبين حقيقة ؛ لخرجا إلى حيز الصفة ، كما خرج (ها شم) و (قيس) إلى حيز الصفة في قولك : " رجلٌ هاشميٌّ وقيسيّ . قال : ويؤيد عندك قوة الشبه بينهما أنه كما يُفصل بتاء التأنيث بين الواحد وجنسه في نحو : (تمرة) ، و(تمر) ، و(شَعيرة) و (شعير)، كذلك فُصل بينهما بياءي النسبة ، فقالوا في الواحد : رومِيٌّ ، وفي الجمع: (روم)، وقالوا : (زنجيٌّ) ، وفي الجمع (زنج) ، و (مجوسيّ) ، و (مجوس) "[٢]

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٤٣٩

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٤٤٠

بقي أن يقال إنهم يحذفون التاء عند النسب لأسباب :

أولها – لئلا تقع في حشو الكلمة ، وتاء التأنيث لا تقع حشواً.

ثانيها – لئلا يؤدي إلى الجمع بين تاءي تأنيث في المؤنث إن كان المنسوب مؤنثاً ؛ إذ يقال حينها كوفتية وبصرتية، والجمع بين علامتي تأنيث لا يجوز .

ثالثها – لأن ياء النسب قد تنزلت منزلة تاء التأنيث في الفرق بين الواحد والجمع ، مثل : روميّ وروم ، ونخلة ونخل.

رابعها – لأنها تنقلب في الوقف هاء ، فكان حذفها أسهل.

خامسها – لأن تاء التأنيث بمنزلة اسم ضمَّ إلى اسم ، ولو نسبت إلى اسم ضم إلى اسم لحذفت الاسم الثاني[١]

فتاء التأنيث تعاقب ياء النسب فلا يجوز أن يجتمعا على الصحيح.

المسألة الثالثة عشرة

النسب وعدم النظير

من المعلوم أنه ليس في كلام العرب اسم معرب في آخره واو قبلها ضمة ، فإن أدى قياسٌ إلى هذا قلب من الضمة كسرة ، ومن الواو ياء[٢]

وأمثلة هذا متعددة منها مصدر الفعل المبدوء بتاء زائدة فالأصل أن يأتي على وزن الفعل مع ضم ما قبل الآخر نحو : تقدَّم : تقدُّم ، وتجادَلَ : تجادُل .

هذا إذا لم يكن آخر الفعل معتلاً ، فإن كان آخره معتلاً وجب قلب الضمة كسرة ، وقلب اللام ياء إن لم يكن ياء ، فيقال في : تعالَى ، وتدَانَى ، وتوَانَى : تعالِي ، وتداني ، وتواني. وإنما فعلوا ذلك للتخلص من عدم النظير.وقد فعلوا في الأسماء الأعجمية إذا أرادوا تعريبها ، قالوا في : سمندو : سمندي ، وفي : باندو : باندي[٣]

---

(١) أسرار العربية للأنباري ٣١٩ ، ٣٢٠

(٢) الإيضاح العضدي للفارسي ٦٤ ، وابن يعيش ٥ / ٣٥ ، وشرح التصريف للثمانيني ٤٨٠ ، والتصريح ٢ / ٣٠١

(٣) شرح التصريف للثمانيني ٤٨٢

وإنما فروا في الأسماء من الواو إلى الياء لشيئين :

أحدهما – أن الياء أخف من الواو وأسهل .

والثاني – أن الاسم يُدركه الرفع والنصب والجر والتنوين ، وربما أدركته ياء النسبة فكانوا يقولون :أدلويٌ (مسمى به) فتكسر الواو قبل الياء فعدلوا إلى قلب الواو إلى الياء ليسهل عليهم[١]

وعلى هذا يكون التشبث بوجود الواو مسبوقة بضمة سبباً في وجود واو مكسورة قبل ياء النسب ، فكان هذا مدعاة للتخلص من عدم النظير بقلب الضمة كسرة ، ومن ثمَّ قلب الواو ياء.

وإنما اختص الفعل بأن يكون في آخره واو قبلها ضمة نحو : يدعو ، وغزو ؛ لأن الواو في الفعل غير لازمة ، ألا ترى أن الجزم يُدركها فتسقط قالوا : لم يغزُ ، ولا يلحقها التنوين ، ولا ياء النسبة ؛ فلأجل هذا اُحتملت الواو التي قبلها ضمة في الفعل لمَّا أمنوا فيه التنوين ، وياء النسبة ، وكان الجزم يسقط الواو[٢]

وكل هذا يدل على الدور الذي يؤديه النسب في عدم النظير ، فللخوف من أن تدرك الاسم المختوم بواو قبلها ضمة لازمة ياء النسب ، مما يترتب عليه كسر الواو قبل ياء النسب لجأوا إلى قلب الضمة كسرة ، وقلب الواو ياء.

---

(١) المصدر السابق ٤٨٢ ، ٤٨٣

(٢) شرح التصريف للثمانيني ٤٨٣

الفصل الثالث

الآثار النحوية للنسب بالنظر إلى دوره في هدم البنية وتغييرها

قبل الدخول في هذا الفصل ، أود أن أشير إلى أن معظم ما سيرد فيه اعتمدت فيه على بعض الإشارات العابرة التي التقطها من كلام بعض النحويين ، فجعلتها منطلقاً لرصد التحولات النحوية التي يحدثها النسب ، إذ لم يشر إلى الآثار النحوية التي يتسبب فيها النسب نتيجة هدم البنية أو تغييرها إلا قليل منهم .

ولعلَّ معظم النحاة سكتوا عن الإشارة إلى تلك الآثار معتمدين على أن ياء النسب أصبحت طرفاً ، فهي محل الحركة الإعرابية ، فلم يلتفتوا إلى التحولات المتعددة التي يحدثها النسب ، وتسببه في انتقال الكلمة من حالٍ إلى حالٍ ؛ بوصفه باب تغيير[١]

فمن المتفق عليه عند النحويين أن النسب باب تغيير ، وأن هناك تغييراً لازماً للمنسوب في كل حال ، وهو التغيير العام ، وهناك تغييرات خاصة تستلزم علة وسبباً ، لكن هذا التغيير على ضربين :

أحدهما – تغيير عُلم من استقراء كلام العرب اطراده وقياسه.

والآخر – تغيير لم يُعلم له اطراد ، بل عُلم قصره على السماع ، ولذا عدَّ من شواذ النسب[٢]

والمتتبع للآثار النحوية التي يحدثها النسب بوصفه سبباً من أسباب هدم البنية وتغييرها يجدها متعددة ، فأحياناً يتسبب النسب في تحويل المبني إلى معرب ، أو الممنوع من الصرف إلى مصروف ، أو الإعراب بالعلامات الأصلية بعد الإعراب بالنيابة ، وغيرها .

وفي السطور الآتية سوف أتوقف عند أهم هذه الظواهر موضحاً لها ، فمنها :

---

(١) المقاصد الشافية في شرح المقاصد الكافية ٧ / ٥١٥

(٢) المصدر السابق ٧ / ٤٣٤

أولاً – تحويل المعرب بالنيابة إلى معرب بالأصالة

هذه ظاهرة أمكن رصدها وكان النسب سبباً فيها ، فهو يتسبب في تحويل المعرب بالنيابة إلى معرب بالأصالة ، سواء أكانت النيابة بالحرف أم الحركة ، ومن ذلك :

(أ) عند النسب إلى المثنى

المثنى – كما هو معروف – أحد المواضع التي تندرج تحت باب الإعراب بالنيابة ؛ إذ يرفع بالألف نيابة عن الضمة ، وينصب ويجر بالياء نيابة عن الفتحة والكسرة على الترتيب[١]

وهذا الإعراب المختص بالمثنى يتسبب النسب في التحول عنه ، والعودة إلى الإعراب بالحركات الأصلية .

ذلك أنهم عند النسب إلى المثنى المسمى به المعرب إعراب المثنى يحذفون علامة المثنى ، فيقولون في النسب إلى (محمدان) – مثنى مسمى به معرب إعراب المثنى – :(محمديٌّ) بحذف علامة المثنى[٢]

والسبب في ذلك الفرار من وجود علامتي إعراب في المثنى العلم ؛ إذ توجد فيه علامة المثنى عند مَنْ يعربه كالمثنى ، وفي الوقت نفسه – مع اعتباره علماً لواحد – يعرب بالحركات على ياء النسب ، فيجتمع على الاسم الواحد إعرابان : إعراب بالحروف ، وإعراب بالحركات على ياء النسب[٣]

كذلك إذا كان المثنى باقياً على التثنية فإنه عند النسب يجب رده إلى مفرده ؛ للعلة نفسها ، فعند النسب إلى (محمدان) – مثنى باقٍ على تثنيته – يرد إلى مفرده ثم يُنسب إلى المفرد، فيقال : (محمديٌّ)[٤]

---

(١) ارتشاف الضرب لأبي حيان ٢ / ٥٤٩ ، وينظر ، الكتاب ٣ / ٢٨٥ ، والمقتضب ٣ / ٣٩

(٢) التصريح ٢ / ٥٩٣ ، وينظر ، شرح ألفية ابن معطي للقواس ٢ / ١٢٦٥ : ١٢٦٧ ، وتوضيح المقاصد للمرادي ٣ / ١٠٧

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٤٤٣

(٤) البيت من الطويل ، وهو لتميم بن مقبل العدوي في ديوانه ٣٣٥ ، والمفصل ٢٦٠ ، وشرحه لابن يعيش ٥ / ١٤٤ ، والتصريح لخالد الأزهري ٢/ ١٦٣ ، ولابن مقبل أو لابن أحمر في شرح الشافية للرضي ٢ / ١١ برواية " ديار " مكان " دار " ، وفي " شعر عمرو بن أحمر الباهلي " ١٨٨ ورد البيت ضمن الشعر المنسوب لابن أحمر ، ويقول المحقق : قال ابن أحمر ، والصواب أن الأبيات لتميم بن مقبل.

فمن الملاحظ أن المثنى الباقي على تثنيته ، أو المسمى به المعرب إعرابه يعود – بسبب النسب – إلى الإعراب بالحركات الأصلية بعد أن كان من قبل النسب يعرب بالحروف(إعراب المثنى).

أما المثنى المسمى به المعرب بالحركات على النون ، ولم يجعل الحروف والعلامات المذكورة للإعراب ، فيجب أن ينسب إليه على لفظه بلا حذف شيء منه ، فمن أجرى (زيدان) – علماً – مجرى (سليمان) في لزوم الألف والنون والإعراب على النون ، أعرب إعراب ما لا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون ، يقال في النسب :(زيدانيٌّ) بإثبات الألف والنون[١]

ومن الملاحظ أن الأثر الذي أحدثه النسب على المثنى المسمى به المعرب بالحركات هو انتقاله إلى إعراب المصروف بعد أن كان يعرب إعراب الممنوع من الصرف ؛ للعلمية وزيادة الألف والنون ، وهذا أثر آخر سيأتي الحديث عنه لاحقاً [٢]

والنحاة يستشهدون ببيت تميم بن مقبل في كون النون بالمثنى معتقبة الإعراب ، وحينها ينسب إلى الاسم على لفظه ، والبيت هو :

ألاَ يا َدارَ الحيّ بالسَّبعانِ أملَّ عليها بالبلى المَلَوانِ[٣]

فقد جعل الألف – هنا – ليست علامة للغعراب ، بل هي كالألف في " زعفران " ونحوه ؛ لذا كانت مُعتقبة للإعراب في " السبعان "، لذلك هو اسم على هيئة المثنى وليس بمثنى.

---

(١) ينظر ، شرح ألفية ابن معطي للقواس ٢ / ١٢٦٦

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٤٤٣

(٣) البيت من الطويل ، وهو لتميم بن مقبل العدوي في ديوانه ٣٣٥ ، والمفصل ٢٦٠ ، وشرحه لابن يعيش ٥ / ١٤٤ ، والتصريخ لخالد الأزهري ٢/ ١٦٣ ، ولابن مقبل أو لابن أحمر في شرح الشافية للرضي ٢ / ١١ برواية " ديار " مكان " دار " ، وفي " شعر عمرو بن أحمر الباهلي " ١٨٨ ورد البيت ضمن الشعر المنسوب لابن أحمر ، ويقول المحقق : قال ابن أحمر ، والصواب أن الأبيات لتميم بن مقبل.

(ب) عند النسب إلى جمع المذكر السالم

هذا موضع آخر من مواضع التحول من الإعراب بالنيابة إلى الإعراب بالحركات الأصلية ، ويتحقق هذا عند النسب إلى جمع المذكر السالم الباقي على جمعيته الذي يجب رده إلى مفرده عند النسب ، أو جمع المذكر السالم المسمى به المعرب إعراب الجمع الذي يجب حذف علامة إعرابه عند النسب[١] . وإنما فعلوا ذلك بعد النسب ؛ لئلا يؤدي إلى اجتماع إعرابين في اسم واحد : إعراب بالحروف ، وإعراب بالحركات ، وكذا حتى لا يوصف المفرد بالجمع ، كما أن الواو والنون والياء والنون إعرابٌ ، ولا يكون في الوسط إعراب[٢]

أما الجمع المسمى به المعرب إعراب المفرد فلا يحذف منه شيء عند النسب.

فمن أجرى (زيدون) – علماً – مجرى (غسلين) في لزوم الياء والإعراب على النون منونة قال في النسب (زيدينيٌّ) بإثبات الياء والنون كما تقول :(غسلينيٌّ)[٣]

ومن أجراه أي (زيدون) مجرى) هارون) في لزوم الواو ، وجعل الإعراب على النون ، ومنع الصرف للعلمية وشبه العجمة ، أو أجراه مجرى (عربون) في لزوم الواو والإعراب على النون منونة ، أو ألزمه الواو وفتح النون كـ (الماطرون) ،قال في النسب على اللغات الثلاث : (زيدونيٌّ) بإثبات الواو والنون ، كما يقال : هارونيٌّ ، وعربونيٌّ ، وماطرونيٌّ[٤]

ومن الملاحظ أن الجمع المسمى به المعرب إعراب الممنوع من الصرف ؛ للعلمية وشبه العجمة ، يصير مصروفاً بعد النسب ؛ لزوال العلة .

قال المبرد : " وتقول هذه فِلَسْطُون يا فتى ، ورأيت فِلسطين يا فتى ، هذا القول الأجود ، وكذلك يَبرين، وفي الرفع يبرون يا فتى ، وكل ما أشبه هذا فهو بمنزلته ، تقول : قِنَّسرون، ورأيت قِنَّسرين ، قال الأعشى :

---

(١) ينظر ، شرح ألفية ابن معطي للقواس ٢ / ١٢٦٦

(٢) شرح الشافية للرضي ٢ / ١٠ ، ١١

(٣) التصريح ٢/ ٥٩٣

(٤) المصدر السابق ٢ / ٥٩٣

وشاهِدُنا الجُلُّ والياسَمو نَ والمُسْمِعاتُ بقُصّابها[١]

... فمن قال : هذه قِنسرون ، ويبرون ، فنسب إلى واحدة منها رجلاً أو شيئاً قال : هذا رجل قِنَّسريّق ويَبريٌّ بحذف النون والواو لمجيء حرفي النسب ، ولو أثبتهما لكان في الاسم رفعان ونصبان وجران ... ومن قال : هذه قِنَّسرين ، قال في النسب : قِنَّسرِينيّق ؛ لأن الإعراب على حرف النسب"[٢]

وقال القواس : " وإن علق الجمع المصحح علماً لشيء ، فإن جعل النون معتقب الإعراب ، لم تحذف علامة الجمع ؛ لأن إعرابه بالحركات بمنزلة إعراب المفرد ؛ لزوال معنى الجمع ، فيقال في زيدين : زيدينيٌّ ، ويصرف لأجل ياء النسب"[٣]

ففي جمع المذكر السالم بعد النسب تحولٌ من الإعراب بالنيابة إلى الإعراب بالأصالة ، ومن المنع من الصرف إلى الصرف[٤]

(ج) عند النسب إلى جمع المؤنث السالم

هذا موضع ثالث يتم فيه التحول من الإعراب بالنيابة إلى الإعراب بالأصالة بسبب النسب، وذلك عند النسب إلى جمع المؤنث السالم.

وهذا الجمع عند النسب إليه إن كان باقياً على جمعيته ولم ينقل إلى العلمية يُردَّ إلى مفرده ، ثم ينسب للمفرد ؛ لئلا يجتمع تأنيثان حين تنسب مؤنثاً ، فيقال : تمْري – بسكون الميم – عند النسب إلى تمَرات ؛ لأن مفرده ساكن العين[٥]

وإن كان مؤنثاً علماً ، فمن حكي إعرابه حال الجمع حذف علامة الجمع عند النسب ، فيقال: تمَريٌّ – بفتح الميم – عند النسب إلى تمرات (مسمى به معرب إعراب الجمع)[٦]

---

(١) البيت من المتقارب ، للأعشى في ديوانه ٦٩ برواية : وشاهدُنا الوردُ والياسمي ن والمسمعاتُ بقُصّابها ولا شاهد في هذه الرواية

(٢) الكامل في اللغة والأدب للمبرد ٢ / ٣٢٢

(٣) شرح ألفية ابن معطي ٢ / ١٢٦٦

(٤) سيأتي الحديث عن أثر النسب في التحول من المنع من الصرف إلى الصرف لا حقاً

(٥) التصريح ٢ / ٥٩٣، ٥٩٤ ، وينظر ، الكتاب ٣ / ٣٧٣

(٦) ينظر ، شرح ألفية ابن معطي للقواس ٢ / ١٢٦٥

ومن لم يحك إعرابه إعراب الجمع ومنع صرفه للعلمية والتأنيث نزَّل تاءه منزلة تاء(مكة) فحذفها ، ونزَّل ألفه منزلة ألف المقصور ، فيحذف التاء والألف في نحو (تمرات) ، فيقال: تمَريٌ – بفتح الميم – في حكاية الإعراب ومنع الصرف[١]

وإنما سكنت العين في حال بقائه على الجمعية ، وبقيت في حال نقله إلى العلمية ؛ للفرق بين النسب إليه جمعاً ، والنسب إليه علماً ؛ لأن علامة الجمع تحذف في كلا الحالين[٢]

والمدقق يلحظ أن النسب كان له دورٌ في التحول من الإعراب بالنيابة (إعراب جمع المؤنث السالم) إلى الإعراب بالأصالة عند النسب إليه وهو باقٍ على جمعيته ، أو مسمى به معرب إعراب الجمع.كما أنَّ له دوراً في التحول من الإعراب بالنيابة(إعراب الممنوع من الصرف) إلى إعراب المصروف إذا كان مسمى به معرباً إعراب الممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث.

قال ابن عصفور : " وإن كان جمع سلامة بالألف والتاء فتقول في النسب إلى تمرات : تمْريٌ – بتسكين العين – وإذا سميت به فإنك إن حكيت بعد التسمية حاله قبلها نسبت إلى واحده كما كنت تفعل قبل التسمية ، وإن لم تحكه بل تعربه إعراب ما لا ينصرف حذفت التاء، ثم نسبت إليه على قياس الأسماء المفردة التي في آخرها ألف فتقول في النسب إلى تمرات : تَمَريٌ – بفتح الميم – تحذف التاء ثم تنسب إليه "[٣]

ثانياً – صرف الممنوع من الصرف

من الآثار الملحوظة التي يسببها النسب صرف المنسوب بعد أن ممنوعاً من الصرف قبل النسب ، ولا يخفى أن هذا يعود إلى تسبُّب النسب في زوال سبب المنع من الصرف نتيجة التغيير الذي يحدث للصيغة ، وهذه الظاهرة يمكن ملاحظتها في أكثر من موضع منها :

---

(١) المقرب ٢ / ٤١٠ ، ٤١١

(٢) التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٥٩٤

(٣) المقرب ٢ / ٤١٠ ، ٤١١

(أ) النسب إلى ما آخره ياء مشددة زائدة بعد ثلاثة أحرف

هذا موضع من المواضع التي يحدث فيها النسب أثراً بنقل الكلمة إلى الصرف بعد أن كانت ممنوعة من الصروف قبله ، ومن ذلك نحو : كرسيّ ، وبُختيٌّ ، وقُمريّ فالحكم المتصل بهذا النوع عند النسب هو حذف الياء المشددة وإلحاق ياء النسب ؛ فراراً من الثقل المفرط الناتج من توالي أربع ياءات ، وكذلك لأنهما زيادتان زيدتا معاً ، فوجب حذفهما معاً ؛ فهما بمنزلة كل زيادتين[١] وعلى هذا يقال في النسب : كرسيٌّ ، وبُختيٌّ ، وقُمريٌّ .

إلا أنه يلاحظ أن اللفظ في ذلك كله – قبل النسب وبعده– واحدٌ ، لكن يقع الفرق بينهما من وجهين :

أحدهما – أن الاسم بعد النسب من قبيل الصفات المشبهة باسم الفاعل ، وجارٍ على أحكامها بخلاف ما قبل النسب فإنه اسم جامد لا عملَ له .

وهذا تغيير عام يلحق كل منسوب سبق أن أشرت إليه في الفصل الأول من هذا البحث.

والآخر – أن الاسم بعد النسب مصروفٌ على كل حال ، وإن كان قبل النسب غير مصروف، فـ (كراسيٌّ) ، و(بخاتيٌّ) إذا سُمي بهما ثم نُسب إليهما قيل : كراسيّ ، وبخاتيٌّ ، فصرفا ؛ لأن الياءين – الآن – غير الياءين اللتين كانتا قبل التسمية[٢]

وبهذا المعنى استدل سيبويه على أن الياءين بعد النسب غير الياءين قبله ، وهو من الأدلة الحسان[٣]

قال الشيخ خالد – مشيراً لما سبق – : " الياء المشددة الواقعة بعد ثلاثة أحرف فصاعدا... تحذف ... وتجعل مكانها ياء النسب فيتحد لفظ المنسوب ولفظ المنسوب إليه ، ولكن يختلف التقدير ... ويظهر لهذا الاختلاف التقديري أثر في الصناعة ؛ وذلك أنه إذا كان (بخاتي) – جمع بختي – ... علماً لرجل فإنه يكون غير منصرف استصحاباً لما كان عليه من الجمعية

---

(١) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٧/ ٤٣٧ ، وينظر، همع الهوامع ٦ / ١٥٥

(٢) المقاصد الشافية في شرح الكافية للشاطبي ٧ / ٤٣٧ ، وينظر ، المقتصد في شرح التكملة للشيخ عبد القاهر الجرجاني ١/ ٤٤٢

(٣) ينظر ، الكتاب ٣ / ٣٤٠

قبل العلمية... فإذا نسب إليه انصرف لزوال صيغة منتهى الجموع ؛ لأن الياء التي كانت تحصل الصيغة زالت ، وخلفتها ياء أخرى غيرها ، وهي أجنبية لم تُبنَ الكلمة عليها ؛ فوزنه قبل النسب(مفاعيل) وبعده (مفاعي)[١]

وعلى هذا يكون التحول الذي حدث للكلمات ناتجاً عن التغيير الذي أحدثه النسب فيها ، بحذف جزء من أجزائها مما ترتب عليه زوال علة المنع ، فكان الصرف أمراً حتمياً .

(ب) النسب إلى المختوم بتاء التأنيث

قرر الصرفيون أنه عند النسب إلى ما آخره تاء يجب حذفها سواء كانت للتأنيث حقيقة مثل : فاطمة ، أو لفظاً مثل : حمزة ، أو للمبالغة مثل : فهَّامة ، أو للوحدة مثل : تمرة[٢]

وقد ذكر الصرفيون عدة أسباب لحذف التاء منها :

أولاً – أن ياء النسب تجتمع مع تاء التأنيث في أن كل واحد منهما يُفرق به بين الجنس والواحد ، فتقول : يهوديٌ ويهود ، وزنجيٌ وزنج ، كما يقال : تمرة ، وتمر ، وشجرة وشجر[٣]

ثانياً – أنهما تجتمعان في الدلالة على معنى النسب كمهلبيّ ومهالبة ، وبربريٌ وبرابرة ، لمَّا زالت ياء النسب بالجمع صارت التاء عوضاً منها على معناها[٤]

قال ابن مالك : " وأكثر مجيء التاء لفصل أوصاف المؤنث من أوصاف المذكر ... وتجيء أيضاً لتأكيد التأنيث أو الجمع ، أو لبيان النسب أو التعريب أو المبالغة أو عوضاً من محذوف"[٥]

---

(١) التصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٥٨٨ ، ٥٨٩

(٢) ينظر ، التكملة لأبي علي الفارسي ٦٢ تحقيق د. حسن شاذلي فرهود

(٣) المقتصد في شرح التكملة للشيخ عبد القاهر الجرجاني ١ / ٤٥٩

(٤) ينظر ، التصريح ٢ / ٥٩٠

(٥) سبك المنظوم وفك المختوم لابن مالك ٢٣٦

ثالثاً – أنَّ كل واحدة منهما علامة تلحق آخر الاسم ، تنقله عن معناه إلى معنى آخر ، وينتقل الإعراب إليها ، فلما اشتبهتا من هذه الأوجه حُكم للتاء بحكم الياء ،فلم يجمعوا بينهما ؛ لأن الجمع بينهما سيكون أشبه بالجمع بين حرفين لمعنى واحد ، فكأن اجتماع التاء مع ياء النسب المشددة بمنزلة جمع تاءين[١]

رابعاً – أن المنسوب يصير بياء النسب صفة ، فتدخله تاء التأنيث إذا جرى على مؤنث ، تقول : امرأة تميمية ، وقيسيةٌ ، فلو لم تحذف من الاسم المنسوب إليه علامة التأنيث ، فقيل في النسب إلى فاطمة : فاطمتيٌ لوجب إذا جرى على مؤنث أن يقال : فاطمتية ، فيجمع بين علامتي تأنيث في كلمة واحدة[٢]

خامساً – أنها لو لم تحذف لوقعت حشواً ، وهي لا تقع إلا طرفاً ، فلا يقال : بصرتيٌ[٣]

والمدقق في هذا الموضع يجد أن النسب كان سبباً في صرف الممنوع من الصرف ، فنحو : فاطمة ، وعائشة ، وحمزة ، ومعاوية قبل النسب كان ممنوعاً من الصرف للعلمية والتأنيث إلا أنها صارت مصروفة بعد النسب ؛ لزوال سبب المنع نتيجة هدم جزء من بنية الكلمة عن طريق حذف التاء .

(ج) النسب إلى الوصف الذي يكون على وزن (أفعل)

من علل منع الاسم من الصرف : الوصفية ووزن الفعل ، ولقد جعل النحويون لمنع هذا الوصف من الصرف أربعة شروط ، من بينها عدم النسب ، وهذه الشروط هي :

١ – أن يكون وصفاً في الأصل ، فلا يمنع نحو (أدهم) للقيد ، ولا (أرقم) للحية ؛ لأن الوصفية فيهما عارضة.

---

(١) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي ٧ / ٤٣٨ ، وينظر شرح المفصل لابن يعيش ٥ / ١٤٢ ، وشرح ألفية ابن معطي للقواس ٢ / ١٢٥٠ ، ١٢٥١

(٢) المصدر السابق ٧ / ٤٣٨ ، ٤٣٩

(٣) المقتصد في شرح التكملة للشيخ عبد القاهر الجرجاني ١ / ٤٥٩ ، وينظر البيان في شرح اللمع للشريف عمر ٦٣٠ ، وشرح اللمع في النحو للواسطي ٢٤٣

٢ – أن لا يقبل التاء ، فيصرف نحو (أرمل) ؛ لأنه يقال (أرملة) ؛ وإنما صرف عند قبول مؤنثه التاء ؛ لأن الفعل لا يقبل التاء المتحركة ، فإذا دخلت على الاسم خرج بقبوله إياها عن شبه الفعل.

٣ – ألا يحذف منه شيء فيصرف (خير) و شر) مكبرين ؛ لزوال وزن الفعل بحذف الهمزة.

٤ – أن لا تدخل عليها ياء النسب ، فيصرف نحو : أعجميّ ، وأسوديّ ، وأحمريّ ؛ لمضارعة ياء النسب تاء التأنيث[١]

وبهذا يظهر أن تأثير ياء النسب في هذا الموضع كتأثير تاء التأنيث ؛ إذ التاء المتحركة لا تدخل على الفعل ، فلو اقترنت بالوصف صُرف الاسم ؛ لزوال المشابهة بين الاسم والفعل. كذلك ياء النسب إذا اقترنت بالوصف صُرف الاسم ؛ لأن الياء في هذا الموضع قطعت الشبه بين الاسم والفعل ، فانتفى سبب المنع ، فعاد الاسم إلى الأصل ، وهو الصرف.

(د) النسب إلى جمع التكسير الذي جاء على صيغة منتهى الجموع

من العلل التي تمنع الاسم من الصرف أن يكون على صيغة منتهى الجموع ، وهي كل جمع تكسير بعد ألف جمعه حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن مثل : مصابيح ، وقناديل ، ومساجد ، ورسائل[٢]

وهذا الجمع المشبه (مَفاعل) أو (مفاعيل) هو الجمع الذي لا نظير له في الآحاد العربية، وهو كألف التأنيث في أنه يستقل بمنع الصرف وحده ؛ لقيامه مقام شيئين ، فإنَّ فيه فرعية من جهة الجمع ، وفرعية من جهة عدم النظير[٣]

وهذا النوع من الجمع من أحكامه عند النسب إليه أن يرد إلى مفرده ثم يُنسب إلى المفرد ، فيقال في نحو مساجد : مسجديٌّ[٤] . وإنما ردوه إلى واحده لعلل منها :

---

(١) شرح ألفية ابن معطي للقواس ١ / ٤٤٧

(٢) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٢ / ٢٧١

(٣) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٢ / ٢٧١

(٤) شرح الشافية للرضي ٢ / ٨٠ ، وينظر شرح ألفية ابن معطي للقواس ٢ / ١٢٦٥ ، والتصريح ٥ / ٢٢٦

١ – أن الغرض هو الدلالة على الجنس ، فيكفي منه لفظ الواحد ؛ إذ لا ينسب إلى الشيء إلا ويقصد كثرة الملابسة ، فإذا قيل : مسجديّ عُلم أنه يُراد وصف المنسوب إلى هذا الجنس بكثرة ملابسته ، ولو قيل : مساجديّ لم تفد شيئاً آخر ، فلمَّا كان كذلك ردوا الجمع إلى الواحد[١]

٢ – أن الأصل في المنسوب والأغلب فيه أن يكون واحداً ، وهو الوالد أو المولد أو الصنعة، فحمل على الأغلب[٢]

٣ – وقيل لُيعلمَ أن لفظ الجمع ليس علماً لشيء ، فلا حاجة إلى لفظ الجمع ؛ إذ لا تريد أن تنسب إلى موضع بعينه[٣]

ومن الواضح أن ردَّ جمع التكسير الذي جاء على صيغة منتهى الجموع إلى مفرده يؤدي إلى زوال الصيغة ، ومن ثمَّ يتم الصرف بعد النسب ؛ لأن المعتبر موافقته لـ (مَفاعل) و(مفاعيل) في الهيئة لا في الوزن[٤]

(هـ) النسب إلى المختوم بألف التأنيث المقصورة

الاسم المختوم بألف التأنيث المقصورة – شريطة أن تكون رابعة فأكثر – يمنع من الصرف؛ لوجود علة واحدة تقوم مقام علتين[٥]

وإنما استثقلت الألف بالمنع ؛ لأنها قائمة مقام شيئين ؛ لأنها لازمة لما هي فيه ، بخلاف التاء فإنها – في الغالب – مقدرة الانفصال ، ففي المؤنث بالألف فرعية من جهة التأنيث ، وفرعية من جهة لزوم علامته ، بخلاف المؤنث بالتاء[٦]

---

(١) المقتصد في شرح التكملة ١ / ٤٧٢

(٢) شرح الشافية للرضي ٢ / ٨٠

(٣) المقتصد في شرح التكملة ١ / ٤٧٣ ، ٤٧٤

(٤) ينظر ، توضيح المقاصد والمسالك ٢ / ٢٧١

(٥) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٢ / ٢٦٥ تحقيق أحمد محمد عزوز

(٦) المصدر السابق ٢ / ٢٦٥٦

وهذا النوع عند النسب إليه تُحذف ألفه إن كانت خامسة أو سادسة أو رابعة مع تحرك الثـــاني ، ويصير الاسم – بسبب النسب – مصروفاً بعد أن كان ممنوعاً من الصرف ؛ لزوال العلة[١]

ويدخل في هذا الموضع ما إذا كان الاسم مختوماً بألف الإلحاق المقصورة نحـــو : علقـــى ، وأرطى ، فإنه عند حذفها بسبب النسب يترتب على ذلك أمران:

أحدهما – نقل الإعراب المقدر إلى ظاهر .

والآخر – تحويل الممنوع من الصرف إلى مصروف .

(و) النسب إلى المختوم بألف التأنيث الممدودة

وهذا النوع – أيضاً – يؤثر فيه النسب بتحويله إلى مصروف بعد أن كان ممنوعاً ؛ لكونـــه مختوماً بألف التأنيث الممدودة التي تقوم مقام علتين [٢]

والسبب في صرف المختوم بألف التأنيث الممدودة بعد النسب أنه أحدث فـــي بنيـــة الكلمـــة تغييراً أزال سبب المنع.

وهذا التغيير هو لزوم قلب ألف التأنيث الممدودة واواً عند النسب ، فيقال في نحو : صحراء ، وحمراء : صحراويٌّ ، وحمراويٌّ ؛ وذلك أنهم كرهوا أن تقع علامة التأنيث حشواً فقلبوها إلى الواو ؛ ليتغير لفظها ؛ إذ الواو ليس من علم التأنيث[٣]

قال الرضي : " وإما أن تكون زائدة محضة وهي للتأنيث ويجب قلبهـــا فـــي النســـب واواً ؛ لأنهم قصدوا الفرق بين الأصلي المحض والزائد المحض ، فكان الزائد بالتغيير أولى ، ولولا قصد الفرق لم تُقلب ؛ لأن الهمزة لا تُستثقل قبل الياء استثقال الياء قبلها ، لكنهم لمَّا قصدوا الفرق ، والواو أنسب إلى الياء من بين الحروف وأكثر ما يقلب إليه الحرف المستثقل قبـــل ياء النسب قُلبت إليه الهمزة"[٤]

---

(١) ينظر ، شرح ألفية ابن معطي للقواس ٢ / ١٢٥٤

(٢) ينظر ، المقتصد في شرح التكملة ١ / ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، وينظر ، سبك المنظوم وفـــك المختـــوم لابن مالك ٢٤٥ ، والتسهيل ٢٦١

(٣) المقتصد في شرح التكملة ١ / ٤٤٨

(٤) شرح الشافية للرضي ٢ / ٥٥ ، وينظر ، شرح اللمع للو اسطي ٢٤٣ ، والبيان فـــي شـــرح اللمع للشريف عمر ٦٣٠ ، وشرح ألفية ابن معطي للقواس ٢ / ١٢٥٤

قال القواس : " وإنما تعين القلب لامتناع حذفها وإقرارها . أما الحذف فلأنها قويت بتحركها، وأما الإقرار فلئلا تقع علامة التأنيث حشواً ،أما تخصيص الواو فلأنها لو قلبت ياءً لاجتمع ثلاث ياءات"(١) . قال ابن يعيش : " فإذا نسبت إلى ما لا ينصرف ، نحو : (حمراء) و(صحراء) ، فالباب أن تقلب الهمزة واواً فيه ، فتقول : حمراويّ ، و(صحراويّ). وإنما قلبت الهمزة فيه واواً ، ولم تقر بحالها ؛ لئلا تقع علامة التأنيث حشواً ، ولم تكن لتحذف ؛ لأنها لازمة تتحرك بحركات الإعراب ، فهي حَمية بالحركة. ولمَّا لم يجز حذفها ، وجب تغييرها ، فقلبت واواً "(٢)

(ز) **النسب لِمَا كان على وزن (فَعيلة) أو (فُعيلة)** هذه صورة أخرى من الصور التي تتحول بسبب النسب إلى مصروفة بعد أن كانت من ممنوعة من الصرف ؛ وذلك لأن ما كان على وزن (فَعيلة) أو (فُعيلة) (علماً) نحو : حنيفة ، وقُريظة يمنع من الصرف للعلمية والتأنيث(٣)

وسبب هذا التحول أنه عند النسب لِما كان على وزن (فَعيلة) يحذفون تاءه وياءه بشرط ألا تكون العين مضعفة نحو : جليلة ولا معتلة نحو : طويلة ، فإن كان الأمر كذلك ، فلا تحذف الياء(٤) ومثله (فُعيلة) تحذف ياؤه وتاؤه بشرط ألا تكون العين مضعفة ، فإن كانت مضعفة نحو : هريرة ، حذفت التاء وبقيت الياء(٥)

فكما هو ملاحظ تسبب النسب – في كل الأحوال – في حذف تاء التأنيث من الصيغتين مما ترتب عليه زوال علة المنع ، فصرفا.

---

(١) شرح ألفية ابن معطي للقواس ٢ / ١٢٥٤

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٤٦٠

(٣) توضيح المقاصد والمسالك ٢ / ٢٧٩ ، وينظر ، الكتاب ٣ / ٣٣٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٣١٧ ، ٣١٨ ، والمساعد ٣ / ٣٦٦

(٤) توضيح المقاصد والمسالك ٣ / ١٠٨ : ١١٠

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ٣٥٠ ، وينظر توضيح المقاصد والمسالك ٣ / ١٠٨ : ١١٠

(ح) النسب إلى المركب المزجي

هذه صورة أخرى من صور التحول من المنع من الصرف إلى الصرف ، وتتحقق عند النسب إلى المركب المزجي ؛ لأن هذا المركب – مع التسليم بتعدد الآراء فيه إعراباً وبناء ، صرفاً ومنعاً – إلا أنه في بعض صوره يمنع من الصرف ؛ للعلمية والتركيب المزجي نحو : سيبويه وبعلبك[١]

وهذا المركب عند النسب إليه قد ينسب إلى صدره مع حذف العجز ، أو العكس ، أو إليهما معاً مزالاً تركيبهما ، أو ينسب إلى جميع المركب، أو يبنى من جزأي المركب اسماً على (فعلل) وينسب إليه ، فيقال : بعليٌّ ، وبكيٌّ ، وبعليٌّ بكيٌّ ، وبعلبكيٌّ ، وبعلبيٌّ[٢]

والملاحظ أن النسب كان له دوره في تغيير بنية المركب ممَّا أدى إلى زوال سبب المنع ، فعاد الاسم إلى الصرف.

ثالثاً – تحويل المعرب بحركات مقدرة إلى معرب بحركات ظاهرة

من التحولات التي يحدثها النسب في المنسوب تحويله إلى معرب بالحركات الظاهرة بعد أن كان قبل النسب يعرب بحركات مقدرة ، وتتجلى هذه الظاهرة عند النسب إلى المقصور ، والمنقوص ، والمركب الإسنادي.

(أ) المقصور

هو الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة قبلها فتحة مثل : سلمى ، ومصطفى [٣]

وهذا النوع من الأسماء يعرب – كما هو معروف– بعلامات مقدرة في جميع أحواله ، والمانع من ظهور الحركة الإعرابية على آخره هو التعذر[٤]

فيقال : جاء مصطفى ، ورأيت مصطفى ، ومررت بمصطفى.

---

(١) ارتشاف الضرب ٢ / ٩٦٣ ، وينظر ، المساعد ١ /١٢٨

(٢) التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٥٩٩ ، ٦٠٠

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٣٣

(٤) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ١ / ٧٨

والمقصور بعد النسب يتحول إلى معرب بالحركات الأصلية الظاهرة بعد أن كان يعرب بالحركات الأصلية المقدرة ، وهذا التحول سببه التغيير الذي يحدث لألف المقصور من حذف أو قلب واو مع ما يتطلبه النسب من نقل العلامة الإعرابية إلى الياء المشددة ممَّا يؤدي إلى التحول من الإعراب المقدر إلى الإعراب الظاهر.

(ب) المنقوص

هذا موضع آخر يتحول فيه الإعراب – بسبب النسب – إلى ظاهر بعد أن كان مقدراً ، والاسم المنقوص هو الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة قبلها كسرة نحو: القاضي ، والساعي[١]

والمنقوص تقدر عليه العلامة الإعرابية في حالتي الرفع والجر ؛ للثقل ، بينما تظهر على آخره الفتحة في حال النصب؛ للخفة ، فيقال : جاء القاضي ، ورأيت القاضيَ ، ومررت بالقاضي[٢]

وإذا كان المنقوص يقدر عليه الإعراب في حالتين ، ويظهر في حالة واحدة ، فإنه – بعد النسب– يظهر عليه الإعراب في جميع الأحوال ، وهذا التحول سببه التغيير الذي يطرأ على ياء المنقوص : حذفاً أو قلباً ، مع نقل الإعراب إلى الياء المشددة التي يظهر عليها الإعراب.

وعلى هذا يتحول المنقوص من الإعراب التقديري في معظم أحواله إلى الإعراب الظاهر في جميع الأحوال.

(ج) المركب الإسنادي

المركب الإسنادي هو محكي الجمل ، أو العلم المنقول من جملة مثل : تأبط شراً ، وشاب قرناها[٣]

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٣٦

(٢) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ١ / ٧٨

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٩٨

وهذا النوع من المركبات يعرب بحركات مقدرة في جميع أحواله ؛ والمانع من ظهور الحركة اشتغال المحل بحركة الحكاية[١]

وهذا النوع يَحدثُ تحولٌ في إعرابه بعد النسب ؛ إذ يتحول من الإعراب المقدر إلى الإعراب الظاهر في جميع أحواله ، وسبب هذا التحول هو التغيير الذي يطرأ على الصيغة المحكية بعد النسب ، فينسب إلى الصدر ويحذف العجز ، وقد ينسب إلى العجز ويحذف الصدر ، وقد ينسب إلى لفظ المركب ومع هذا يحدث التحول في الإعراب ؛ لتطرف الياء المشددة [٢]

قال سيبويه : " هذا باب الإضافة إلى الحكاية فإذا أضفت إلى الحكاية حذفت وتركت الصدر بمنزلة عبد القيس ، وخمسة عشر حيث لزمه الحذف كما لزمها ، وذلك قولك في تأبط شراً: تأبطيٌّ"[٣]

فقد أشار سيبويه إلى أنه عند النسب إلى المركب الإسنادي يحذف عجزه وينسب إلى صدره وهو لون من ألوان التغيير الذي يطرأ على هذا النوع من المركبات[٤]

مما يتسبب في تحوله إلى الإعراب الظاهر بدلاً من المقدر .

رابعاً – تحويل المبني إلى معرب

هذه واحدة من التحويلات التي يحدثها النسب ، فالاسم قد يتحول من البناء إلى الإعراب بسبب تغييرات النسب العامة أو الخاصة التي تطرأ عليه ، ومن مظاهر ذلك:

(أ) عند النسب إلى الثنائي وضعاً

من المعروف أن الاسم الذي يكون على حرفين على ضربين : أحدهما – ما لم يكن له ثالث أصلاً ؛ ولذا يسمى بـ (الثنائي وضعاً) .

والآخر – ما كان له ثالث فحذف.

---

(١) ينظر ، ارتشاف الضرب ٩٦٤/٢، شرح التسهيل لابن مالك ١٧٣/١، والمساعد ١٢٨/١

(٢) ينظر ، الأصول ٣ / ٧٠ ، وشرح الكافية الشافية ٤ / ١٩٥٣ ، والمساعد ٣ / ٣٥٤

(٣) الكتاب ٣ / ٣٧٧

(٤) ينظر ، شرح ابن الناظم على الألفية ٥٦٩

والقسم الأول لا بد أن يكون في أصل الوضع مبنياً ؛ لأن المعرب لا يكون على أقل من ثلاثة أحرف في أصل الوضع[١]

وهذا ما نص عليه الخليل بن أحمد بقوله : "الاسم لا يكون أقل من ثلاثة أحرف، حرف يبتدأ به ، وحرف تحشى به الكلمة ، وحرف يوقف عليه، فهذه ثلاثة أحرف مثل: (سعد وعمر) ونحوهما من الأسماء، بُدئ بالعين وحشيت الكلمة بالميم ووقف على الراء"[٢]

والسبب في تحول هذا النوع – الثنائي وضعاً – من البناء إلى الإعراب يعود إلى تأثره بالنسب الذي يحدث فيه التغييرات العامة ، والتغييرات الخاصة ، فهو إن كان ثانيه حرفاً صحيحاً جاز فيه التضعيف وعدمه ، فيقال في (كم) : كمّيٌّ ، وكميّ ، وإن كان ثانيه حرف لين ضُعف إن كان ياء أو واواً ، فيقال في (كي) و (لو) : كيويٌّ ، ولوويٌّ ، وإن كان ألفاً ضوعفت وأبدل ضعفها همزة ، فيقال فيمن اسمه (لا) : لائيٌّ ، وإن شئت أبدلت الهمزة واواً فيقال : لاويٌّ[٣]

فهذا التحول الذي أحدثه النسب من تغيير ونقل إعراب إلى الياء كان سبباً في الانتقال من البناء إلى الإعراب[٤]

(ب) عند النسب إلى المركب المزجي

وهذا موضع آخر يتم الانتقال فيه من البناء إلى الإعراب ؛ لأن المركب المزجي متى كان مختوماً بـ (ويه) كان الأكثر فيه أن يبنى على الكسر ، فيقال : جاء سيبويهِ ، واحترمت سيبويهِ ، ومررت بسيبويهِ .

كما أنه إذا لم يكن مختوماً بـ (ويه) نحو : بعلبك كان من الوجوه الجائزة فيه البناء على فتح الجزأين[٥]

---

(١) شرح الشافية ٢ / ٦٠ ، وينظر التصريح ٢ / ٦٠٧

(٢) العين للخليل ٤٩/١ ، وينظر ، شرح التصريف للثمانيني ٢٠١ تحقيق د / إبراهيم بن سليمان البعيمي . مكتبة الرشد . الرياض ط الأولى ١٤١٩ هـ – ١٩٩٩ م.

(٣) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٣ / ١١٨

(٤) ينظر ، شرح الكافية الشافية ٤ / ١٩٥٦ ، والمساعد ٣ / ٣٧٤

(٥) ارتشاف الضرب لأبي حيان ٢ / ٩٦٣

وبعد النسب يتحول هذا النوع من المركبات إلى الإعراب الكامل بعد البناء في بعض صوره؛ ولا شك أن هذا التحول راجع إلى النسب الذي أحدث في بنية المركب تغييراً بحذف العجز أو الصدر ، أو نحت كلمة منه على وزن (فَعلل) ثم النسب إليها ،أو حتى النسب للمركب على لفظه مع تطرف الياء المشددة [١]

وفي كل حالة من هذه الأحوال لازم التغييرات الخاصة تغييرات عامة تمثلت في نقل الإعراب إلى الياء المشددة ، فانتقل المركب المزجي إلى الإعراب الكامل[٢]

فضلاً عن ذلك فإن هذه الظاهرة تعود إلى طبيعة النسب الذي لا يجتمع مع بناء ؛ لأنه يلزم معه الإعراب.

خامساً – تحويل الأعلام المركبة إلى مفردة

من المعروف أن العلم ينقسم باعتبار اللفظ إلى قسمين : مفرد ، ومركب

وأن العلم المفرد هو ما ليس بمركب نحو : خالد ، وسعاد .

وأن العلم المركب ينقسم إلى ثلاثة أنواع : إضافي ،وإسنادي ومزجي[٣]

والمركب الإضافي هو ما تكون من جزأين ، يسمى الأول منهما (مضافاً) ، ويسمى الثاني (مضافاً إليه) مثل : عبد الله ، وعبد الرحمن . وأما المركب الإسنادي هو : ما تكَّون من جملة اسمية أو فعلية سُمِّى بها [٤] نحو : تأبط شراً ، وشاب قرناها ، وسعاد مجتهدة (مسمى بها) . وأما المركب المزجي هو : ما تكون من كلمتين امتزجتا حتى صارتا كلمة واحدة بحيث تنزل الثانية من الأولى منزلة تاء التأنيث نحو : بعلبك ، وسيبويه [٥]

---

(١) ارتشاف الضرب ٢ / ٦٠١ ، وينظر ، الكتاب ٣ / ٣٧٤ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٤ / ١٩٥٢ ، وشرح الشافية للرضي ٢ / ٧١

(٢) شرح ألفية ابن معطي للقواس ٢ / ١٢٦٩ ، وينظر ، شرح الشافية للرضي ٢ / ٧٢ ، ٧٣

(٣) ارتشاف الضرب ٢ / ٩٦٣ ، ٩٦٤

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ٧٤/١ ، وينظر ، شرح التسهيل لابن مالك ٧٧/١ : ٢٧٣ .

(٥) شرح الأشموني ٤١١/٣ ، ٤١٢ .

وهذه الأنواع الثلاثة من المركبات يُحدث فيها النسب تغييراً يقوم على هدم جزء من بنيتها ، فقد يُحذف العجز وينسب إلى الصدر ، وقد يحدث العكس ، وقد ينحت لفظ على وزن(فعلل) وينسب إليه [١]

فمن الواضح أن هذه التحولات التي تسبب فيها النسب كانت سبباً في انتقال العلم من التركيب إلى الإفراد.

هذه هي أهم التحولات التي يحدثها النسب ، وهي تحولات أشار النحاة إلى بعضها إشارات عابرة في بعض المواضع التي احتاج الأمر منهم التفريق بين صيغتين متشابهتين.

(١) شرح ألفية ابن معطي للقواس ٢ / ١٢٩٦ ، وينظر شرح الشافية للرضي ٢ / ٧٢ ، ٧٣

الخاتمة

وبعد... ، فقد أمكن من خلال دراسة هذا الموضوع استظهار النتائج الآتية .

☜ أظهر البحث أن النسب له آثار متنوعة على النحو العربي بما يملكه من مؤهلات مكَّنته من ذلك ، أو بما يُحدثه في الاسم من تغييرات عامة وخاصة.

☜أنَّ النسب باب تغيير وَهدْم ، فهو من أكثر أبواب الصرف العربي احتمالاً للتغيير ، وقد أدى هذا إلى مزيد من الآثار النحوية المتنوعة.

☜ أنَّ للنسب نصيباً من القراءات القرآنية ؛ إذ ورد في الشواذ حذف إحدى ياءي النسب ، وزيادتها في موضع لا يراد فيه النسب .

☜أنَّ النسب يؤدي إلى تحويل الجامد إلى صفة مما يجعله قادراً على أداء عمل الصفات في رفع المظهر والمضمر .

☜ أنَّ المنسوب متفق على إعماله ، إلا أن بعض النحويين يُعمله عمل الصفة المشبهة فيرفع فاعلاً ، وبعضهم يُعمله عمل اسم المفعول فيرفع نائب فاعل ، وهو الأقرب للتقدير والصيغة .

☜ أنَّ المنسوب لا يعمل في المفعول به ؛ لأنه بمعنى اللازم .

☜ أنَّ المنسوب – لعدم مشابهته للفعل لفظاً – لا يعمل إلا في مخصص تلك الذات المبهمة المدلول عليها إما ظاهراً أو مضمراً ، ولا يعمل في غيره إلا في الظرف ؛ لأنه تكفيه رائحة الفعل

☜ أنَّ النسب يقوم بدور القيد البديل عند انعدام الوصفية الحقيقية ، مما يؤدي إلى إصلاح قاعدة كما هو الحال في جمع الجامد المنسوب إليه جمع مذكر سالماً.

☜ أنَّ النسب يؤدي إلى زوال التأنيث ؛ إذ إن حذف تاء التأنيث من الاسم عند النسب مطرد لا ينكسر إلا في الشواذ .

☜ أنَّ النسب يُحوِّل العلم إلى نكرة ، فينقله من التعيين إلى الشيوع.

☜ أنَّ النسب يؤدي إلى صرف الممنوع من الصرف نتيجة تسببه في تغيير بنية الكلمة وهدم جزء من أجزائها مما يؤدي إلى زوال سبب المنع .

☜ أنَّ النسب يؤدي إلى التحول من الإعراب بالنيابة إلى الإعراب الأصلي نتيجة الرد إلى المفرد ، أو حذف علامة التثنية والجمع .

☜ أنَّ النسب لا يجتمع مع الإعراب المقدر ، بل يتحول المقدر بسبب النسب إلى إعراب ظاهر على الياء المشددة .

☜ أنَّ ياء النسب تشبه تاء التأنيث فلم يُجمع بينهما إلا شذوذاً ؛ إذ لو لم تحذف التاء لأدى إلى الجمع بين متنافيين من حيث إنَّ كلتيهما – التاء والياء– تقتضي أن تكون طرفاً وأن تتحمل الإعراب.

☜ أنَّ أسماء النسب تصلح نعتاً للنكرة والمعرفة ، ولا بد أن يطابقهما تعريفاً وتنكيراً .

☜ أنَّ قصد النسب شرط مهم في النعت بالمنسوب ، فإذا لم يكن النسب مقصوداً لم يكن الاسم بمعنى المشتق ويظل على جموده الكامل ، فلا يصلح أن يقع نعتاً .

☜ أنَّ النسب صديق الإعراب والصرف ، فالمبني مع النسب يصير معرباً ، والممنوع من الصرف يصير مصروفاً.

☜ أنَّ مصطلحات النسب من (المنسوب) ، و (المنسوب إليه) ، و(النسبة) لم يقتصر استعمالها على هذا الباب ، بل استعملها النحويون في غير بابها مريدين بها دلالات أخرى متعلقة بالباب النحوي الذي وردت فيه.

☜ أنَّ الوصف المعرف المنسوب تختص حكايته بـ (مَنْ) مع زيادات سابقة ، وأخرى لاحقة

☜ أنَّ حكاية الوصف المنسوب يـ (مَنْ) تختص بالعقلاء ؛ مراعاة لاختصاص (مَنْ) بالعقلاء ، ولذا لايجوز – في الأشهر – السؤال بـ (مَنْ) عن صفة ما لا يعقل.

☜أنَّ الحكاية بـــ (مَنْ) للوصف المنسوب تكون وصلاً ووقفاً ، وبذلك خالفت حكمها عنـــد حكايتها للنكرة التي اشترط فيها النحويون أن تكون الحكاية بها وقفاً .

☜ أنَّ الياء المشددة (وهي علامة النسب) تحذف عند الترخيم ؛ لأنها بمثابة حرفين زِيـــدا معاً ، فلزم – عند الترخيم – حذفهما معاً .

☜ أنَّ المنسوب أحد الامور التي تصلح للنصب على الظرفية، ويتعدى إليه الفعل .

☜ أنَّ النسب السماعي يأتي على وزن اسم الفاعل ، وصيغ المبالغة ، وغيرهما ، مع وجود الدليل على إرادة النسب ، أو إرادة غيره.

☜ أنَّ للنسب أثراً في عدم النظير ، فللخوف من أن تدرك الاسمَ المختوم بواو قبلها ضـــمة لازمة ياءُ النسب ، مما يترتب عليه كسر الواو قبلها لجأوا إلى قلب الضمة كســـرة ، وقلـــب الواو ياء.

هذه هي أهم الملحوظات التي أمكن استنتاجها من دراسة هذا الموضوع .

المصادر والمراجع

أولاً – الدوريات والمجلات

- التصغير وآثاره النحوية . إعداد د / جمال محمد أحمد عوض . بحث منشور في مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين في قنا – العدد السابع.
- مجلة مجمع اللغة العربية الملكي : " قرار فعَّال للنسبة إلى شيء " عدد ١ ، الطبعة الأميرية ببولاق ، القاهرة ، مصر ١٩٣٤ م ، الجلسة السادسة والعشرون.

ثانياً – المطبوعات

- القرآن الكريم
- أدب الكاتب لابن قتيبة ، تحقيق محمد الدالي . ط مؤسسة الرسالة
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي : تحقيق د / رجب عثمان محمد ، مراجعة د / رمضان عبد التواب . الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ط الأولى ١٤١٨ هـ -١٩٩٨م
- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري ، تحقيق فخر صالح قدارة ط الأولى ١٩٩٥ م دار الجيل . بيروت . لبنان
- الأشباه والنظائر في النحو لجلال الدين السيوطي(ت ٩١١هـ) دائرة المعارف العثمانية- حيدر آباد الدكن ، الطبعة الثانية ١٣٥٩هـ .
- الأصمعيات لأبي سعيد عبد الملك بن قريب المعروف بـ " الأصمعي " (ت٢١٦هـ) تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، ١٣٧٥هـ.
- الأصول في النحو لابن السراج. تحقيق د. عبد الحسين الفتلي. ط الأردن ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥م .

☜ الأضداد لأبي حاتم سهل بن محمد بن عثمان السجستاني (ت:٢٥٥هـ) تحقيق د.محمد عودة أبو جري، مراجعة: د.رمضان عبد التوّاب، مكتبة الثقافة الدينية، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

☜ إعراب القراءات الشواذ للعكبري، تحقيق محمد السيد احمد عزوز ، ط١، عالم الكتب، بيروت ، ١٩٩٦م.

☜ الإغراب في تيسير الإعراب للحسن بن أحمد الجلال ١٠٥ ، ١٠٦ دراسة وتحقيق أحمد بن عبد الله القاضي . إشراف د . أسامة طه الرفاعي. ط دار الإيمان للطبع والنشر والتوزيع ٢٠٠٥ م

☜ ألفية ابن مالك في النحو والصرف ط مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده . ميدان الأزهر بالقاهرة.

☜ أمالي ابن الحاجب لأبي عمرو عثمان بن الحاجب ، دراسة وتحقيق د/ فخر صالح سليمان قداره ط دار الجيل بيروت ، ودار عمار .عمَّان - الأردن . ط ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م .

☜ الأمالي الشجرية لابن الشجري، أبو السعادات هبة الله بن علي ، دار المعرفة للطباعة والنشر- بيروت- لبنان ١٣٤٩هـ.

☜ الأمالي لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي ط دار الكتاب العربي . بيروت (بدون)

☜الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين، والكوفيين لأبي البركات الأنبا ري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى ، الطبعة الرابعة ١٩٦١م

☜الأنموذج في النحو للزمخشري ، اعتنى به سامي بن حمد المنصور ط الأولى ١٤٢٠ هـ -١٩٩٩ م .

☜أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لجمال الدين بن هشام المصري ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الندوة الجديدة- بيروت ، ط السادسة ١٩٨٠م.

☜ الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر ، تحقيق وتقديم: د. موسى بناي العليلي- مطبعة العاني ، بغداد ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م.

☜الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي ، تحقيق د.حسن شاذلي فرهود ، ط القاهرة ١٩٦٩م

☜ البديع في علم العربية لابن الأثير : مبارك بن محمد الشيباني الجزري . تحقيق ودراسة د / فتحي أحمد علي الدين . جامعة أم القرى ط الأولى ١٤٢٠ هـ .

☜ البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ، تحقيق ودراسة د . عياد بن عيد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي ط الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م .

☜ تاج العروس من جواهر القاموس للسيد محمد مرتضى الزبيدي ، تحقيق عبد الستار أحمد فراج ، مطبعة حكومة الكويت، ١٩٦٥ م ، وطبعة مكتبة الحياة بيروت. لبنان .

☜ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ، تحقيق محمد كامل بركات ط دار الكاتب العربي .القاهرة ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م .

☜التصريح بمضمون التوضيح للشيخ / خالد الأزهري ، دراسة وتحقيق د / عبد الفتاح بحيرى إبراهيم . ط الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .

☜ تصريف الأسماء والأفعال لفخر الدين قباوة . مكتبة المعرف . بيروت . لبنان ط الثانية ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

☜التعريفات للشريف علي بن محمد الجرجاني . ط الثالثة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م. دار الكتب العلمية . بيروت

☜ تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني ، تحقيق د. محمد عبد الرحمن المفدي ، دار بساط . بيروت . الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

☜ تفسير البحر المحيط لأبي حيان وبهامشه تفسير النهر الماد من البحر لأبي حيان نفسه، وكتاب الدر اللقيط من البحر للإمام تاج الدين الحنفي تلميذ أبي حيان ، ط الثانية ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

- التكملة لأبي علي الفارسي . تحقيق د . حسن شاذلي فرهود . ط الأولى ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م . عمادة شؤون المكتبات . جامعة الرياض .
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لمحب الدين محمد بن يوسف المعروف بناظر الجيش ت ٧٧٨ هـ ، تحقيق الدكاترة : علي محمد فاخر ، وجابر محمد ، وإبراهيم جمعة ، وجابر السيد مبارك ، وعلي السنوسي محمد ، ومحمد راغب نزَّال ط دار السلام . الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م .
- توضيح المقاصد والمسالك على ألفية ابن مالك للمرادي . تحقيق : أحمد محمد عزوز المكتبة العصرية . صيدا . بيروت . ط الأولى ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م .
- تيسيرات النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع نهج جديدة للدكتور. شوقي ضيف . ط دار المعارف بالقاهرة ١٩٨٦ م.
- الجمانة في شرح الخزانة لناصيف اليازجي ، مختصر بقلم ولده إبراهيم اليازجي ، مكتبة دار البيان ، بغداد ، العراق ، ومكتبة صعب ، بيروت ، لبنان (د. ت)
- الجني الداني في حروف المعاني للمرادي، حسن بن قاسم (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: د. طه محسن، مطابع مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر-بغداد ١٣٩٦هـ=١٩٧٦م.
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، شرحها : تركي فرحان المصطفى . منشورات محمد على بيضون . بيروت .ط الأولى ١٤١٩ هـ- ١٩٩٨م .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ومعه شرح الشواهد للعيني . ط دار إحياء الكتب العربية .
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٣٩هـ)، تحقيق عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣ ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.
- الخصائص لأبيالفتح عثمان بن جني ، تحقيق: محمد علي النجار . دار الكتاب العربي . بيروت
- خلاصة الأقوال على شرح لامية الأفعال لبدر الدين بن جمال الدين بن مالك ٢٨ تحقيق أحمد بن إبراهيم بن عبد المولى المغيني المكتبة الإسلامية ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٦

☜الدراسات الصرفية عند العرب منذ نشأتها حتى القرن الرابع الهجري للدكتور نهاد فليح، ط العراق ١٩٦٠م.

☜دروس في التصريف لمحمد محيي الدين عبد الحميد.المكتبة العصرية . صيدا . بيروت

☜ ديوان الأسود بن يعفر ، صنعة نوري حمودي القيسي . الطبعة الأولى .وزارة الثقافة والإعلام في الجمهورية العراقية.

☜ ديوان أبي دؤاد الإيادي – ضمن دراسات الأدب العربي للدكتور إحسان عباس وآخرين ط بيروت ١٩٥٩ م.

☜ ديوان الأعشى " ميمون بن قيس " تحقيق لجنة الدراسات في دار الكتاب اللبناني ، إشراف كامل سليمان ط الأولى ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت (د. ت)

☜ ديوان امريء القيس ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة ١٩٦٩

☜ ديوان تميم بن مقبل العدوي ، نحقيق د. عزة حسن ، مطبوعات وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، إحياء التراث العربي ، دمشق ، سوريا ، ١٩٦٢ م.

☜ ديوان جرير بن عطية شرح د / يوسف عيد ط دار الجيل بيروت ط الأولى ١٤١٣هـ ١٩٩٢م .

☜ ديوان الحطيئة تحقيق نعمان أمين طه . مكتبة الخانجي.

☜ ديوان العجاج برواية عبد الملك بن قريب " الأصمعي " ، تحقيق د. عزة حسن ، مكتبة دار الشرق ، بيروت ، لبنان ١٩٧١ م.

☜ ديوان عدي بن زيد العبادي ، تحقيق محمد جبار المعيبد . منشورات وزارة الثقافة والإرشاد في الجمهورية العراقية . بغداد . سلسلة كتب التراث (٢) لا ط . لا ت.

☜ ديوان لبيد بن ربيعة العامري بشرح الطوسي ، تحقيق د. حنا نصر الحتي ، الطبعة الأولى ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ١٩٩٣ م.

☜ رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي . تحقيق الدكتور / أحمد محمد الخراط. ط الثانية ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م . دار القلم . دمشق.

- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني لأبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان (د. ت) .
- سبك المنظوم وفك المختوم لابن مالك ، حققه وقدم له وعلَّق عليه أ.د عدنان محمد سلمان ، أ.م فاخر جبر مطر . سلسلة الدراسات العربية (٤) ط الأولى ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م . دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث . دبي . الإمارات العربية المتحدة.
- شذا العرف في فن الصرف للشيخ أحمد الحملاوي . قدَّم له وعلَّق عليه د. محمد بن عبد المعطي . خرَّج شواهده ووضع فهارسه أبو الأشبال أحمد بن سالم المصري ط دار الكيان للطباعة والنشر والتوزيع . الرياض
- شرح أبيات سيبويه للسيرافي ط دار المأمون للتراث
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك . دار إحياء الكتب العربية . عيسى البابي الحلبي وشركاه
- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ، حققه و ضبطه و شرح شواهد ووضع فهارسه د.عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد .ط دار الجبل . بيروت.
- شرح ألفية ابن معطي لابن جمعة القواس . تحقيق علي موسى الشوملي . ط الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م . مكتبة الخريجي . الرياض
- شرح التسهيل لابن مالك تحقيق د / عبد الرحمن السيد ، د / محمد البدوي المختون ط هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ط الأولى ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .
- شرح التصريف للثمانيني ٢٠١ تحقيق د / إبراهيم بن سليمان البعيمي . مكتبة الرشد . الرياض ط الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور تحقيق د/ صاحب أبو جناح ١٤٠٢ هـ- ١٩٨٢ م. وزارة الأوقاف . بغداد
- شرح الحدود النحوية للفاكهي، دراسة وتحقيق: زكي فهمي الآلوسي- مطابع دار الكتب للطباعة والنشر ،الموصل ١٩٨٨م.

☜ شرح الرضي علي كافية ابن الحاجب – طبعة دار الكتب العلمية

☜شرح السيرافي على كتاب سيبويه . تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب وآخرين . الهيئة المصرية العامة للكتاب

☜شرح الشافية للرضي مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب حققهما وشرح غريبهما وشرح مبهمهما الأساتذة : محمد نور الحسن ، ومحمد الزقراف ، ومحمد محي الدين عبد الحميد ط ، دار الكتب العلمية . بيروت ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥ م

☜ شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي ، تأليف عبد الله بن بري ، تحقيق وتعليق : عبيد مصطفى درويش ، مراجعة محمد مهدي علام ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٩٨٥ م.

☜ شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك لمحمد بن عليّ بن طولون الدمشقي ، تحقيق عبد الحميد جاسم محمد الفياض الكبيسي ، بيروت ، لبنان ،دار الكتب العلمية ط الأولى ٢٠٠٢ م

☜ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : تعليق : محمد محيي الدين عبد الحميد. ط الثانية ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م مكتبة دار التراث . القاهرة

☜ شرح الكافية الشافية لابن مالك تحقيق د / عبد المنعم أحمد الهريدي . ط الأولى ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م . مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى .

☜ شرح اللمع في النحو للواسطي الضرير تحقيق الدكتور / رجب عثمان محمد ، تصدير الدكتور / رمضان عبد التواب . الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة . ط الأولى ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠

☜ شرح المفصل لابن يعيش مكتبة المتنبي بالقاهرة .

☜ شعر الصلتان العبدي ، جمع وتحقيق د. شريف علاونة ، الطبعة الأولى ، جامعة البترا ، الأردن ٢٠٠٧ م.

☜ شعر عمرو بن أحمر الباهلي ، جمعه وحققه د. حسين عطوان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، سوريا (د. ت)

- شعر الكميت بن زيد الأسدي ، جمعه د. داود سلوم ، مكتبة الأندلس ، بغداد العراق ، ومكتبة النعمان ، النجف ، العراق ١٩٦٩ م.
- شفاء العليل للسلسيلي ، دراسة وتحقيق د / الشريف عبد الله على الحسيني البركاني ط بيروت.
- صحيح البخاري بحاشية الندى ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ١٩٧٨ م .
- الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية لتقي الدين إبراهيم بن الحسين المعروف بالنيلي، تحقيق د. محسن سالم العميري ، جامعة أم القرى ١٤١٥ هـ .
- العين للخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق د / مهدي المخزومي ، ود / إبراهيم السامرائي ط الأولى ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م . مؤسسة الأعلمي للمطبوعات . بيروت
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري للإمام أحمد بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢ ، راجعه قصي محب الدين الخطيب ، ومحب الدين الخطيب ، ومحمد فؤاد عبد الباقي ط الأولى ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٦ م . دار الرياض للتراث . القاهرة
- في علم الصرف للسيد أمين علي .دار المعارف .الطبعة الثالثة ١٩٨٥
- الكامل في اللغة والأدب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق مكتب البحوث والدراسات في دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، ١٩٩٨ م.
- الكتاب لسيبويه تحقيق وشرح : عبد السلام هارون ط الثالثة ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م ، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة .
- كتاب البيان في شرح اللمع للشريف عمرو الكوفي دار عمار للطباعة والنشر والتوزيع ط الأولي٢٠٠٢م .
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل لأبي القاسم جار الله الزمخشري . ط دار الفكر . بيروت .
- كشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب للحريري ١ / ٥٠١ للفاكهي ، درسه وحققه د.عبد المقصود محمد عبد المقصود . الناشر مكتبة الثقافة الدينية ط الأولى ١٤٢٦ – ٢٠٠٦

☜اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري . الجزء الأول بتحقيق : غازي طليمات ، والجزء الثاني بتحقيق الدكتور عبد الإله نبهان . ط الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م . مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث . دبي

☜ اللباب في علوم الكتاب لأبي حفص عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي ، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد المقصود ، والشيخ علي محمد معوض ، ط. دار الكتب العلمية . بيروت .

☜ لسان العرب لجمال الدين بن منظور المصري ، أبو الفضل محمد بن مكرم (ت ٧١٠هـ)، دار صادر- بيروت ١٩٥٦م.

☜ اللمع في العربية لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: حامد المؤمن ، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

☜ ما ينصرف وما لا ينصرف لأبي إسحاق الزجاج ، تحقيق هدى محمود قراعة ، نشر لجنة إحياء التراث الإسلامي في المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في الجمهورية العربية المتحدة ، ط الأولى ١٩٧١ م.

☜ مجالس ثعلب شرح وتعليق عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف بمصر ، ط الخامسة ١٩٨٧ م.

☜مجمع الأمثال لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني ت ٥١٨ هـ تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل- بيروت- لبنان (ط٢) ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.

☜ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، ود.عبد الحليم النجار، ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار التحرير للطباعة والنشر، القاهرة ط الثانية ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

☜ مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع لابن خالويه ، نشر برجشتراسر ١٩٣٤ م جمعية المستشرقين الألمانية . مصر

☜ المخصص لأبي الحسن علي بن إسماعيل النحوي المعروف بابن سيدة ت ٤٥٨ ، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي ، دار الباز . مكة المكرمة.

☜ المساعد على تسهيل الفوائد (شرح ابن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك) تحقيق . د .محمد كامل بركات .ط . مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بمكة المكرمة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠ م .

☜ معاني الحروف لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني ت ٣٨٤ ، حققه د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي ط الثانية ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م. دار الشروق.

☜ معاني القرآن للأخفش الأوسط : أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي دراسة وتحقيق: عبد الأمير محمد أمين الورد، بيروت- عالم الكتب ١٩٨٥م.

☜ معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء ، تحقيق ومراجعة أ . محمد علي النجار ، ط الهيئة العامة المصرية للكتاب .

☜ معجم الأدباء لياقوت الحموي ، نشر ديفيد صمويل مرجليوث ، وأحمد فريد بك ، الطبعة الثانية ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان (د. ت).

☜ معجم المصطلحات النحوية والصرفية للدكتور . محمد سمير نجيب اللبدي . مؤسسة الرسالة . دار الفرقان ط االأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م

☜ المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية . إعداد : إميل بديع يعقوب .دار الكتب العلمية . بيروت ط الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦ م.

☜ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لجمال الدين بن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف (ت٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني-القاهرة

☜ المفصل في علم العربية لأبي القاسم : محمود بن عمر الزمخشري ط . الثانية ١٤٠٧ هـ -١٩٨٦ م

☜ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية لأبي إسحاق إبراهيم بن إبراهيم الشاطبي ت ٧٩٠ هـ ، تحقيق د . محمد إبراهيم البنا ، د . عبد المجيد قطامش . جامعة أم القرى . الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

☜ المقاصد النحوية في شرح شروح شواهد الألفية لمحمود بن أحمد العيني ، مطبوع مع خزانة الأدب ، دار صادر ، لا ط ، لا ت .

- مقاييس اللغة لابن فارس، تحقيق وضبط عبد السلام هارون ، ط الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م . دار الجيل . بيروت
- المقتصد في شرح التكملة لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق : د/ أحمد بن عبد الله بن إبراهيم الدويش ، ط. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، عمادة البحث العلمي ، سلسلة الرسائل الجامعية رقم ٧٨ . الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ -٢٠٠٧ م .
- المقتضب المقتضب للمبرد تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ط ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
- المقدمة الجزولية في النحو لأبي موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي ت ٦٠٧ هـ ، تحقيق د . شعبان عبد الوهاب محمد . القاهرة ١٩٨٨ م.
- المقرب لابن عصفور الأشبيلي، علي بن مؤمن (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني-بغداد ١٩٨٦م.
- الممتع في التصريف لابن عصفور الأشبيلي ، تحقيق د. فخر الدين قباوة ط لبنان ناشرون ط الأولى ١٩٩٦ م
- المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية ، لابن الغياث " لطف الله بن محمد ت ١٠٣٥هـ" تحقيق د. عبدالرحمن محمد شاهين ، دار مرجان للطباعة، ١٩٨٤م.
- المنصف لأبي الفتح عثمان بن جني تحقيق إبراهيم مصطفى ن وعبد الله أمين ط الأولى ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م . مطبعة مصطفى البابي الحلبي . مصر
- نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل مع دراسة شخصية مؤلفه : محمد بن محمد بن أبي بكر المرابط الدلائي ، تحقيق د . مصطفى الصادق العربي الأستاذ المساعد بكلية الآداب والتربية بجامعة قار يونس . مطابع الثورة للطباعة والنشر . بنغازي . قطاع الورق والطباعة.
- النحو الوافي لعباس حسن ، ط دار المعارف (د. ت).
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات الأنباري ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة ١٩٦٧ م

☜ النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري، أبو الحجاج يوسف بن سليمان (ت ٤٧٦هـ)، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم- الكويت (ط١) ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.

☜ النوادر في اللغة لأبي زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري (ت:٢١٥هـ)، تصحيح وتعليق: سعيد الشرتوني، دار الكتاب العربي، بيروت (د.ت).

☜همع الهوامع شرح جمع الجوامع للإمام الحافظ : جلال الدين عبد الله السيوطي تحقيق : د . عبد العال سالم مكرم ، ط . دار البحوث العلمية . ط الأولى (بدون) .